

# المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة

إعداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق تورابي

محمد الرحالي

محمد غاليم



ماي 1999

مشتريات معهد الدراسات والبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

# المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة

إعداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق تورابي

محمد الرحالي

محمد غاليم

ماي 1999

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

---



## تصدير

في 14 و 15 أبريل 1998، نظم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب يومين دراسيين في موضوع:

### المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة

وقد تم خلال هذين اليومين دراسة الجوانب الصرفية والتركيبية والدلالية للمركبات الاسمية والحدية في اللغة العربية، ومقارنتها بمثيلاتها في لغات أخرى.

لقد حظيت المركبات الاسمية باهتمام كبير سواء في الدراسات النحوية القديمة أو الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك لغنى خصائصها، وتعدد أنماط تراكيبها. ولقد ركز الدرس اللغوي القلم على بعض القضايا، من جملة ما مسألة تعريف الاسم، والعلامات المميزة له عن الفعل والحرف، وكذا عمله وإعرابه. ومكنت الدراسات اللسانية الحديثة من تناول هذه القضايا في إطار نظري مقارن، وتمثل المعطيات تمثلا جديدا، وتحديد الأوصاف والتعميمات الدالة، ثم بناء نماذج صورية تتفق لرصد قضايا المركبات الاسمية والحديثة، ومعالجتها في مختلف اللغات.

ومن جملة المحاور التي تم التركيز عليها خلال اللقاء ما يلي:

1. تحليل بنى المركبات الاسمية والحديثة في اللغة العربية ولغات أخرى، وتفحص خصائصها الإحالية والمحورية والإعرابية.
2. النظر في طبيعة الصُرُفات الاسمية، وإسقاطاتها الوظيفية، وأحياز إلصاقها أو توليدها، بما في ذلك التعريف وعلاقته بالإضافة، والتنوين وارتباطه بالإعراب، والتطابق، إلخ.
3. طبيعة العلائق الدلالية المميزة، وآليات توافقها مع تناوبات التركيب.

ويسعدنا أن تقدم هنا وقائع نصوص هذه المدارس. وهذه المناسبة، نوجه شكرنا للفريق الذي قام بالإعداد، ونخص بالذكر الأساتذة: عبد الرزاق تورابي، ومحمد الرحالي، ومحمد غاليم. ونشكر أيضا الفريق الذي ساعد في مراجعة الأبحاث، وخاصة الأساتذة: المصطفى حسوني، ومحمد الوادي، وعبد اللطيف شوطا، وعبد المجيد جحفة، وكثرة بنعمر، وفاطمة الخلوئي، وسمية الزاهد، وعالدة الأشهب، والعربي بلوش، وكذلك الفريق المكلف بالتصنيف، بتنسيق الأستاذة بشرى بوعبيد، وبمشاركة السيدات فاطمة بلشكر، ونعيمة العلوي، والسعدية بلفاروق، والأنسة جميلة الزراد.

عبد القادر الفاسي الفهري

# المحتوى

## دراسات تركيبية

- 9 عن التوارث في الحدود وبعض خصائص  
التسوير الكلي الفاسي الفهري، عبد القادر
- 47 بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب  
الحدي الرحالي، محمد
- 101 "عن البنية الداخلية للإضافة في اللغة العربية"  
(بالإنجليزية) عقال، أحمد
- 122 "التطابق داخل المركب الحدي: أدلة من اللغة  
العربية" (بالإنجليزية) محوخ، أحمد

## دراسات دلالية

- 139 بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية  
غاليم، محمد
- 161 المركب الاسمي والجهة جحفة، عبد المجيد
- 191 تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء شوطا، عبد اللطيف

## دراسات صرفية وصوتية

- 219 البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في  
اللغة العربية الوادي، محمد
- 259 أبنية المصادر: عناصر تحليل بلول، محمد
- 297 الاسم الدخيل: بعض مشاكل التصنيف النهي، ماجدولين



# دراسات تركيبيه





عبد القادر العباسي الفهري  
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب  
وكلية الآداب بالرباط

## عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسيير الكلي

سبق لنا أن بينا، في إطار ما دعي بالتوارث في الإضافة، وخصوصا ما يتعلق بسمة التعريف (Definiteness Inheritance)، أن هناك حالات يمكن أن نفترض فيها أن هذا التوارث لا يتم. وهذا البرنامج يحتاج إلى أبحاث داعمة في اتجاه الإثبات أو التدقيق في دراسة الحالات التي يتم فيها التوارث، والحالات الأخرى التي لا يتم فيها التوارث.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عن هذا البرنامج وعن نقد التوارث الضروري في كل الحالات، انظر العباسي (1998 ب)، والمراجع المذكورة هناك.

## 1 تأويل المركبات الحدية بالتوارث أو بدونه

### 1.1. أسس التناوب

منكر ملاحظة عدم نوارث التعريف في الإضافة (انظر العاسي (1998 ب))، خلافا لما هو سائد في الأدبيات التقيدية والحديثة على السواء، على معطيات تجريبية أولا، ثم على تصور لتعريف ثانيا. فمعما يخص التصور، هناك اعتماد التمريد (individuation) والعهد (familiarity) ضمن المفاهيم المنكوبة للتعريف (إضافة إلى الحصور/الإشارية والجس). وأساس المعطيات التجريبية أن جملة مثل (1) ملته:

#### (1) هذا الرجل ابن أخي

في قراءة أولى للإضافة (بنوارث التعريف)، يعني هذه الجملة أن أخي له ابن واحد (قراءة التمريد)، وهذا الرجل هو هذا الابن. وفي قراءة ثانية، يكون الرجل ابنا من أبناء أخي (قراءة تعصيه)، ولا يفرد بالسوة. ولرصد هذا الفرق، اقترحنا في العاسي (د.م.) أن يكون انصاف إليه (المالك) في موقعين مختلفين من البنية الحدية، بحيث يكون "أعني" في قراءة التمريد، التعريف، و"أسفل" في قراءة التعصيه/النسب.

ونؤكد معطيات عدم التوارث تراكم مثل (2).

## (2) جاء أحد الرجال

فليس هناك ما يميز بأن أحد في هذه البنية معرفة، بل إنها مثل قولنا جاء أحد من الرجال، وليس لها تأويل "الأحد من الرجال"، أو التأويل النعري. وإذا دققنا في خصائص الإضافة، نجد أن الأصل هو عدم توارث السمات.

سمات العدد أو الجنس، أو السمات التي تدعى بالإحالية، لا يقع فيها توارث. فإذا فُنا مثلاً:

(3) بت امرأة

(4) دار الحكماء

فهذه الحالات ليس فيها توارث الجنس أو العدد من المضاف إليه.

ومن السمات الدلالية الانتقائية، التي لا يقع فيها توارث، كون الاسم كتبه (mass noun)، أو كونه اسماً معدوداً (count noun) وهذا التمييز لا يحدث في العربية على المستوى الحوي، وإنما هو تمييز يمكن أن نقول إنه معجمي أو دريبي فحيثما نقول مثلاً سمكة في مقابل سمك، فسمكة تدل على الوحدة، أو على المعدود، وسمك لا يدل على ذلك، وإنما يدل على الكتلة، أو على النوع، ونقول كذلك دجاجة مقابل دجاج، إلى غير ذلك. وهناك حالات أخرى لتفريق المعجمي الملازم. مثلاً رجرج يدل على ما هو معدود، في

حين أن عسل أو ريب يدلان عادة على ما ليس معدود. وهناك حالات قد يقع فيها الساس، كما في قولنا:

(أ) شرب خمرا

(ب) شرب خمورا

فالجمعة (ب) تدل على معدود، لأن خمورا متعددة، تريد على خمرة واحد أو نوع واحد من الخمور. أما الجملة (أ)، فهي منسوبة بين تأويل الكتلة، أي شرب شيئا من الخمر، وشرب خمرا واحدا، وليس ثلاثة خمور. ونجد هذا واضحا في لغة مثل المرسه التي تسمى نويبا على مستوى الحدود بين الكسه والمعدود، كما في التعارض التالي:

(6) أ) Il a bu un verre de vin

(ب) Il a bu du vin

(ج) Il a bu un verre d'un vin (particular)

والجملتان تأويلهما محسف.

والمهم أما لا نجد نوارثا فيما يخص خاصية [± معدود]. فإذا قلنا.

(7) هذا حاتم ذهب

فإن حاتم يكون معدودا وذهب يكون كتنة.<sup>2</sup>

إذن ليس هناك توارث بين المصاف والمصاف إليه في كل هذه السمات، وليس هناك توارث كذلك فيما يخص الإعراب ولو كان المصاف والمصاف إليه كالكلمة الواحدة، كما برغم بورر (Borer)، في عدة أمثلة، أو من سار على درهما، لكاتب هناك قيمة واحدة لكل هذه السمات بصدق على طريقي الإضافة مجتمعين.<sup>3</sup>

فبالنظر إلى هذه الصورة التي لا يقع فيها توارث بين طريقي الإضافة، يصح توارث سمة التعريف شادا، ويصير السؤال التالي مشروعاً: لماذا يوجد توارث لتعريف؟

يسعى أن بين هنا أن الحالات التي يقع فيها هذا التوارث محدودة. فهي حالات الإضافة التي تدعى بالإضافة النقطية، لا يقع فيها كذلك توارث، كما هو معهود. وهناك حالات أخرى من الإضافات المدعوة بالمعوية، محدثة

<sup>2</sup> يشير بعض الأدباء إلى أن هناك توارث في هذه السمة في بعض النسخ، لكنها لا يمكن من الحصول عليها.

<sup>3</sup> انظر على الخصوص بورر (1994-1996)؛ بنمامون (1996) Benmamoun

في القاسي (ن م)، لا يقع فيها توارث التعريف. إذن يسعى التركيب على الحالات التي يقع فيها التوارث، وفي أي سمة، وربما في أي تركيب داخل أي لغة، حتى نبين خصائص هذه الآلية، إذا وجدت، ومجالها.

## 2.1. آليات التوارث وتسويجه

في إطار تحديد خصائص وآليات التوارث، تم استغلال آليتين في الأدبيات هما: توارث بين رأس ورأس آخر، وتوارث بين رأس ومخصص. وفي الأدبيات حول اللغات السامية، هناك تردد عند كل من بورر (ن م) و سيموني (1994) في توظيف الآليتين معا. فقد افترضوا أن هناك توارث بين رأس ورأس آخر، على اعتبار أن الرأس الاسمي هو السدي يحمل سمة التعريف، وأن أحد هارغ، ثم يقع نقل الاسم إلى هذا الحد. ويكون النفس في هذا التصور تأويبا، وليس صراخيا صوتيا، مع العلم أن أداة التعريف في العبرية أو اللغة العربية لاصفة (سابقة)، وعنه، تمكن أن يكون هذا النوع من النقل على أساس صرفي، كما سبق وأن افترضنا.<sup>4</sup> وفي تصور بورر أن الاسم في المركب الإصافي يتميز بكونه لا يحمل سمة التعريف، ويتم نقله إلى رأس

<sup>4</sup> صر القاسي (1987)، كد ح. رينر (1987) Riner، تسميه للاقتراض العبري

الرك، ثم يقع سرب سمة التعريف إليه عن طريق الفصلة أما في تصور سينوي، فهناك مرجح بين التطابق مع المخصص، من جهة، فيما يخص الإعراب، ومع الرأس من جهة أخرى، اعتماداً على تحليل بورر.

وهذان التحليلان يختلفان عما افترضناه، وهو أن التوارث يكون بين المخصص والرأس، على افتراض أن المضاف إليه يَحُطُّ في موقع مخصص التعريف. وفي هذا الإسقاط، يتم التطابق بين المركب الاسمي المضاف إليه وبين رأس الحد، الذي افترضنا أنه قوي. وحتى يفحص الحد سمة التعريف فيه، فإنه يضطر إلى اجتذاب مركب إضافي إلى مخصصه. وفي هذا التحليل، توجد حالات لا يقع فيها هذا الاجتذاب، وعنده، يمكن أن يتم فيها التأويل على عرار ما يحدث بالنسبة للمصنف، إذ أن عدم نقل المركب الإضافي إلى مخصص التعريف يتيح أو يعي إمكان وجود حد غير مخصص. وهذا الحد يمكن تأويله على أنه نكرة، وهو التأويل المجرد، أو التأويل في غياب التخصيص. فإذا افترضنا أن الإضافة لا يتم فيها بالضرورة نقل المضاف إليه إلى مستوى عال في السبة، ولا يحصل اجتذاب لمضاف إليه من الحد الفسوي في كل الحالات، فإن النتيجة يمكن أن تكون هي أن ما يقع في الإضافة الاسمية أحياناً بمائل ما يقع في إضافة الصفة. فلا يقع توارث في التعريف بالضرورة. وهذا ما سبق أن دافعنا عنه حينما بينا أن بعض الإضافات ليس فيها ما يفيد



التعريف، ولا يدل على التفريد (individuation) الذي يقتضيه التعريف، إلى جانب العهد أو غيره.<sup>5</sup>

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا الإمكان (إمكان الإضافة بدون نوارث) يسوِّغه عدم تخصيص الحد في الإضافة الاسمية. ويمكن أن نترص أن مركبا مثل (8)

(8) دار ريد

يكون بأوَّيه مماثلا للمركب دار لريد، باعتبار أن دار قد انتقلت إلى حد ضعيف، وأن هذا الحد الضعيف لا تختب بالصورة مركبا إضافيا إلى محضه. ويمكن أن نمثل هذه الحالة بخاله ما يقع في بية ف- فاء، مقابل فا- ف. فإذا افترضنا أن اجتذاب الرأس إلى رأس آخر، واجتذاب رأس لمخصص، قد يكونان بناء على الرأس، فإن ما يقابل دار ريد يكون متسا بين رأس معروف ورأس غير معروف وفي نفس الوقت، يمكن أن نفصل بين الاجتذاب عن طريق الرأس، والاجتذاب عن طريق المخصص،

<sup>5</sup> هذا التحليل يختلف عن سائر التحليلات المتوفرة، التي تصور ضرورة نوارث التعريف في الإضافة

على عرار ما يحدث بالنسبة للفاعل وللفاعل مع الرمز، واعتباراً لقوة سمات الفعل أو الاسم الموجودة في الرمز<sup>6</sup>

وإذا رجعنا إلى تحليل العاسي (1998 ب)، نجد أن هناك نقلاً للرأس المركب الاسمي في اتجاه التعريفي إلى رأس آخر هو الحد. وهذا الرأس له سمة إعرابية قوية اسمية، ثم هناك نقل هذا الرأس نفسه إلى الحد، ثم نقله إلى الرأس الإعرابي الذي يتم فحصه خارجياً. وداخل هذه الاسقاطات، يسوع محصص أو لا يسوع، بحسب ضعف/قوة (أو فقر/غنى) السمة التي يحملها الرأس في علاقة ذلك بالموضوع. وقد افترضنا في العاسي (د.م.د.)، بالنسبة لتعريف، أن هناك إما تحقيقاً للتعريف في الرأس بواسطة الأداة، وهذا يلعب تحقيق المحصص، أو الحاجة إلى نقل المصاف إليه إلى محصص الحد. وأما إذا لم توجد هذه الأداة محققة للرأس، فإن المصاف إليه قد يضطر إلى الانتقال إلى محصص الحد، ليقع التأويل، باعتبار الحد قوياً. والإمكان الذي حاولنا الدفاع عن وجوده هو إمكان وجود رأس اسمي غير محصص، ينتقل إلى رأس حدي غير محصص

<sup>6</sup> هذا التحليل يعني أن "النوع" في توزيع مكافئ مع "السمات"، وأن التوزيع المكافئ فيما يخص سمة التعريف هو توزيع مكافئ بين جميع أدوات التعريف. تحقيق الثالث. وأما عدم تعيين أداة التعريف أو التكوّن، فلا يلزم فيه توزيع مكافئ مع "السمات" بمعنى أن نفس ما قد يعني "التعريف" بالإضافة عند القدماء بالنسبة لسواري مع المركب المعطى، انظر العاسي (1991-1993) و (1998 ج) على الخصوص

بالنظر إلى سمة التعريف وهذا الإمكان يسمح بعدم نقل المركب الإصافي إلى محض الحد<sup>7</sup>

### 3.1. التبريد بالصعة

ثم هناك دخول الصعة في هذه المركبات فمدحول الصعة، يرم التبريد كما يرى ذلك المثال التالي:

(9) هذه دار الرجل الواسعة

فتأويل المركب الاسمي هنا لا يمكن أن يكون هو أن الدار دار من ديار الرجل الواسعة. فمدحول الصعة، يتعل المركب الإصافي إلى مكان أعنى من الموضع الذي يتم فيه فحص الإعراب، وهو انتقال يسوع بضرورة فحص التعريف، مما يستلزم عنه التطابق في التعريف. ومعنى أن ما يحير الصعة هو أن التعريف أو السكر يجب أن يظهر عيبها، في شكل حد محقق، ولا يمكن أن يكون تعريفها حميا (موروثا)، خلاف الاسم. ومعنى أن الصعة "تابعة" للاسم الموصوف في

يمكن حل هذه المفاهيم من أحد الناحيتين (في نفس مصنف) يمكن أن يسمى بـ التعريف والسكر،  
 ١. التعريف المعرف يعني ١. يكون معمولاً فيه في هذه الحالة، ٢. سمي  
 (١) هو مصنف فيه (٢) صعد، ٣. أما إذا كان غير معرف (٤) فعليه، فإن حاجته إلى النقل غير مبنية

تعريفها، ونحب أن يتقدمها. ويمكن تأويل ضروره صعود انصاف إليه إلى محصص الحذف على أساس أنه آلية تعيانية (identificational) لقيمة سمة تعريف الاسم انصاف الموصوف، حتى يتم فحص سمة الصفة التعريفية، قبل صورة اللفظ (spell out). وليس هذا ضروريا مع الاسم المضاف غير الموصوف

وفي علاقة بهذه الحالة، نجد أيضا المضاف إليه المكرة في موقع أعلى من موقع الصفة. نقول مثلا (10أ) ولا نقول (10ب):

(10) أ) سمكة كمر جيدة

ب) \* سمكة جيدة كمر

فهذا انعكاس يدعو إلى الاعتقاد أن الحذف المكرة مع الصفة قوي كذلك، وهذا يبدو عربيا لأور ودية. فكيف يكون الحذف غير المحصص أو المنحرف فويضا، خصوصا إذا ربطت القوة بالتحقيق أو التعريف؟

لقد رأينا أن التحقيق يتم عن طريق أداة التعريف أولا، بالنسبة للأسماء المنحبة، بل حتى بالنسبة للأسماء الحسية المنحبة. فالاسم الجمع في العربية لا يمكن أن يكون حسيًا محيلا (referential generic) إلا إذا دلت عليه أداة التعريف نقول ("الكلاب"، لا \*كلاب) وأما إذا لم ندخل الأداة، فلا يكون إلا مكرة وجودية، خلافا لما يحصل في اللغات الجرمانية التي يمكن أن يكون فيها

الاسم الجمع جنسياً. وقد عدّ لونكوناردي (1996) Longobardi ضرورة تحقيق أداة التعريف مع اسم الجنس خاصية من خصائص اللغات ذات الحدّ القوي. إلا أن اقتراح لونكوناردي لا يحلّ مشكل وجود أسماء نكرات محيلة، مع أن الأداة ليست مخففة معها (في الصوانه)، مثل رجل ورجال، التي تكون لها قراءة وجودية. فإذا افترضنا أن تأويلات هذه الأسماء يفتصي وجود حدّ غير معرف، على عرار ما حده في اللغات (أو بشكل أكثر تقييداً في اللغات الرومانية أو الجرمانية)، وأن هذا الحدّ يؤول، في غياب التخصيص، على أنه نكرة وجودية، فإنه يمكن افراض نقل الاسم إلى حدّ قوي، حتى في حالة النكرات. وعليه، نصح الرتبة في (١١)، رتبة تمثيلها قوة الحدّ، وهذه القوة تمكس من اجتذاب المضاف إليه إلى موقع يعلو الموقع الذي يوجد فيه الصفة.<sup>8</sup>

<sup>8</sup> قد يافرض حدّ ما ذهباً إليه سماع من عدم وجود حدّ قوي في النكرات وفي الجمعة، فإنه ليس هات ما يدعو إلى الاعتماد على "رجل قوي" أو "سماع ذهب نكر" فيها نورت، خارج في افراض حدّ تعيبي فيها. البديل هو افراض فحص اعرابي في سماع، صيغي (حدّتي؟) يعلو، (اسماع الوصي الذي نصل داخله الضمات (وهو إسماع تعامي) أساساً وهذا لافراض لا يجعل، (اجتماع مرتبط باحد التعريبي، بل باحد لإعرابي. فاعود هذا نعتي يكون الحدّ الفارح يسه إعرابياً، وهو قوي من هذه جهة ثم إن هذا الحدّ الفارح قد يعوي فيما يخص التعريف، وقد لا يعوي

## 2. التسوير الكلي

### 2.1. التعريف والعند ووسم الأسوار

ريادة على كون دراسة الأسوار ها أهمية في حد ذاتها، فإنها تتيح الفرصة كذلك لتوضيح إشكال التوارث الذي يبدو وكأنه يتم في مجالها. وفيما يخص الأسوار في اللغة العربية، هناك أسئلة تطرح بصدد توارث التعريف، وتوارث العدد، أو توارث ما اقترح البعض أن يكون سمة مُوارعة (distributive) أو مُجامعة (collective). فالسببة لهاتين السمتين، نجد بعض اللغات تميز معجميا بين سور كلي مجامع (مثل "all" في الإنجليزية)، وسور كلي موارع مثل ("every" أو "each"). وقد اقترح بعض اللغويين أن يكون هذا التفريق مبنيا على سمة [± موارع] (انظر بعني وستول (1995) Beghelli & Stowell مثلا). وهناك لغات لها تمييز بين هذين المعينين على أساس صراحي، بحيث يكون العصر الموارع موسوما بالسببة للعصر غير الموارع (انظر كيل (1996) Gil مثلا). وهناك نوع ثالث من اللغات، وهو النوع الذي يهتما، مثل اللغة العربية، الذي لا يميز هذين المعينين في مستوى المعجم، ولا في مستوى الصرافة، ولكن يميزه عن طريق التركيب، أو عن طريق المركب الإصافي،

وخصوصا ذلك الذي يرأسه كثر أو بعض أو كافة، أو غيرها من الأسوار.<sup>9</sup>  
فالتمييز بين القراءات المتخالفات والقراءات المتوافقة يتضح عبر المثالين التاليين:

(11) أكر كل الرجال دجاجة

(12) أكر كل رجل دجاجة

ففي القراءة المتخالف (11)، يكون كل الرجال قد اشتركو في أكل دجاجة، حيث يمكن إصعاد المفعول (عنى أساس أن هناك دجاجة واحدة أكلها كل الرجال). ويمكن صغا أن يكون هذه الجملة تأويل موارع، حيث كل رجل من الرجال يأكل دجاجة وهذا لا يهمنا هنا.  
وأما (12)، فإن لها تأويل واحد وهو أن كل رجل مفرد يأكل دجاجة، حيث إن عدد الدجاجات بحسب طبقا لعدد الرجال لا يمكن إصعاد المفعول صغا هنا.

وقد افترح بعض النحويين أن يكون هذا التمييز مبنيًا على خصائص عدد المصنف في المضاف إليه. ويكون هذا المضاف إليه مفردا استثناء، كما يكون البعض، بل إنه بدافع عن أن التعريف لا يدخل في خصيص الموارد، وإنما العدد هو الوارد في هذا التخصيص<sup>10</sup> فلو جازينا هذا المطلق، أي أن

<sup>9</sup> عن ابن جرير في خبره (998)

<sup>10</sup> عن كليل (م) عني خصوصاً، كدلت يعني (999)

العدد السحوي وحده هو الوارد في تخصيص الموارد، لقنا إن المعروف المفرد يعني أن يكون أيضا موارد. وهذا مخالف لمواقع. وعليه، يعني أن نظر بدقة أكثر في خصائص العدد أو الجمع (plurality) وخصائص التعريف، وكيف يقع إعلان للوصول إلى الفراءات الواردة. وسين أن الفرق الأساسي بين الجامعة والموارد يعني على مفهوم التمديد، وهو مفهوم مرتبط بالتعريف.

## 2.2. العدد و"كن"

عنى الرعم من أن "كن" اعتبر مفردا في الأدبيات السحويه التقيدية، فإنها يمكن أن تسعمل للدلالة على الجمع أو على المفرد. نقول:

(11) أ) الكل باطل

ب) الكل هارنود (Cantano II 124-125)

إلا أن "كن" ليس ها استقلاله عديدة عن وصفها إذ نقول:

(12) أ) كل رجل

ب) كل رجلين

ج) كل رجال

(13) أ) كل الرجل

ب) كل الرجلين

ج) كل الرجال



فلاحظ أن "كل" تتوافق في العدد مع فصلتها. وهذه الخاصية، كما سبق وأن أوضحنا، أي خاصية التوافق العددي بين الفصلة و الرأس، ليست وارده في الإضافة، عادة. فالمركب الذي برأسه "كل" لا يمكن أن يوصف، مثلاً، بالمررد إذا كانت فصلته مثنى أو جمعا. فنقول.

(16) أ) كل رجل عاقل

ب) كل رجلين عاقلان

ج) كل الرجال طوال

ولا نقول:

(17) أ) \* كل رجلين عاقل

ب) \* كل الرجال الطويل

عنى اغتبار أن "كل" مررد، كما ورد في أدبيات القدماء. إذن، لا بد أن يقع توافق عددي بين "كل" وفصلتها لاحظ أن هذا التوافق ليس وفقا على القراءة الجامعة، دون القراءة الموارعة. فإذا قلنا "كل رجلين"، يسعى أن نقول "جاءا"، وليس "جاء"، كما في (18):

(18) أ) كل رجلين جاء

ب) \* كل رجلين جاء

ج) كل الرجال جاؤوا

د) \* كل الرجال جاء

وليس هناك فيما يخص العدد، ما يفيد أن هناك توافقاً عددياً مع المعروف، وعدم توافق مع المكر. فـ "كل" تدخل على الجمع، وعلى المفرد، وعلى المثني، سواء كانت فصلة معرفة، أو غير معرفة.

فالقلة العربية تبدو وكأنها تعطي صورة معاكسة لما افترضه كير (ن.م.).  
فمفصلات السور الموارع يجب أن تكون تكرات، سواء كانت مفرداً أو جمعاً  
أو مثني، كما سبق. وجد ما يماثل هذا في الإنجليزية، حيثما نقول:

even two weeks (19)

فهذا يعني أن even لا تأخذ فصلة مفردة بالضرورة<sup>11</sup> والأساس هو أن  
المكرر نصب أن المركب الاسمي لا يمكن أن يكون مفرداً (individuated). وما  
نقصده هنا بالموارعة هو الموارعة القوية، كما حددتها بعلي وستول  
(1995)، مثلاً.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> في اتجاه معاكس، حدد الفرنسيون لا تجمع المفردات موارعة (القوية) مع التعريف، كما في (أ) التي عباس  
(8)

<sup>12</sup> toutes les deux semaines

<sup>13</sup> هناك سوران هام عددياً به مركبات التي يرأسها نسور، مصححاً جاباً، هذا هو هل هي مركبات  
سورية، أو هي مركبات حديثة يرأسها حدد ويجمع فيها نورب سمع التعريف من القصص، وكذلك سمع  
العدد، بناءً عليها على أنها [موارع]

## ٢.٢. كلّ والموارعة

فما الفرق إذن بين السبب المعرفة والسبب غير المعرفة، وكيف تمكّن أن يستخلص القراءه الموارعه في السبب غير المعرفة، ولا يمكن ذلك في السبب المعرفة؟ بعبارة أخرى، ماذا لا نقل الفصه المعرفة في امرد القراءة الموارعه، وقد نصبها في الجمع، بينما لا تقبل الإصافه إلى السكرة القراءة المجامعة مع "كل"، وإنما تقبل القراءة الموارعه فقط؟ لاحظ أن الموارعه لا تعتمد بالضرورة خاصية العدد. فهناك فرق بين:

(20) أ) كل رجب

ب) كل رجبين

ج) كل رجا

إذن هناك دور خاص بلمعه العدد، حتى في القراءة الموارعه. إلا أن العدد ليس حاسماً في إمرار القراءه الموارعه، خصوصاً إذا أحداً يعين الاعصار فكرة أن الاسم بدون حدّ يار عنى النوع (kind) وبهذا المعنى، يكون الاسم متعدداً، سواء ظهر في امرد أو في الجمع. والاسم السكرة يمكن أن يُحصَر استثنائياً بصرّفه تدل عنى الوحدة لكن هذه الدلالة عنى الوحدة ليست خاصية حوية. وإنما هي خاصية معجمية، أو خاصية سياقية، كما بنا من قبل. إذن، العدد بالنسبة للاسم العاري من الحد، الأصل فيه أن يكون جمعا، لأن النوع دلالي

جمع، لا يكون دالا على وحدة دون غيرها، إلا إذا تخلص العدد لعدد  
درجيا.

وإذا كان العدد غير عائب في الفصه الكرة ذات القراءه الموارعه، فيسعي  
أن سحت عن نظرية للموارعه. ويمكن أن يترض أولا، اعتمادا على بعض  
الأعمال، أن الموارعه أو المراكمه (cumulativity) يمكن اشتقاقها من التعدد  
الدلالي (semantic plurality). والتعدد الدلالي يمكن تصويره على أنه يتعلق إما  
بمجموع (sum) أفراد، أو يتعلق جزء من مجموع أو فرد  
(part-of). ويصل إلى الموارعه عندما يكون الموضوع المتعدد لا يشبع دورا  
محوريا بالنسبه لحمل فرد. تعني آخر إن الموارعه تقتضي جملا متعددة  
بسم مقتضاها توزيع الموضوع المتعدد على هذه الحمول السعددة. وأما القراءه  
الجامعه فهي تقتضي أيضا عددا في الموضوع، لكن هذا التعدد يشبع تحمل  
وحد.

وهناك أهمية لتمييز بين الموارعه القوية والموارعه الضعيفه أو الرائفه. مثلا  
"all" في الإنكليزيه يمكن أن تكون محامه، ويمكن أن تكون موارعه. أما  
"every" أو "each"، فلا يمكن أن تكون إلا موارعه. فهناك فرق بين "all"، وهو  
محامع أساسا، وموارح هامشا، وبين "every" و "each" اللذين لا يمكن أن

يكونا إلا موارد غير، بالنظر إلى الخصائص التي ناقشناها يعني وستول (1995)، إن التعبير بين السورين المجامع والموارع يعد تطبيقه في اللغة العربية عن طريق التفريق بين خصائص المعروف، الذي يدخل عليه السور، وخصائص غير المعروف الذي يدخل عليه السور، إلى جانب ما تقتضيه الموارعة من تعدد الحمل.

وهناك خاصية أخرى، وهي أن الموارعه علاقة بين مورع (distributor) ومورع (distributee)، وأن هذه العلاقة ثنائية يمكن أن تتم إما عن طريق تسوير الحمل، وإما عن طريق مركب اسمي آخر يكون موارد<sup>13</sup>. وهناك روائر يمكن أن تدخل في تحديد هذه الموارعة، من جهة الدور الذي يلعبه التعريف، وكذلك الدور الذي يلعبه الهي في تحديد القراءات.

وإذا عدنا إلى خصائص "كل"، فيس هناك في خصائصه اللارمسة أو المعجمية ما يفيد أنه موارد أو مجامع. فلا يمكن استخلاص هذه الخاصية إلا من السياق التركيبي، وخاصة خصائص فصلة "كل". ومن الأهمية بمكان أن

<sup>13</sup> لتفصيل، انظر يعني ومسور (ن م )

شير إلى أن "كل" تتميز بكونها لا تدخل إلا على الاسم المعدود (countable) فإذا قلنا:

(21) أ) كل ريت

ب) كل حبيب

ج) كل سمك

د) كل ذهب

(22) أ) كل الريث

ب) كل الحبيب

ج) كل السمك

د) كل الذهب

فإن "سمك"، مثلاً، بدون سوير يدل على الكتلة (mass)، وعند دخول "كل" سواء على المذكر، كما في قولنا "كل سمك" في (21 ح)، فإن "سمك" يدل على معدود من السمك، أو من أنواع الأسماك، وبالتالي، فإن "كل" تقتضي دائماً العدد.

وقد نقرض أن البنى التي تدخل عليها "كل" في الحالتين مختلفتين. مثلاً، نقرض أن "كل" قد تدخل على مركب حدي، وقد تدخل على مركب اسمي ليس فيه حدّ. كما إذا قارنا بين البيتين في (23):

all the books (أ) (23)

every book (ب)

فالجملة (23أ) تتضمن حداً، أما (23ب)، فلا تتضمن حداً. ويؤكد هذا أن في  
الصفات التي لا يمكن أن يظهر فيها اسم عار عنى، إطلاق بدون حد، من  
الترسبية، نحد الاسم في هذه الحالات بدون حد. فارد بين (24أ) و (24ب)  
و (24ج):

tous les hommes (أ) (24)

tout homme (ب)

chaque homme (ج)

ف "homme" ليس لها حد ظاهر، وبس هناك ما يدعو إلى افراض وجود حد  
مجرد في هذه الحالة.

ومعلوم أن في هذه النعته ثميراً بين اسم الكنية والاسم المعدود عن طريق  
الحد، فنقول مثلاً:

de l'huile (أ) (25)

une huile (ب)

حت نسمي أداة التعريف النعيبه (article partitif) بالنسبة لأسماء الكنية،  
ونستعمل أداة نكره بالنسبة لما هو معدود كما في (25ب). والمقصود هو ربت

معدود أو أنواع معدودة من أنواع الريت. فهي هذه البعثة، نلاحظ أن "chaque"، و"tout" عندما تكون مفردة، تدخل فقط على الأسماء المعدودة العارية. فإذا قلنا:

(26) أ) chaque huile

ب) toute huile

فإنها تعيد فقط ما هو معدود، ولا تعيد ما هو كتلة.

ونؤكد هذا معطيات العربية، مما يجعلنا نطرح أن سمة المعدود سمة أساسية بالنسبة لسور الكمي، سواء كان موارد، كما في قولنا: "كل ريت"، أو غير موارد، كما في "كل الريوت".<sup>4</sup>

لنعد إلى خاصية العدد في السى الموارعة. فإذا قلنا مثلاً:

(27) أ) كل رجال دخلوا القاعة يمعنون هذا

ب) كل ثلاثة رجال دخلوا القاعة يمعنون هذا

ج) كل الرجال الذين دخلوا القاعة يمعنون هذا

فإن مراعاة (27ب)، بالضرورة، ستكون موارعة، بمعنى أن هناك أكثر من ثلاثة رجال وأما الجملة (27أ)، فهي تبدو وكأنها توارى (27ج)، وليس هناك أكثر

<sup>4</sup> يجرى التماثل بين "كل الريت"، فهي لا تعيد الكتلة، وإنما تعيد ريت بعينه. فهناك فردية تعديدية، وفي نفس الوقت هناك مراعاة تعديدية للأجزاء.



من "رجال". إلا أن هناك ما يعيد غير هذا، ويبيّن أن الجمع هنا يمكن أن يكون موارد. لنقارن البنى الإصاغيّة التالية:

(28) أ) كل ست كل حي رفعت رفصه متباينة

ب) كل سات كل حي رفص رفصة متباينة

فهي الخمسين، هناك فراءد موارد، وإن كان المورد مفرداً في حالة، وجمعاً في حالة أخرى. فالفرق بين المحتمتين هو أن عدد السات يمكن أن يكون محدوداً في واحدة، أو أكثر من واحدة في (أ)، ولكنه بالضرورة أكثر من واحدة في (ب) ولكن الفاعل في الحالتين لا يشيع الدور المحوري مباشرة، كما أن الحمل ليس أحادياً، لكون الرفص متعدداً.

### 3. الجمع الدلالي والالتباس التسويري

في اقتراحنا لمعاجزة السور بين المواردية وبين انضمامه سحاري تصور لندمن (Landman 1996) لتعدد الدلالي (semantic plurality)، المستوحى من أعمال أخرى صمها شا (Scha 1981) ولك (Link 1984، 1983)، على الخصوص. وستبقى خاصة فكره أن ما يسمى بالموارعة يمكن معاقتها على عرار المراكمة (cumulativity)، على أساس أنها ظاهرة أو أثر لتعدد الدلالي، كما هو محدد في الأعمال المذكورة. وهناك ارتباط مفهوم التعدد الدلالي

تفهوم التعدد الجمعي (plural predication). ويمكن ربط المواردية الجزئية (partial distributivity) والمراكمة الجزئية (partial cumulativity) بالمجمعة باعتبارها أساساً حملاً فرادياً أو أحادياً (single basic predicate). فإطلاقاً من لك (1983)، يمكن تصور التعدد الدلالي عنى أساس أن مجال الأفراد إما أحداثات (singulars) أو ذرات (atoms)، وإما مجموع (plurals). فالأفراد المجموع يمكن تصورهما عنى أنها مجموعات للأفراد (sums) يتم تكوينها بواسطة عملية تكوين المجموع، ويمكن تصور المجال عنى أنه تنتظمه علاقة "جزء من" (part-of). وأن الأفراد الأحادية هي الأفراد التي ليس لها إلا نفسها كأجزاء. فهي دلالة لك أن الحمل الأحادي مثل "رجل" يدل عنى جُماعه (set) الأفراد الأحادية فقط، وهي جُماعه ذرية. وأما التعدد الجمع، فهو إعلاق للمجموع (closure under sum). فـ "رجل" كجمع يصيف إلى ما صدق "رجل" كل المجموعات المجموع (plural sums)، التي يمكن تكوينها من عناصر "رجل". وعندما يكيف مجالات التأويل بصفة لائقة، تفكر عملية لك لتعدد بأن ساء بعدد من الخصائص العامة للأسماء المجموع. وهكذا نصير الاقتصاعات في (29) و (29أ) و رارة:

(29) ريد رجل وعمرو رجل وبكر رجل إد دا ريد وعمرو وبكر رجال

(29أ) رجل (ر)  $\wedge$  رجل (ع)  $\wedge$  رجل (ب)  $\rightarrow$  رجل (ر ل ع ل ب)

فهذه العلاقة الاستنتاجية يمكن أن تصف على الأفعال عندما يكون لها تأويل مُوزع (distributive) كما في (30).

(30) ريسد حمل العنم وعمرو حمل العنم وبكر حمل العنم إيدا ريسد وعمرو وبكر حملوا العنم (في التأويل الموزع لحمل العنم)

وبناء على هذا، استدل ليدس (1989) على أن اموارعة يمكن أن تحسب ضمن التعدد الدلالي. واهرص أن السجو يتضمن عمليه أحادية تقوم بتكوين حمل معددة دلالية (أو جمعيه) من محاور أحادية دلالية. فهي المجال الاسمي، يؤدي العمليه التعددية إلى أسماء جموع، وفي مجال الأفعال، تحقق هذه العمليه التعددية تأويلات موارعه. وبهذا، يمكن من رصد الاستنتاجات الواردة في كل من (29) إلى (30).

إلا أن هناك مشكلا يطرح نفسه لحالات الموارعة التي تصف على المجموعات (collections) مثل (31)

(31) التقى الأولاد والتقى السات إيدا التقى الأولاد والسات (في القراءة الموارعه للالتقاء، أي أهم م يستقوا مثلا في نفس القاعة).  
فهذه القراءة غير متوهرة مباشرة إدا كان "الأولاد" و"السات" في (31) يدلان على مجموع الأولاد أو مجموع السات، مما يسمح للتعدد أن يوزع حمل

الالتقاء، فيطبق على الأولاد الأفراد والسات الأفراد. وبناءً على اقتراح ليلك (1984)، يمكن افتراض أن الأولاد "بحول معاد (stuffs) من تأويل جمعي (plural)، أي مجموع الأولاد الأفراد، إلى تأويل رمزي (group). فعمية ↑ التي تكون المرمر عمية حول مجموعاً إلى مرمر فردية فردية.

ويمكن افتراض أن تأويل اجتماعه تأويل رمزي. ويكون الحمل اجتماع جملاً أحادياً من الساحة الدالية، وهو مسد إلى فرد دري هو مرمر ونمثل له كما يلي:

(32) ح (↑) (\*رجل)

ومن جهة أخرى، فإن الحمل الموارد ح من متعدد (أو حمل جمع)، يسد إلى فرد متعدد (أو جمع) وإن القدره على التحول من تأويل المجموع إلى تأويل الرمرة يدور الشبكة المطلوبة التي تمكن من إعطاء رصد موحد لمتعدد، يشمل (31) فإذا أمكن تأويل مجموع الأولاد أو مجموع السات على أساس أنه مرمر، فإنه يمكن الوصول إلى موارد للمجموعات كما هو ممثل في (32):

(32) أ) انتهى (↑) (\*ولد) / انتهى (↑) (\*س) ↔ انتهى (↑) (\*ولد) ↑ (\*س)

فهذا التصور مبني على الافتراضات التالية:

أ) إن المحمول الأساسية، الاسمية أو الفعلية، تقول دلالياً عنى أنها جماعات  
دراب (sets of atoms) .

ب) هناك (عنى الأقل) نوعان من المحمول:  
- حمل أحادي، وهي نطق جملاً أساسياً عنى فرد دري (سواء كان أحادياً  
أو مرزياً)

حمل جمعية، نطق جملاً بالموارعة عنى مجموع جمع للأفراد الدرية  
ج) يمكن للتركبات الاسمية أن تحول تأويلاتها مما هو مجموع إلى ما هو مرة.

في تكوين الجامعات، هناك تكوين يتعلق بجسم محامع (body)، كما في  
الجمعة التالية:

(33) لمس الأولاد السقف

أو يتعلق بعمل محامع (collective action) كما في:

(34) حمل الرجال الميت

أو مسؤولية محامعة (collective responsibility)، كما في:

(35) اعتال الحدود القائد

فكر هذه الحالات تتعلق حمل أحادي، ويطلق عليه مقياس الجامعة، حيث  
يسند إلى المركب الاسمي المحامع دور محوري واحد.

## 1.3. مقياس المجامعة

إسناد حمل ح إلى موضوع جمع • يكون مجامعا إذا كان إسناد ح إلى م محوري.

وبناءً عليه، فإن وجود اقتضاعات مجامعة يدل على أن الحمل محوري، وغياب هذه الاقتضاعات يدل على أن الحمل غير محوري. يمكن تطبيق هذا التصور على الموارعة من جهة، وعلى المراكمة من جهة أخرى.

بالنسبة للموارعة الحرثية، أو الموارعة غير الاستنتاجية (non-inductive)، يمكن تحريمها على المجامعة، أي ألّا أثر للمجامعة. وهناك موارعه قوية (أو استنتاجية) يماشى تأويلها وما يحالف مقياس المجامعة في (34)، مثلاً، في القراءة الواردة، ليس لها اقتضاعات محورية، ولا تنصم حملاً محورياً أساساً. إذن الموارعة الحرثية هي مجامعة، وهي حمل محوري، وأما الموارعة القوية، فهي حمل غير محوري.

بالنسبة للمراكمة، يمكن أن نقول، بناءً على نفس الاستدلال، إن (36)، في فرائعها المراكمة الحرثية، فرائع مجامعة:

(36) أربعون صحافياً طرحوا على الرئيس سبعة أسئلة

فأثر المراكز الحزبية يستلزم من الجماعة، وهو محوري. إلا أن قراءة المراكز القوية لا يمكن أن تكون محاميه. فهذه القراءة استرجاعية (كما في الموارد، بناء على ما استدلل عليه كرفكا (Kufka (1990، 1989)). فإذا أخذنا جملة مثل (37):

(37) ولدت مريم وهد ثلاثة أطفال، وهم ريد وعمرو وبكر

وإذا عينا أن مريم ولدت ريد، وهد، ولدت عمرا وبكرا، فإن نحاوله بتطبيق مقياس الجماعة بين أن القراءة المراكز غير محورية، وهي نالائي غير محاميه. إن القراءة المراكز فريه من القراءة الموارد المراكز نكس إدماجها في العدد، لا في الجماعة. والمراكز قراءة جمعية (عددية)، مثل الموارد. إلا أن المراكز، خلافا للموارد، ليس لها حيز.

الأدوار المحورية محكومة بالعيد الأحادي، فلا تعدد إلا بأسس لحمول دريه. وهي لا تطبق إلا على أفراد دريه (سواء كانت هسة الأفراد أحادية أو جماعية) ونحتاج إلى إضافة التعدد إلى الأدوار. مما يخلق أدوارا متعددة أو جموعا (plural roles). فإذا كان الدور دورا متعددة (معدا، أو محورا، الخ)، فإن المعدد الجمع بمجموع الأحداث هو مجموع المقدرات (أو المحاور) للأجراء الدربه للأحداث.

في إطار هذا التصور، يمكن أن يعود علاقة الموارد القوية بغياب التعريف.

فهي قولنا:

(38) كل رجل يأكل دجاجة

هناك دور متعدد، ولا يمكن أن يكون هناك إشباع أحادي، بخلاف قولنا:

(39) كل الرجال يأكلون دجاجة

فإن هذه القراءة تكون مجامعة، لكون التعريف يمكن من التصريد، أي تفريد الدور هنا، خلافاً للسكر. فالتفريد أساسي، وهو ليس مرتبطاً بالعدد، لأن العدد قد يكون أحادياً وقد يكون جمعياً، ومع ذلك لا يشع الدور، كما في قولنا:

(40) كل رجلين يأكلان دجاجة

فهذه الجملة لا تستعمل في وضع يكون فيه في الفاعل رجالان فقط. فالقراءة المواردية تأتي من العدد، وغياب إمكان المجامعة وهذا خلاف قولنا "كل الرجال يأكلون دجاجة". فهذه الجملة وإن كان لها قراءة مواردية جزئية، فهي فقط أثر للقراءة المجامعة.

وعليه، يتبين أن التعريف، وليس العدد، هو المحدد للقراءة المجامعة، في مقابل

القراءة المواردية التي يعيب فيها التعريف



وأما فيما يبدو وكأنه توارث بين السور الرأس ومصنّته في السمات الإحالية (الجس والعدد) من جهة، كما يظهر في (40)، مثلاً، والتعريف، من جهة أخرى، كما يظهر في (41).

(41) كل الرجال القصار يأكلون دجاجة

فإن الأمور حاجة إلى تدقيق.

فمن المعلوم، كما أوضحنا آنفاً، أن الإضافة ليس فيها توارث في السمات الإحالية، من عدد وجس. وإذاً ليس هناك ما يعيد أن العدد في (40) قد انتقل من المصنة إلى الرأس ونفس الشيء، يقال عن الجس في (42):

(42) كل امرأة تأخذ بصبها

فهذا التطابق يحكى أن يكون مماثلاً لسطاق في (43):

(43) نصف المتدحنيين قالوا هذا

فليس هناك ما يدل على أن نصف "جمع" هنا.

وأما بخصوص التعريف، فليس هناك ما يدل في (41) على أن كل معرفة بل إن التطابق في التعريف في (41) موار لسطاق في العدد، وهو تطابق مع المصنة لأن القصار تقييد للرجال، لا لكل الرجال ولا يصح هذا التأويل (فما نعم).

وإذا اتضح أن النوارث في التعريف والعدد والخس لا يقع مع كل، يمكن فصل تأويلي الموارعة والمجامعة عن النوارث التركيبي لسمات. ويكفي في هذه المرحلة أن نقول إن الفرق بين الموارعة والمجامعة من الناحية التركيبية مبني على وجود مركب حدي فصلنة (مخصص)، أو عدم وجود هذا التخصيص

## المراجع

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: 1979، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.
- ابن هشام، جمال الدين، معني السبب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه مارون المبارك ومحمد عني حمد الله وسعيد الأفعالي، دار الفكر، بيروت، ط. ٩، 1979.
- الأسترانادي، رصي الدين: 1975، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- جحفه، عبد المجيد: 1998، عن التباس "كل" في اللغة العربية، أبحاث لسانية 2، 3، 1، 29، منشورات معهد الدراسات والأبحاث لتعريب، الرباط.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: 1974، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، أعلام الكتب.
- الحاسي المهري، عبد القادر: 1990، الساء أنوار، نظريه في ساء الكلمه، وباء رحمه، دار توبقال، الدار البيضاء.

### References

- Abney S 1987, *The English noun phrase in its sentential aspect* Ph. D. MIT.
- Beghelli, F. & T. Stowell 1995 Distributivity and Negation The syntax of *Each and Every* In A. Szabolcsi ed
- Benmamoun, E. 1996, Agreement Asymmetries and the PF Interface Paper presented at the Third Afroasiatic Conference, Sophia Antipolis
- Campbell, R. 1993 The Occupants of Spec DP *GLOW Newsletter* 30, 62-63
- Campbell, R. 1996. Specificity Operators in Spec DP *Studia Linguistica* 50 161-188
- Cantiarino V 1975 *Syntax of Modern Arabic Prose* Vol.II Indiana University Press, Bloomington
- Chomsky N 1995, *The Minimalist Program* The MIT Press Cambridge
- Fassi Fehri, A. 1981 *Linguistique arabe forme et interpretation* Publications of the Faculty of Letters, Rabat
- Fassi Fehri, A. 1987, Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. 1, 189-221 Oukad Publishers, Rabat
- Fassi Fehri, A. 1991/1993 *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words* Kluwer Academic Publishers, Dordrecht
- Fassi Fehri, A. 1996, Distributing Features and Affixes in Arabic Subject Verb Agreement Paradigms *Linguistic Research* 12, 1-30. JERA, Rabat

- Fassi Fehri, A. 1997b, Licensing Arabic Adjectives. Paper delivered at the GLOW 20 Workshops IERA Rabat *GLOW Newsletter* 37
- Fassi Fehri, A. 1997c, Arabic adverbs and their Case *Linguistic Research* 3.1 1-25. IERA. Rabat.
- Fassi Fehri, A. 1998a, Layers in the Distribution of Arabic Modifiers and their Licensing. In E. Benmamoun et al. eds. *Perspectives on Arabic Linguistics*, XI
- Fassi Fehri, A. 1998b, Arabic modifying adjectives and DP Structures revisited *Linguistic Research* 3.2. 1-78, IERA. Rabat
- Fassi Fehri, A. 1998c, On strict Adjacency in VS and NPoss Structures paper presented at the Fourth Conference on Afroasiatic Linguistic. London
- Gil, D. 1996, Universal Quantification in Hebrew and Arabic, in *Second Conference on Afroasiatic Grammar* Holland Academie Graphics, The Hague
- Haiman, J. 1982. *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases* Ph.D. Univ. of Mass. Amherst
- Higginbotham, J. 1985, On Semantics. *Linguistic Inquiry* 16, 547-593
- Holmberg, A. 1993, On the Structure of Predicate NP *Studia Linguistica* 47, 126-138.
- Krifkan, M. 1990, Four thousand ships passed through the lock, *Linguistics & Philosophy*, 13.
- Landmann, F. 1989 groups. *Linguistics and Philosophy*, 12
- Landmann, F. 1996. Plurality in S. Lappin ed. *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, Blackwell Oxford

- Link, G 1983, The logical analysis of plurals and mass terms. in R. Bauerle ed. *Meaning, Use, and Interpretation*, Berlin, de gruyter
- Link G 1984. On the logic of relative clause constructions with multiple heads, in F Landmann & F Vetman eds. *Varieties of Formal Semantics*, Fons, Dordrecht
- Longobardi, P 1996. The Syntax of N-raising a minimalist theory ms Univ di Venezia
- Ritter, E 1987, NSO noun phrases in Modern Hebrew *NELS* 17 521-537
- Scha, R. 1981, Distributive, collective and cumulative quantification in J Groenendijk, M Stokhof & T Janssen eds., *Truth, Interpretation, and Information*. Foris, Dordrecht
- Siloni, T 1994, Noun Phrases and Nominalizations Doctoral Dissertation Univ de Genève
- Szabolcsi, A 1994, The Noun Phrase In Kiefer F & Kiss, K. *The Syntactic Structure of Hungarian* Academic Press New York.
- Szabolcsi A. 1995, *Ways of Scope Taking* Kluwer Academic Publishers Dordrecht.
- Wright, W 1858/1974. *A Grammar of the Arabic Language*. Cambridge Univ Press, Cambridge



## بينة الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي

خطبت ببيات الإضافة باهتمام كبير من قبل اللسانيين لتحكم أن دراسته هذه  
البيات تقدم فهما أفضل لنسبة الداحية للمركب الاسمي من حيث تأويله  
الإحائي وخصائصه الإعرابية وعدد ونوع المقولات الوظيفية المسقطه داخل  
هذا المركب. وأحاول في هذا البحث أن أعالج جملة من خصائص بعض  
تراكيب الإضافة، مكررا الاهتمام على الخصائص الإعرابية لما يعرف بالإضافة  
المحصنة

### 1 أنماط الإضافة

تركيب الإضافة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، مثل العربية المعريية  
ولغات سامية أخرى، متنوع الأنماط والخصائص من حيث الإعراب والإحالة  
والعناصر التي ترأس هذا التركيب والعناصر التي تتوزع داحنه. ويقسم النحاة  
العرب القدماء ببيات الإضافة إلى قسمين، الإضافة المعويه أو المحصنة مثل (1)،



والإضافة النقطية أو غير المحصنة، مثل (2):<sup>1</sup>

(1) كلب الحراسة

(2) محاربة البطالة

ونقيم الأعمال التوليدية المهتمة بتركيب الإضافة فرقا آخر بميز بين تركيبي الإضافة الواردين أعلاه، وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمى بالخالصة الحرة أو المطفقة (absolute state) أو الحر التحيني (analytic genitive)، ويمتاز هذا الصرب الآخر من تراكيب الإضافة المحصنة، الذي سسميه الإضافة الحرة، بدحول حرف جر على المضاف إليه. ويرد هذا النوع من التراكيب في العربية المعرسة، في مثل (3):<sup>2</sup>

يعرف هذا صرب من التي في لاديات المساهمة به، بشكل عام باسم حاله مسبه (construct state) أو جم التانيجي (synthetic genitive)، ويميز لأعمال جويديه، داخل (1)، (2)، بين إضافة أسماء لأعمال (process nominals)، في (2)، وإضافة أسماء غير لأعمال (non-process nominals)، في (1)، (انظر محاسني الفهم، 1990، 1993) ويعتقد بأننا لأعمال (أسماء التي تعيد حدث (event) دلا على عمل - يعتقد - أسماء غير لأعمال أسماء اجنس (common nouns) ويعرف الشريف على جم جاني اسم جس في العر يضاف، ص 46، كذا في "وهو ما وضع لأ يقع على شيء، وعلى ما سبه كالأ ج، فإنه موضوع كالأ جاني على ميل البدن من عن عقب بعينه" ويميز الشريف الجرجاني هذه النصبه من لأسماء من اسم الجاني الذي يعرفه كالأ في "وهو جاني على معنى يقوم بقدانه كريد وعمره"

جاني جاني صوب حرف جر "ب" في "أ" وضع اسم "هذا" أم محدد دينة لموضوع اللهجي في العربية

(3) الدارُ دُ (بال) حمدُ

ونُتِحت العربية المعربة، إلى جانب الإصافه الموجوده في (3)، الإصافه  
بوعينها السامي الذكر في (1) و(2)، في مثل (4) و(5)، ساعا

(4) دارُ حمدُ

دار أحمد

(5) ماكنة البحر

أَكْرُ البحر

ونقدم النسخ العربية معطيات يفصل فيها حرف جر بين امصاف والمصاف إليه،  
في مثل (6).

(6) كتاب لسيويه

من الأسئله التي نطرحها هذه المروق واتماثلات بين العربية المعاصرة والعربية  
المعربة، معرفه ما إذا كانت العربية المعاصرة تُنتك كذلك تركيب الإصافه  
بالحرف؛ أي، هل تماشى السيه (6) في العربية المعاصرة السيه (3) في العربية  
المعربه؟ يرجىء الجواب عن هذا السؤال إلى الفقرة الناشئه حيث ندرس  
الإصافه الخرة وخصائصها الإعرابية وخصائص حرف اخر فيها. ونخصص  
لفقرة انائية لدراسه خصائص الإصافه المخصه الإحاليه والإعرابية وسين، سعط  
للمعاسي المعهري (1987، 1991 و1997)، أن هذه الخصائص مشتق محنيا من السيه

الركبة وليست محددة سلفاً في المعجم وتصمم بعد ذلك البنية التركيبية وهما هما، كما ترغم ذلك بورر (1994) Borer وسدافع كذلك عن أن العلاقة الأساس التي تحدد سبب الإصابة هي العلاقة الإعرابية وليس توارث التعريف، كما في بورر 1994. وفي هذا الإطار، سنبر أن محضر الإعراب مستقل عن التطابق،<sup>3</sup> وسنبر النوازي الحاصل في هذا الشأن بين محضر الإعراب في المركب الحدي وفي الحملة، كما يبيته أعمال عديدة.<sup>4</sup> وفي تفحصنا لبيته الداخلية للمركب الحدي، سنسب بصوراً أدوية للإسقاطات الوظيفية يسي على مبدأ الاقتصاد وعلى محلية العميات الاشتقاقية.

<sup>3</sup> لقد سبب ال دافع عن هذا الاقتراح في دراسنا برفع موقع الفاعل في اللغة العربية في الر حادي (1996).

<sup>4</sup> انظر مثلاً العباسي العنزي (1990).

## 2 الإضافة المحضة أو المعنوية

بالرجوع إلى كتب النحاة العرب القدماء، يمكننا أن نعصر خصائص الإضافة المعنوية فيما يلي:<sup>2</sup>

- (8 أ) إضافة اسم (لا وصف) إلى اسم، كما في (8).
- (ب) تكون الإضافة بمعنى اللام الدالة على الاحتصاص أو الملكية، أو بمعنى من، كما في (6)، المعادة تحت (9)، و(10) ساعا.
- (ج) يرث المضاف خصائصه الإحالية من المضاف إليه، كما في (11).
- (د) دخول حرف الجر على المضاف إليه يمنع سرب الخصائص الإحالية إلى مضاف، كما في (12أ).
- (هـ) لا يقبل المضاف الألف واللام، أي يوجد توزيع تكاملي بين الإضافة والألف واللام، كما في (12ب).
- (و) لا يقبل المضاف نون التنوين أو نون المثنى والجمع، كما في (13).
- (ز) لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في (14).

<sup>2</sup> انظر: ابن عجاج في شرح سيبويه، ج 3، ص 43-82، وابن عيسى في شرح سيبويه، ج 2، ص 118-119، وانظر: في حاشية الفصل على أشموري، ج 3، ص 243-244، من بين آخرين.

(ح) عامل آخر في المصاف إليه انصاف أو حرف جر ملائم معدر، حسب  
حاجه آخرى.

وتشتمل هذه الخصائص بالأمثلة الآتية.

(٨) كتاب سيويه

(٩) كتاب لسيويه

(١٠) حاتم قصه

(ب) حاتم من قصه

(١١) أ) كتاب سيويه القلم

(ب) \* كتاب سيويه قلم

(١٢) أ) الكتاب لسيويه

(ب) \* الكتاب سيويه

(١٣) أ) \* كتاب كتاب سيويه

(ب) \* كتاب كتاب سيويه

(ج) \* محرمون محرمو المدينة

(١٤) \* كتاب القلم سيويه

ومن بين الخصائص الواردة في (١)، سر كر ماضيا على الخصائص الإحالية  
والعامية الإعرابية وهكذا، سين، معانيهسي الفهري (١٩٩٧)، أن الإضافة  
لا تعني بالضرورة توارثا في الخصائص الإحالية بين المصاف والمضاف إليه،

كما سيبر أن المصاف، وليس المصاف إليه وحده، يمكن أن يساهم في تحديد هذه الخصائص وبالنسبة للخصائص الإعرابية، سيبر، خلافا لسحابة القدماء الذين ربطوا بين معنى الإصافه وأحرف العامل المقدر،<sup>٦</sup> أن التأويل الإصافه الدلالي مستعمل عن العلاقة الإعرابية، وأن أحرف الذي يظهر في بنية الإصافه فارغ من المعنى وله دور إعرابي حالي. وأدفع في هذه التحليل عن أن الإعراب علاقته ببنية شجرية مستقنة بطرنا عن العلائق المحورية.

### ١.٢ بنية الإصافه المحصة التركيبية

جاء الأعمام التي اهتمت ببنية الإصافه في اللغات السامية أو في لغات أخرى ركزت اهتمامها، في إطار اهتمامها الشامل به المركب الاسمي، على شيئين. كيمييه رصد الخصائص الإحالية وتوزيع الأداة والأسوار والأعداد والصفات داخل هذه البنيات، وكيمييه إسداد فحص الإعراب.<sup>٧</sup> تقتضي معالجة هذه الجوانب تحديد نوعين من المواقع. موقع التأويل الإحالي، وموقع

٦ هذا الأمر أصبح عند ر. بريس في مدح مقفيل ج 2، ص 118

٧ محمد محاسي البكري (1987)، (1990)، (1993)، (1997)، الساسة معه اسم بيته، (Ritter, 1988) و سيموي (1994)، و بو 1994 الساسة معه اسم بيته و بوكوي (1997) Longobardi، باسمه معيات و بيته مع بيته خدي

الإعراب، كما تقتضي تحديد التعالق ، إذا كان هناك تعالق، بسير التأويل والإعراب. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز، بشكل عام، بين نوعين لبيئة الإصافة، تحليل تركيبي، نجده في أعمال العاسي المهري (1987، 1990، 1993 و1997)؛ وتحليل معجمي تنسده بورر (1994).

### 1.1.2 التحليل المعجمي

تسي هذا التحليل بورر (1994) التي نذهب إلى أن الإصافة تمكّن الحاصلنر الصوّاتة لئكنم، وتمثل لذلك بالمثالين الموجودين في (15):

(15) "orex din" beit sefer

قامون محرر كتاب دار

'محم' 'مدرسة'

وبناء على هذا، نعرض أن الإصافة حصع لعملية تكوين الكلمة، فتتصرف بصرف الكلمة الواحد، لا المركب. وعمية التكوين هانه تركيبيية تسي عسي دمع رأس قصه بيه الإصافة في رأسها. ويكمن مبرر الدمج في أنه يسمح بتسريب السمة [تعريف] إلى السيه بأئنها. وهذه العمئية هي التي تصر، في رأي بورر، حاصية انتشار التعريف. ويقوم هنا التحليل على جملة من الافتراضات نخصصها كالآتي:

(16) أ) السمة [تعريف] تولد في الأساس مع الرأس المعجمي س، في اللغات السامية.

ب) الحد غير محصص بالسمة [تعريف] في اللغات السامية (في الأساس) ويصح محصصا بشك السمة بعد صعود الاسم إليه،

ج) لا تملك الساميات محصص الحد، ولذلك لا يمكن أن يصح الحد محصصا بالسمة [تعريف] نتيجة لصعود مركب إلى محصصه، في التركيب الطاهر أو في الصورة المطلقية.

ويلزم عن هذه الافتراضات أن التركيب لا يلعب دورا في تحديد علاقة توارث التعريف أو علاقة فحص الإعراب التي من المفروض أن تتم في محصص الحد. إن التعريف في هذا التحليل سمة معجمية تسند إلى رأس السمة في المعجم وتسقط في التركيب تحت الإسقاط المعجمي، وبعد صعود الاسم إلى الحد، يتسرب التعريف إلى السمة كلها. النقطة الصعبة في هذا التحليل، إضافة إلى نقط أخرى، تكمن في عدم رصده لإعراب الحر. فتحليل الدمج يعني عكسي أن سمات الرأس تتسرب إلى الفصلة، كما يقع في سمة التعريف، لكنه غير واضح فيما يخص إعراب الجر الذي تعمله الفصلة/المضاف إليه. فهو صح فعلا أسا أمام كلمة واحدة أو وحدة صرفية، لحمت الكلمة إعرابا واحدا، والحال أن ما يحدث هو أن المضاف إليه يحمل دائما إعراب الحر بينما يعمل



الرأس المضاف الإعراب الذي يقتضيه موقعه التركيبي، كما في (١٧)، حيث يحمل امضاف النصب بأعساره معولا بينما يحمل امضاف إليه الجر.

(١٧) سرق الرجل بيت المال

عندما بأن عمليه تكوين الكلمة، حسب نورر، تتم في التركيب بواسطة نفس رأس إلى رأس، لا في الصورة الصوتية، وهذا ما يجعل المنكل الإعرابي مشكلا حقيقيا؛ بمعنى آخر، إذا كان هناك نوع من الامتناع لتعريف، فمما إذا لا حدث ذلك بالنسبة للإعراب؟ وهناك ملاحظة أخرى عن حين الدمج تعيق تمرير النجوى إليه. فالقول بضرورة الدمج في الإصافة للممكن الحد من اكتساب التعريف هو رعم نظري داخلي وغير مبرر حريبا بشكل مستقل. وحتى من الناحية الطرية، فإن هذا الرعم يجعل مبرر عمليه النقل هو إسناد سمة، أي إسناد سرية التعريف من الكلمة امدحة إلى الحد، في حين أن العمليات التركيبية مصممة مندثا لفحص السمات (إما نحوها وإما نحوها وحدها)، وليس لإضافتها فصلا عن هذا، فإن مبرر النقل بالشكل المذكور فيه حرق لبدا الخشع، سواء تمعاده اموجود في نومسكي (١٩٩٦)، أو تمعاده اموجود في نومسكي (١٩٩٦)،<sup>٨</sup> حيث حد أن النقل يتم لا لفحص سمة العصر

<sup>٨</sup> في نومسكي (١٩٩٦)، هو: مك: تعاده اموجود الخشع، هدف: موقع هدف (target) حدي  
بمعنى: وهو صبح يعرف جمع لا حدي (Suicidal Greed).

المتعل ولا لمخصص سمة الموقع اهدف. بالإضافة إلى هذا، هناك مس المس الصحيح  
المجربية ما يكفي لتبيان أن افراض الدمج غير قائم. فهذا الافتراض مسي على  
تعميم بعض بيانات الإضافة الماثلة لـ(18)، على باقي بيانات الإضافة  
الاعتيادية السابعة الذكر، مثل (8) المعادة أسفله في (19):

(18) رأس المال

(19) كتاب سيويه

لكن هذا التعميم خاطئ، لأن هناك هروفا تركيبة ونأوبية واضحة بين (18)  
و(19) التي تعد من فيل الكلمات المركبة (compounds) وتشبه في حجرها  
العبارات المسكوكة. الفرق الأول، يكمن في أن المضاف إليه في (19) يقبل  
العطف، بينما لا يقبله المضاف إليه في (8)، كما يتضح ذلك في (20):

(20) أ) كتاب سيويه والمبرد

ب) \* رأس المال والرجل

الفرق الثاني، يتمثل في أن السبات من فيل (19) يقبل دخول حرف الجر  
على المضاف إليه، كما في (9) أعلاه، المعادة هنا في (21أ)، في حين أن دخول  
حرف احر في (18) يجعل البنية شاذة، كما في (21ب)<sup>9</sup>

9. ندر علامة \* على ان ما يلي جملة غير سليمة

(21) أ) كتاب لسيويه

ب) #رأس لنمال

وندعم معطيات العربية العربية كذلك هذا العرق، فحدد بيئات الإصافة المخصصة  
تقل عادة أن تأخذ صور الإصافة الحرد، مع الحفاظ على نفس التأويل، كمس  
في (22):

(22) أ) حبر السوق

ب) الحبر ديال السوق

الحبر لـ السوق

لكما يرى أن البيئات المماثلة لـ (18) ستر شادة عندما تستعمل في الإصافة  
الحرة، كما في (24):

(23) أ) رأس لمال ب) رأس الحانوت

رأس المال رأس الحانوت

نوابل

(24) أ) #الرأس ديال لمال ب) #الرأس ديال الحانوت

الرأس لـ المال الرأس لـ الحانوت

الفرق الثالث، يكمن في أن المضاف إليه في بيات الإضافة الاعتيادية يقبل الإصمار، كما في (25)، في حين أن إصمار المضاف إليه في البيات المماثلة لـ (18) تنتج عنه بيات شاذة، كما في (26ب):

(25أ) فرأت كتاب سيويه

ب) مسويه فرأت كتابه

(26أ) خسرت رأس المال

ب) # المال خسرت رأسه

الفرق الرابع، يكمن في أن بيات الإضافة تتمير بعدم قول دخول أداة التعريف عليها (الخاصية (57))، كما في (12ب) المعادة هنا في (27)، غير أن البيات المماثلة لـ (18) تقبل أداة التعريف، كما في (28). بالإضافة إلى هذا، تقبل هذه البيات لواحق صرفيه أخرى تنصق عادة بالكلمات المستقنة، مثل لاصقي السنة واجمع في (29) و (30)، تناعا:

(27) \*الكتاب سيويه

(28) الرأس مال، الرأسمال

(29) الرأسمالي

(30) الرأسماليون

فالسبب الموجودة في (28)-(30) يبرر بوصوح أنا أمام سيرة إصافة تحجرت وأصحت سنك سلوك الكلمة الواحده مركبة، وهذا السلوك يخالف بيئات الإصافة الاعيادية. إن السلوك التركيبي للسياط المقدمه أعلاه يبين أنا لسنا أمام وحدات مدحجة وبكى أمام عنصري ساء مسفلين، كما يبين ذلك نجلاء مثالا المعطف والإصمار.<sup>0</sup> وساء عنى هذه النتيجة، فإنا سنسب في المقرة المواصلة، خلافا للافراضات الموجودة في (16)، وتبعاً ليعاسي الفهري (1993 و1997)، أن بيئات الإصافة تمكّن مخصصاً لسجد، ويلعب هذا المخصص الدور الأكبر في تحديد خصائص الإصافة

---

0 إصافة ن صحيح تجريبيه أي اوردناها، فيه م الحاجة النظرية، لا يوجد ضرورة، في إصدار برنامج لا بدوي لا يعوق التمييز انهام بعمليات كوك الكلمة كما نعرض ذلك بوزر، فانكسبات بي في المعجم، قد يبي جزء منها في الثقات القد في الذي يوجد بعد التهجيه، أما التكب فمبارده عن عمسه فحسم بجزءه سماء

## 2.1.2. التحسين الأدبي المحلي

## 1.2.1.2. الإحالة والإعراب

يتفق جل الباحثين الذين اهتموا بسية الإصافه في النعات السام عسي أن مصاف يرث خصائص المصاف إليه،<sup>1</sup> غير أن العاسي المهرى (1997) لاحظ أن بيات الإصافه لا تتطلب بالضرورة أن تكون معرفة حق في حاله كون المصاف إليه معرفا. الحجة على هذا، تكمن في أن الإصافه غير الموصوفة التي تقع في موقع المحمول في مثل (31أ) لا تقتضي دائما الأحادية أو المردية (uniqueness/individuality)، كما في (31ب) حيث تقبل البية اتعدد أو التكرار بالعطف خلافا لما هو موجود في (32) و(33):

(31 أ) هذا أخي (العاسي المهرى 1997: 9)

ب) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي

(32 أ) هذا أخي الكبير

ب) # هذا أخي الكبير وهذا أيضا أخي الكبير

<sup>1</sup> نصر بورر (1994) وسينوني (1994) Siloni 1994 وكونكوردي (1997) في المعرب السابعة، و نصر كدلت

رأي النحاة العرب في هذا الشأن في المصادر الواردة في هامس 5

(33) أ) هذا هو أحي

ب) # هذا هو أحي وهذا أيضا هو أحي

فالفرق القائم بين (31) و(32) (33) يكمن في أن المثالين الأخيرين يقتضيان وجود أح واحد معهود، لذلك لم يصح ورودهما في بية عطف تמיד تعدد المعطوف، في حين أن (31) تقتضي وجود أكثر من أح لذلك صح ورودها في بية عطف تמיד تعدد المعطوف، وهذا يوضح أن الإصافه في (31) لا يدل على المردية. فرغم أن المصاف إليه في (31) صميم، والصميم معرفة، فإن المصاف لم يرث التعريف الدال على المردية، وهذا يؤكد أن سمات المصاف الإحاليه لا تُحدّد دائما إحالة ببه الإصافه بأكمها. وتأكيدا لهذا الموقف، وحلافا لما هو شائع في الأدبيات التي اهتمت بية الإصافه والتي نظرت إلى إحالتها وكأنها معرولة عن السياق التركيبي، تُبرر معطيات أخرى أن إحالة بية الإصافه تتأثر بالسياق التركيبي الذي يرد فيه المتصايفين، وتتأثر كذلك بية المصاف الصرفية من حيث الأفراد والتثنية والجمع.

لبدأ أولا بتأويل بية الإصافه مع بعض المحمولات. فلقد أصبح شائعا، منذ عمل كارلسن (1977) Carlson وكراتزر (1989) Kratzer وديريس (1992) Diesing، أن المركبات الاسمية تختلف إحالتها من حيث العموم (generic) والوجود (existential) باختلاف نوع المحمول الذي توارده. ويقسم كارلسن

هذه المحمولات إلى نوعين:<sup>12</sup> محمولات مستوى المرحلة (stage-level predicates) ومحمولات المستوى الفردي (individual-level predicates). تعبير الأولى عن الحالات المؤقتة، مثل موجود، ممدود على الأرض، وعن الأنشطة الدالة على الأسفال، مثل حطّم؛ وتعبير الثانية عن الحالات القارة، مثل دكي، له أربعة أرجل. إلخ. لنأمل سلوك سياث الإصافة مع هذا النوع من المحمولات.<sup>13</sup>

(٦٤) أ) طلبة الجامعة أدكياء

ب) طلبة الجامعة ينكلمون لغات عديدة

(٦٥) أ) طلبة الجامعة حطّموا المقاعد

ب) طلبة الجامعة حاصروا هذا المساء

فإذا فاربنا الجمتين الموجودتين في (٦٤) بالموجودتين في (٦٥)، عد أن الأولى تدلان على أن طلبة الجامعة، بشكل عام، يتكلمون حاصية معينة، في حين أن الثانية تدلان على وجود عنصر، هو طلبة الجامعة، وفام هذا العنصر يحدث

<sup>12</sup> بو. - كثر - هذا التعبير اساميا وحده سوا أن كتاب لاسية الداء على جمع العارية من الاداء مثل Brussels sprouts (كُمُتْ صعر) السكر أو حضور - و ي أن أن كتاب لاسية المعرفه في العربية متأثر كسم فهدد لاسية اثر كيه

يعبر - و ي أن أن كتاب لاسية الداء على جمع العارية من الاداء مثل Brussels sprouts (كُمُتْ صعر) السكر أو حضور - و ي أن أن كتاب لاسية المعرفه في العربية متأثر كسم فهدد لاسية اثر كيه



معين. وبناء على هذا، يأخذ الجمل أعلاه التمثيلات اسطقية الواردة في (36) و(37)، تبعاً.<sup>4</sup>

(36) أ) عمر | حيث س هي طبة الجامعة | س أد كياء

ب) عمر | حيث س هي طبة الجامعة | س يتكلمون لغات عديدة

(37) أ) س هي طبة الجامعة ه س حضموا المقاعد

ب) س هي طبة الجامعة ه س حاضرون هذا المساء

موفقاً لمحايل المدونة لسية الإضافة، فإن المضاف في (34) يرث التعريف من المضاف إليه، وبالتالي، تصبح السبة كلها دالة على التعريف، بمعنى أنها تفسر بحالة مفردة ومألوفة.<sup>5</sup> لكن ما يبين من خلال (36) هو أن المركب الحدي "طبة الجامعة" يحمل تأويل العموم حيث إن ماضفه هو مجموع صقه "الطبة" وليس أفراداً معينين داخل الطقة.<sup>6</sup> وهذا التأويل يختلف عن الذي حدد في (35)، كما يصبح ذلك من (37) حيث يحمل المركب الحدي دلالة الوجود.

<sup>4</sup> سجد هذا مثلاً مضمناً من النوع الحدي حدد عند دريس (Driesing 1992) ، سجد عنه في (36) السور  
"العاملي المصغى (operator) ه على العموم ه ي يصر المركب الحدي مكو من مضاف ومضاف  
إليه

<sup>5</sup> سجد هذا لأنه ينبغي على حدد عند هك (Hem 1982) ، اس (Enç 1991)

<sup>6</sup> سجد هذا لأن الاسم يجر بوجوده في (36) هو مركب ه مضافاً إلى سباد معين ملاسب يمكن  
تأويل (اضافة في (36) ب) تأويل وجودي عن د ه لا بعد م جملة حجة، لا ماسهم هو ان د و د  
ه ه "عموم في سباد م كمي بوجود في 36 ب و د حجة مركب حدي

ويمكن أن يتغير التأويل الموجود في (37) بمجرد دخول عناصر جديدة إلى السيف مثل ما نجد في (38):

(38) طلبة الجامعة دائما حاصرون (في الساحة السياسية)  
فانطرف دائما في (38) يلعب دور السور الرابط للمركب الحدي، فيُعَلَّب بذلك فراءة العموم.

ينعب كذلك الموقع التركيبي الذي ترد فيه بنية الإصافة دورا في تكييف تأويل هذه البنية، كما يتمثل ذلك في (39):  
(39) الناس يتكلمون مع طلبة الجامعة

فهي (39)، تفقد بنية الإصافة تأويل العموم. فاحتملة لا تعني أن هناك خاصية عامة تشكها س، حيث س هي طلبة الجامعة، بل إنها تعني أنه توجد س، حيث س هي طلبة الجامعة، والناس يتكلمون مع س. فهذا يوضح أن بنية الإصافة ليست لها مساهمة صد تعبر السياق التركيبي وتأثيره في تأويلها.

يعد المضاف كذلك من العناصر المؤثرة في تأويل بنية الإصافة. فجميع الأحاث التي عالجتها هذا الصرب من السياات اعتبرت أن المضاف إليه وحده الذي له دور في التأويل الإحالي لسية، فمضى كان المضاف مُعرِّفا كانت السيه بأكملها مُعرِّفه ومضى كان مُسكِّرا كانت السيه بأكملها مسكرة، غير أن هناك من

المؤشرات ما يدل على أن للمصاف دوراً في التأويل الإجمالي لبـية الإصافه. من هذه المؤشرات أن اختلاف بـية المصاف الصرفية من حيث العدد: الجمع والتثنية والإفراد، يجعل التأويل مختلفاً. فنقارن، مثلاً، (40) بـ(134):

(40) طالبا الجامعة دكيان

الفرق بين هذه الجملة وتلك الموجودة في (134) يكمن فقط في أن المصاف انتقل من الجمع إلى التثنية، لكن نتيجه هذا التغيير هي أن تأويل بـية الإصافه برمتها تغير من الدلالة على العموم إلى الدلالة على الوجود، وبذلك تأخذ (40) المثير المطبق الموجود في (41):

(41) عرس هو طالبا الجامعة ٨ س دكيان

وقد جعل فقدان تأويل العموم بـية الإصافه نكتسب التعريف، فأصبحت بذلك مألوقة وذات إحالة مفردة، أي أنه من بين مجموع طلبة الجامعة هناك طالبان محددان يملكان خاصية الذكاء. فمن خلال (40)، يبدو واضحاً أن المصاف، وليس المصاف إليه وحده، له دور في تحديد تأويل بـية الإصافه الإجمالي، كما نعلم ذلك حين نغيرت بـية المصاف العددية. وبما على هذا، فإن خصائص المصاف إليه وحدها لا تحدد دائماً تأويل بـية الإصافه بكاملها. لكن ينبغي علينا أن نعرف ما هي بـية الإصافه في الحالة التي لا يرث فيها المصاف سمته الإحالية من المصاف إليه؟ الجواب عن هذا السؤال يقدمه من

خلال تحديدنا لبيئة الإضافة بشكل عام. وتوصيح هذا التحديد، نأخذ المثال (1)، المعاد هنا في (42):

(42) كتب الحراسة

لاشتقاق هذه البيئة نحتاج إلى عميتين: صُم (Merge) واجذب (Attract). وبناء على أن الصم عملية ثنائية،<sup>17</sup> فإن المصاف إليه يُصم إلى المصاف في (43)، وبعد ذلك يصعد المصاف، رأس السلسلة، إلى رأس المركب الحدي الأول ليصحص السمة [مختبريف] وإعراب الحر، ثم يصعد المصاف إليه إلى مختصص هذا الحد ليصحص سميته، الإعرابه والإحاليه، عبر العلاقة الشسجيرية تطابق مختصص رأس. وتفتح الرتبة الموجوده في (42) بعد صعود المصاف إلى رأس المركب الحدي الأعلى، كما هو مبين في (43):

<sup>17</sup> يلزم عن هنا أن السياب الأحادية أو غير المتفرعة، مثل (ا)، غير ممكنة:

( م س  
|  
س'  
|  
كلب

(44) م حـ

حـ م حـ

كسر الحراسة حـ

ث حـ

حـ م س

ث

ث ع

نصرح هـه إلسيه مجموعه من الأسئلة، منها ما الذي جعل عمية الصم تشمل في بدايه الاشتقاق المصاف والمصاف إليه لا انصاف وعصرا اخر يوجد في النعداد (Numeration) الذي يطق منه الاشتقاق.<sup>18</sup> بمعنى اخر، ما الذي يجمع المصاف إليه من أن يُصم في مرحلة متأخرة من الاشتقاق وما الذي يبرر صعود المصاف والمصاف إليه في التركيب الطاهر عما أن الحدب في الصورة المنطمية أقصد من الحدب من التهجي، لا نسب مبدأ الإرجاء، ولكن بسب

<sup>18</sup> هذا حيا محاذ فيما يخص مسألة وجوده عدم وجود النعداد، لا يجب أن يكون هناك ما يشبه في التحليل عند كوند (1997) بالنسبة للاستدلال على امكان الاستدلال عن النعداد في النامع الادبي

أن الجذب يطبق على السمة دون المكون الحامل لها؟ وما الذي يبرر وجود إسقاطين مستقيمين لتحديد إلى جانب بنية متعددة المخصصات؟ وبالنسبة للسؤال الثاني، هناك من المعطيات ما يُبرر صعود المصاف إليه والمصاف قبل النهجية، وتمثل هذه المعطيات في توزيع الصفات داخل المركب الحدي. فعلى امراض أن الصفة في (44) منحقة إلى يمين الإسقاط المعجمي،<sup>19</sup> كما في (45أ)، أو مولدة في محصر مقولة وطيفية تعبر الإسقاط المعجمي،<sup>20</sup> كما في (45ب)، فإن الرسة الموجودة في (44) تدل على أن طرفي الإضافة انتقلا إلى موقع قسمل الصفة:

(44) كلب الحراسة القصير

(45أ) ... [.. القصير ..] كلب الحراسة

(ب) .. [.. القصير] .. وط [.. كلب الحراسة]

<sup>19</sup> يعني هذا لامراض على عمل كين (1994) Kayne الذي يرى فيه أن جميع العمليات التركيبية تنو إلى يمين

التي السجدة

<sup>20</sup> بعد دافع عن هذا التصرّح العامي 'مغربي' (1997)، نشر كدب شيب (1998) Schmitt التي يت أن هناك

نوعين من صفات داخل المركب حدي، صفات منحقة بالإسقاط المعجمي، و صفات مولدة بالإسقاط

داخل المركب حدي.

ويصح من موقع الصفة في (45) أنها معنو المضاف والمضاف إليه وليس المضاف وحده، وميزر هذا الموقع نأويي، يعود إلى أن حيز الصفة يشمل المتصايفين معاً، فالقصر هو "كـب الحراسة" وليس "كـب"،<sup>21</sup> وهذا يوضح جزئياً السبب في ضم المضاف إليه إلى المضاف قبل أي عنصر آخر. لكن مع ذلك، لمعرض أن المضاف إليه يدخل إلى الاشتقاق لاحقاً غير صمه إلى مخصص المركب الحدي الأول. بالطبع، لن تكون هذه العملية عميقة صم اعتيادية، بالمفهوم الذي تحده عند كولير (1997)؛ أي أن العملية لن تكون مبررة بواسطة قيد الاندماج (integration condition)، بل ستكون مبررة بواسطة مخصص السمة المسقطة في مكان المخصص، ولتكن هذه السمة هي الإعراب أو التعريف.<sup>22</sup> لكن هذا غير ممكن لسببين: أولاً، لأن هاته العملية ستجعل الفرق بين الصم والجذب غير قائم، وبذلك سيكون إحدى العميتين نافذة، وهذا

<sup>21</sup> هذا سبب آخر لأسماة صبه : مصدر حيز الصفة دخلها، كما في : مبردي إلى نحو : حطاب : كـبب  
اصنافه بك : لأسماة عنها في التحليل الصم في (43)

<sup>22</sup> يعرف تويتر قيد الاندماج (1997 : 66) كالأو

قيد الاندماج

كما معناه : استثناء جذر ((root)) : حيث أن : حويج معناه : حري

يصرح هذا عند حمله لخاصية صمه : أنه لا يبرر استثناء معناه : جذر من التمييز : صمه : وهذا التفسير في هذا  
موصف : ذات : مدخل المعنى فيه

يسير عكس الافتراضات الأدبوية المبني على الاقتصاد؛<sup>23</sup> ثانياً، لأنها حتى لو افترضنا أن الصم بواسطة الفحص ممكن تبعاً لشومسكي (1995)، فإن الأمر مفطور في هذا النظام فقط على غير الموضوعات (non-arguments)، أو على العناصر غير المحورية، والحال أن المصاف إليه موضوع محوري في البنية الموجودة في (43). وبناء على هذا، فإن مكان صم المصاف إليه في بنية الإضافة يكون إلى المقولة الجذر، أي إلى المصاف.

وهناك دليل آخر على أن المصاف، رأس الإضافة، ينتقل في التركيب الطساخر، ويتعلق بالحالة التي يكون فيها المصاف إليه صميراً متصلاً، كما في (46):

(46) كلسي

فعلى افتراض أن المتصلات في مواقعها المحورية إسقاطات كبرى، ونتقل لتتحقق بمقوله وظيفية ملائمة، كما يبرهن ذلك كير (1991 و 1994)،<sup>24</sup> فإن الصمير المتصل "ي" في (46) يوجد في غير موقعه الأصلي، وعليه، فهو ملحق بمقولة وظيفية، يعترض أنها الجذر. فوجود المصاف "كف" في (46) قبل الصمير يدل إذن على أنه مقول/محدوب كذلك وأنه في غير موقعه الأصلي.

<sup>23</sup> صم شومسكي (1985) وكوبية (1997)، في تحرق بين الصم والحدب

<sup>24</sup> صم كدت شومسكي (1985)





## (48) أإن قنلت العرص، نقله؟

فمن خلال (48)، يتضح أن اختلاف سمات الرأس هو الذي يعرّض توليد إسقاطات مستقيمة، فلا يمكن لمس الرأس المعجمي أن يخصص سمات غير موافقه كالشرط والاستفهام (والشرط يختلف عن الاستفهام)،<sup>27</sup> خاصة وأن هذه السمات مؤولة، تحكم أهما تحدد المحتوى القصوي لجمته؛ ومقتضى هذه الخاصية (أي، [+مؤول])، فإنه حتى لو أمّحت إحدى السمتين بعد فحصها، فإنها لن تحذف، ومن ثمة ستبقى مطورة في التأويل المطقي، وسيتم عن هذا الأمر أن البنية ستهاجر في الصورة المطقبة لأحد السمين: لأن الرأس المعجمي مخصص إما بسمة الشرط وإما بالاستفهام، ومقتضى ذلك لا يمكنه أن يخصص سوى سمه واحدة وستبقى الأخرى دون فحص، أو لأن الرأس المعجمي مخصص بالسمتين معاً، وعندما سيصعد إلى الرأس الوظيفي الملائم لفحص إحدى السمتين سيقع انعدام الموافق مع السمة الأخرى وسحصل عنى وضع

<sup>27</sup> عندما يكون م من معجمي في هذا السياق، فإننا نعبر عنه كذلك "م" الوظيفي الذي يوافق في عمله مخصص + م، غير أن موقع المقدر ي هو الذي يحدد محتوى القصوي لجمته، فإن هذا موقع لا يمكنه أن يخصص سمات غير موافقة، فلا يمكن أن يكون المقصود في نفس موقع أنه يبين عن موافق. وهذا الأمر يصح أن نسميه بـ "مقنلة" (48) يعني أن نصه استقامت مسطرة المقصري، وبما في كلاً واحد منهما يتأويل لجمته متأويل ملائم.

عدم توافق فحص السمات (mismatch of feature checking)، وهو وضع يُوقف الاشتقاق بموجب القيد الذي يصوغه شومسكي (1995: 309) كالآتي:

(49) عدم توافق السمات يعني الاشتقاق.

لنعد الآن إلى (43) لتحديد ما هي السمة الموجودة في المركب الحدي الأعلى والمحسنة عن السمة الموجودة في المركب الحدي الأسفل. نقرر، في هذا الصدد، أن سمة المركب الحدي الأعلى هي سمة الإعرابية التي يفحصها في مجال فحص خارج المركب الحدي.<sup>78</sup> وهذا الإسقاط مبرر بموجب مصفاة الإعراب التي تستوجب أن يكون لكل اسم إعراب. إنه بصيغته أخرى التعبير المفولي عن هاته المصفاة. فهي الجملة (50)، سمة الحد الأعلى هي الرفع، التي يصعد رأس المركب لفحصها، وهي سمة توافق سمة الرفع التي يحملها رأس إسقاط الرمز في الجملة. ونقرر أن سمة الإعراب، مثل سمة [إعراب]، يصعد الاسم في التركيب الطاهر لفحصها في مثل (51)، كما سبق أن بينا ذلك:

(50) مات كُتُ الحراسه

(51) مات الكُتُ

<sup>78</sup> انظر العنسي المهر (1997)، وراجع عدد كثر ههنا، فيما يخص وجود إسقاط حدي خاص بالإعراب كمن يحد التحليل لهذه من عند العنسي المهر هو أن هذا الإسقاط مستبعد عن الإصاحه وعن عوارب نجم تاجه، به يعكس سمة صرفيه عامه في الاسم، وهي الحد حاج رد إعراب مستلح حاج إلى تاوليل حدي

[illegible]

الذي يصعد إلى الحد الأعلى لمحص الإعراب الرفع. والرفع هنا إعراب مستقل عن إعراب الإصافه الذي هو إعراب داخلي. إن خصائص الإصافه الإحاليه والإعرابيه تنحصر في إسقاط المركب الحدي الأسفل في (46). فهي هذه البنية، يصعد المضاف إلى حدا لمحص سنة التعريف وإعراب الجر، ويصعد المضاف إليه إلى المحصن الأول في حدا لمحص سنة إعراب الجر وإلى المحصن الثاني، في حدا كذلك، لمحص سنة التعريف<sup>30</sup> وهناك مبرران للفصل بين حدا وحد2 وعدم الاختصار على إسقاط واحد للحد. الأول عام، وينمثل في أنه لا يمكن للرأس الواحد أن يحمل سمين معارصين أو غير موافقين:<sup>31</sup>

<sup>30</sup> ملاحظ هنا أنه تم طرح بين السمين الموجودين في (47) + سواء. الذي يطرح في هذا الصدد هو ما قد يعا في بعض الحد1. من بينه متعددة الخصائص عوض سنة تكريره، حصل في هذه الحالة على + حدا وم حدا2 وم حدا3 جواب عن هذا يمكن. يكون في لأفراض العارض الذي يمكن في أنه في حالة عدم وجود مبرر سنة تكريره يمكن يجوز. من بينه متعددة الخصائص، خاصة أن سمات التي تستعمل في الخصائص مختلفة. بعد نفس الوحيد، أي بالمضاف إليه، أحد عدم بقاء بعض الزم لا يرسخ بخصيص، وبه مبرر (47ب) سمح بالمحصن متعدد لسمات

<sup>31</sup> في إصافه محصين متعدد لسمات، يبدو تطبيقه موضوعه على فحص السمات في (49) غير كافيه من الناحية موضوعيه. عدم استعمال "مواضع" في هذا السياق من التعميل يعني موضع، والقصد به شمس (أو)، هو الذي حده عند شومسكي في صياغه (49)، والذي يصرح أن يكون السمة التي تحدد الرأس بموجب موافقه بسمة الموجوده في موقع اهدف، + س، يحسن موقع اهدف. يعني أن هذا الموقع لا يمكن أن يصف سمات معارصيه، فلا يمكن أن يحصن نفس موقع سمة تدور على الآليات + أخرى على نفس أو بسمة إعراب<sup>32</sup> مع إعراب السمت، لكنه في معيار + س. يمكن. بضم سمات مختلفه، من التعريف والإعراب

الرفع (أو إعراب آخر) والحر، شكل مماثل، جزئياً،<sup>32</sup> لما رأيناه في (48) بالنسبة لسمي الشرط والاستعهام؛ والثاني يكمن في أن حداً يختلف عن حداً في أنه إسقاط لحرف محدد يتحقق في صورة سمة التي هي الحر والتي يصعد الاسم لفحصها، وهاته السمة هي التي تجعل الاسم قادراً بعد هذا الصعود على "إسناد" الحر إلى محضه. وهذا يعني أن سمة الحر الإعرابية الموجهة في الإضافة سمة معجمية ملزمة للحرف وليس للاسم. وهذا طبيعي لأن الأسماء في دأها لا تسد الإعراب. وبناء على هذا، والحر الذي يصعد المضاف لمحضه سمة اختيارية تسد إليه أثناء تكوين العدد ولا يأتي بها المضاف من المعجم.<sup>33</sup> يسي هذا التحليل على اقتراح القاسمي المهري (1987 و 1990) القاصي بأن الحد يماثل الحرف في إسناد الحر، وهو اقتراح نه ما يبرره. والحرف له من الخصائص ما جعله قريباً من المقولات الوطيمية (أو المقولات المعينة) وبعداً عن المقولات المعجمية (أو المقولات المفتوحة).<sup>34</sup> والحروف تشبه المقولات الوطيمية في أن لائحتها محصورة في المعجم في عدد محدود من الوحدات، وتشبه المقولات

<sup>32</sup> نحو جر . لا . إعراب، حلاي لمصرح . لاستعهام سمة صورية عن موه . لا . سب فإها حدود حد  
فحصه.

<sup>33</sup> محمد سوسكي (1996) في التعبير بين السمات الإخبارية والسمات دلالية.

<sup>34</sup> انظر امير (1985) Emmonds فيما يخص التمييز بين المقولات المفتوحة والمقولات المعينة . انظر كذلك  
عليه بعض المقولات الوطيمية، مثل المقولات في الأجيال، هي بعضها حروف.

الوظيفية كذلك في أنها لا تخصص للإنداء الواعي لوحداث معجمية جديدة، خلافاً لمقولات المعجمية، مثل الأفعال والأسماء والصفات وحده في أبي (1987) خصائص أخرى لمقولات الوظيفية، تنطوي في معظمها على الحروف، ومنها أن المقولات الوظيفية.

(52) أ) يجب عليها من الناحية الصوتية، عدم الاستقلال. فتكون، على العموم، عبارة عن نواصب غير مسورة، وتكون أحياناً فارغة صوتياً، ب) تنفي دائماً قصه واحده.

ج) نزع، في العالب، نحو عدم الاتصال عن قصتها. وإذا صح أن اخذ في الإضافة إسقاط حرف فارغ مجرد مسحق في صورته متة إعرائية، فإنه عيباً أن يقدم الدليل على وجود هذا الحرف المارح.<sup>35</sup> وانهرجوع إلى نظرية إملدر (1985) عن مقولات المارعة، حد أن يوريع هذه امقولات حصص لمدأ المقولة الخفية (Invisible Categori Principle) الذي سورده كالآلي:

<sup>35</sup> مقولات المارعة إما تكون عالية أو منخفضة. خاضعة م. ثيب وغير مسحقة صوتاً. ونقصود الوجود في عيب حصول أو التماس الماركي.

(53) مبدأ المقولة الحسية (إسندر 1987: 615)

يمكن أن تظل مقولة معقولة م، مخصصة إنجابا بسمات معينة س، فارعة طوال الاستغراق التركيبي إذا كانت جميع السمات س. (رئما باستثناء م نفسها) محققة، بشكل بديل، في مقولة مركبية مؤاحية لـ م

وإذا أعدنا صياغة المبدأ (٩٦) بمصطلحات أدوية، يمكن أن نقول إنه إذا كانت هناك مقولة وطيفية فارعة،<sup>36</sup> فإن سماها يسعى أن تتحقق في مقولة أخرى توجد في مجال فحصها. وبأحد الحقن شكلا إعرابيا أو محوريا، أو شكلا آخر.<sup>37</sup> وبالنسبة لسيبة (4٦)، فإن سمات الحرف تتحقق صرفيا في محصصه في صورة إعراب جر<sup>38</sup> فدور الحرف، إذن، إعرابي لا دلالي، وهذا يسجم مع افتراض أنه إسقاط لمقولة الحد الوطيفية، باعتبار أن المقولات الوطيفية، بشكل عام، لا تملك القدرة على الوسم المحوري الذي هو من خصائص المقولات

<sup>36</sup> بالنسبة لإسندر الحروف مقولات معلنة/موصمة

<sup>37</sup> انظر في هذا الشأن: جحفة (1989).

<sup>38</sup> ينشأ من العديد من بيح في هذا التعداد كيف يعود من الإضافة لمحصن سمات عرابيين مختلفين، إعراب وعراب آخر يعننيه مجال الفحص الذي يوجد داخله م ك أحدي أكملة فالوضع هنا يبدو مستغما بوضع الذي ناقناه في محصور جملة (48). كننا إذا نعت انصر في السنين (إعرابيين) المحوصين في الإضافة، حد انما سماه عز مؤرخين، بمعنى أنه محصنهم بجهتهم شمجان م حنجان، وبالتالي، — تكونا موضوعا هدييات حاسوبية أخرى. فهي البداية سيخصر إعراب وهدف، وبذلك — يصنع منظورا أثناء فحص الوضع في أحد الأعلى



المعجمية. وإذا صح هذا، فما هو مصدر دور المضاف إليه الدلالي؟ يأخذ المضاف إليه دوره الدلالي تأليفاً من مضاف، أما الحرف فيوفر فقط العلاقة السيوية التي جمع بين المتصايفين. ومما يدل على أن المضاف أو رأس سببه الإضافة هو الذي يحدد التأويل الدلالي، أنه كنما يعبر الرأس يعبر نوع العلاقة الدلالية التي تجمع المتصايفين، كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

(54) أ) عير هند (جميعه أما الناهي فقيح)

ب) مال هند (واقر)

(55) وف العناء

فهي الجملة (54ب)، نجد أن العلاقة الدلالية التي جمع المتصايفين هي علاقه الملكية، سأول أن مال الذي في حوزة هند وافر، في حين أن العلاقة الدلالية التي تربط المتصايفين في (54أ) قد تكون الملكية (معنى أن العير التي تمسكها هند جميعه). وقد تكون علاقه الخراء من الكل أو النقص (معنى أن جرعا أو بعضا من هند جميل). وهاته العلاقه الأحيد غير ممكنه في (54ب) بحيث لا يمكن أن يؤول السببه على أن مالا من هند وافر. فتعير رأس الإضافة يكف علاقه

“جمع السبب في هذا، في حيزا عايم، صدر وجمع السببه، معاني سببه (إضافة، ب) وجود معناه مُشبهه من معاني عموم على كنه نموذجي أو أصلي (prototype) يسمح مجموعة من توسعات الدلالة ويعتبر هذا النمط الأصلي في معناه ملكية التي تفرع عنها مجموعة معاني من التواتر، العجيبه والتعقيد، وأصبحت السببه، مع، عر. هذه المعاني عن مريضة من سرد ملكية حكمه بالربح لاستدعي يتبعه كسر من

الدلالية ورس بية الإصافه الموجوده في (55) هذا الأمر بخلاف، بحيث تعييب  
علاقة الملكية لصالح علاقة المحييه بتأويل أن العداء حل في رمن معين. ومعلوم  
أن العداء قد يدل على رمن الأكل أو الحدث، كما في (٩6أ)، وقد يدل على  
الأكل، كما في (٩6ب):<sup>١٤</sup>

(٩6 أ) كان العداء ممتعا

ب) كان العداء لذيذا

غير أن كلمة العداء لمّا أصبحت إليها كنهه وقت في (٩5) أصبحت تدل  
على رمن الأكل فقط. وهذا يبين أن رأس الإصافه بمرص هيوده الانتقائية على  
الاسم الذي يضاف إليه، وهذه خاصية من خصائص المحمولات. بالإصافه إلى  
هذا، فإن الرأس هو الذي يحدد نوع الدور المحوري المسند إلى المضاف إليه.  
فهي (٩٦)، لا يمكن أن يكون المضاف إليه ريد إلا مالكا أو مملعا (أي كانا  
لكتاب)، ولا يمكن أن يكون مُعانيا (experencer) أو صحية:

١٤ من جهة، لم يثبت يمكن ناهيل البعوض على الملكية، كما لا يثبت الملكية دائما على البعوض، وليس الشيء قد  
يحدث منه معنى لاخرى ويمكن أن نجد هذا التحليل نوعا تحليل التعاسي القوي (1983) الذي يرجع جميع  
علام الإصافه إلى علاقة الملكية التي تُعبر عنها في التركيب بإسعاد ماله الذي هو إسعاد وضيعة مجرد  
١٥ انظر كنهه عالم صمن وفاته هذه السمود

(57) كتاب ريد

وإلى جانب تحديد الدور المحوري، يهوم الرأس كذلك تعرض فيود توارد على العناصر التي تأتي في سياقه التركيبي. فهي (58)، لا يفس الاسم كتاب السوارد مع أي مركب حري، كما يدل على ذلك حس (58 ح):

(58 أ) كتاب ريد في الفلسفه

ب) كتاب ريد عن النظام العالمي الحديد

ج) (قرأت) كتاب ريد إلى الفلسفه

وإصافه أسماء الحس في (54) و (55) و (57) تتصرف تصرف المحمول، بمعنى أنها دلالية تحدد خاصية تُحمل على فاعل أو ما يقوم مقامه؛ فهي (57) مثلاً، أسدب إلى ريد خاصية المنكيه أو السيد، أي كتابة الكتاب. وهذا الأمر هو الذي يفسر إمكان إصافه أسماء الحس، خلافاً لأسماء الأعلام التي لا تصاف، كما يجنى ذلك في (59)، إلا إذا خرجت عن علميتها الدالة على الفردية والألفه أو العهد في مثل (60):<sup>41 42</sup>

<sup>41</sup> يرجع عائده، ضمن فاعل هذه السه، هذا الأمر أن : محس أسماء لأعلام التصوري محسود في حيز أن محس أسماء محس التصوري محسود فعند تصور كتاب، فإنه يصح بحالاً تصورياً حد فيه الفقرة، من حيث أن الكتاب يتناول فيه ملكيه، من حيث أن الكتاب يدع ويسرى ويُفقد، محس، وهاته خاصيه جعل أسماء الحس شبه محمولات عليه في كثره متعددة : لا

<sup>42</sup> وقد بيند أن الحب في حس (59) يرجع إلى العهد الذي يجمع التصاف من التعريف (ي الخاصيه (57)، عليه، فإن ريد في (59) لا تمكنه : محس في موقع التصاف لأنه معروف، بشكل محاس (12 ب) أعلامه ويمكن

(٥٩) \*ريدُ خالدٍ

(٦٠) (محمود) درويش المعنى ليس هو درويش الوطن

نخص من هذا كله إلى أن حرف الجر مجرد في الإضافة يحدد العلاقة السيوية لتأويل الدلالي ولا يحدد طبيعة العلاقة الدلالية؛ بمعنى آخر، إن دور الحرف مجرد إعرابي، وبذلك فهو مستقل عن المعنى ومسوح هذه النقطة بشكل أخص في الفقرة ٣.

لعد الآن إلى بيئات الإضافة الموجودة في (٦١) و(٦٢) (٤١)، والتي لا تقتضي بالضرورة توارثاً في السمات الإحالية بين المتصايفين. لقد اقترح العاسي العهري (١٩٩٧) لمثل هذه السياقات، وبالتفريق، لسمية الموجوده في (٦١)، أن الحد إسقاط للجر فقط، وبالتالي لا يوجد إسقاط لحد آخر يحمل سمة [تعريف]<sup>٤٣</sup> يحكم أن المركب الاسمي يسلك سلوك المحمول، وبذلك فهو

٤٣ ان سوء الفهم على بطلان هذا الزعم. انصحبت سوء الفهم في بعض المقالات، مثل المعه العربيه المعريه فهي هاته المعه لا يعبر انضاف في إصافه المعه كذا التعريف، سواء بالعليه أو باده التعريف في

(ب) (و ج)

(د) محمد

(ب) \*أند محمد

(ج) \*محمد محمد



المرسطة بالرأس، الذي يصعد لمحصها. يعتمد أن هذا ما يحدث في الحالات التي لا يتم فيها توارث الخصائص الإحالية. ففي الحزمة (34)، مثلاً، المعادة هنا في (61أ)، يصعد المصاف إليه إلى محص حد1 لمحص إعراب الحر دون السمة تعريف، التي لا تسد إليه في التعداد، ويصعد المصاف إلى رأس حد1 لمحص سمة الملازمة [تعريف]، وبعد صعود المصاف إلى رأس حد2 يقع التطابق بينه وبين العامل المنطقي الدال على العموم، والذي يفترض أنه يوجد في محص حد2، كما يتضح ذلك في (61ب):

(61 أ) طلبة الجامعة أدكباء

(ب) م حد

عم حد

حد م حد

طلبة الجامعة حد

حد م س

ث

ث ث

يبرر هذا التحيل خاصية هامة للإضافة وهي أن التطابق أو نوارث التعريف بين اسمايين ليس خاصية ضرورية، ويبرر في المقابل أن الخاصية الجوهرية لهذه الساء هي الحر. وبناء على هذا، نعتبر أن بـه الإضافة يحكمها التعميم الآتي:

(62 أ) التطابق في التعريف يؤدي دائما إلى ظهور الحر،

ب) ظهور الحر لا يؤدي بالضرورة إلى التطابق في التعريف.

يرصد الحراء (62أ) التي المماثلة لـ (42)، ويرصد الحراء (62ب) التي المماثلة لـ (31). ويبين التعميم (62) كذلك أن الإضافة لا تقضي تسويةا متادلا بين إعراب الحر والتطابق في التعريف.

يؤكد التحليل الذي قدمناه لسية الإضافة المحضة فصائل عديدة ، بصورية ووصفة. فمن الباحية التصورية نحدد يستجيب لشروط الأدبوية المحية، من جهة أنه لا يفترض بـه محدد سبعا بالإضافة، نضم وتتم في إطارها العميلت التركيبية. بل إنه يقوم على أن هذه السية تُحيا بالإضافة، كما رأينا، قد تكون إسقاطا حديا محصين أو محصين واحد أو بدون محص (انظر المركب الحدي 1 في (43)، المركب الحدي 2 في (61)، والمركب الحدي 2 في (43)، ناعا). بالإضافة إلى هذا، فإن البية التركيبية في هذا التحيل ديا من جهة أنها تنصر فقط على الإسقاطات التي ها دور في

الاشتغال والتي نستجيب بشرط الصلاحية (legibility requirement). ومن الناحية الوصفية، يُبرر هذا التحليل التواري القائم بين فحص الإعراب في المركب «خدي وفحص الإعراب في «خمة. كما دافعنا عنه في الرحالي (1996)، وهو خيل يسي على أن فحص الإعراب مستمل عن التطابق سواء بالمعنى المخصوص في سمات العدد والخمس والشخص، أو بالمعنى الواسع الذي يشمل التعريف، كما هو الشأن في الإضافة. لقد رأينا أن التطابق غير ضروري، ليس فقط من الناحية التصورية، ولكن أيضا من ناحية أن الدور الذي تلعبه إياه مجموعة من التحاليل يمكن إيساده إلى أخذ.<sup>44</sup> فأساس سببه الإضافة هو العلاقة الإعرابية بين المتصايفين، وليس العلاقة الإحالية المسية على بوارث التعريف. ويدعم هذه النتيجة، من الناحية التصورية، أن العلائق التركيبية علائق صورية، أما الإحالة فهي مفهوم يقع في مستوى التماس مع الأساق التصورية القصدية، والتركيب ليس مطالبا بأن يرى مثل هذه السمات التي تقع في مستوى هذا التماس، مشما أنه لا يرى السمات الصوتية التي تنتمي إلى مستوى تماس الصورة الصوتية مع الأساق الحسية-التركيبية. وهذا التصور يسجهم كذلك مع النظرية الأدبوية المحلية التي تنسب الأعراف

<sup>44</sup> محمد سيوي (1994) و «نكور» (1996).



الداعي إلى أن العميات التركيبية غير مبررة بسمات مستوى التماس.<sup>45</sup>  
وسير في الفقرة الموالية أن العلاقه الإعرابية التي تمثل جوهر الإضافة المحصنة،  
حكم كذلك الإضافة الحرة.

### 3. الإضافة الحرة

لقد قلنا في الفقرة الأولى معطيات من النعة العربية المعريه عن الإضافة  
الحرة حيث يوسط حرف جر المتصايفين في مثل (٦)، التي يعيدها هنا نصب  
(٦٣)، وقدما كذلك معطيات من العربية المعاصرة يتوسط فيها كذلك حرف  
جر المتصايفين في مثل (٦)، التي يعيدها هنا نصب (٦٤).

(٦٣) الدار د (يال) حمد

(٦٤) كتاب لسيويه

والسؤال الذي طرحناه ويعيده هنا يتعلّق بما إذا كانت سية الإضافة الموجودة  
في (٦٤) تماثل تلك الموجودة في (٦٣)، بتعبير آخر، هل تمثل النعة العربية

<sup>45</sup> إذا صح هذا الافتراض، فإن التركيب (الضام) لا يمكن أن يكون كذلك بحالاً محض السمات اللاديه ر  
التي هي أو جهيه ذاتها سمات وصيه محويه أو جهيه، على عيار أن التأنيل الدلالي بموضوعات يسه في  
مستوى خاص انصرفة اسطويه

الإصافه الحرّة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، دعنا نقدم خصائص الإصافه الحرّة من خلال ما توصحه المعطيات التالية:

(65) أ) دار ديال رجل

ب) دار ديال الرجل

ج) الدار ديال رجل

د) الدار ديال الرجل

هـ) الدار الصغيره ديال حمد

و) الدار د حمد الصغيره

(66) أ) شمت الدار ديال حمد

رأيت الدار لأحمد

رأيت دار أحمد

ب) \*شمت ديال حمد الدار

ج) \*ديال حمد شمت الدار

د) \*شمت حمد الدار

(67) أ) (شمت الدار د حمد = شمت دار حمد) ≠ ب. شمت دار ديال حمد

فيإذا نظرنا إلى المعطيات الموجودة في (66) (67) من خلال الخصائص الموجودة

في (7)، نجد أنها تسمى بما يلي.

(68) أ) بأحد المصاف، رأسُ الإصافه، أداة التعريف الـ بعض المطر عن حالة  
المصاف إليه من حيث التعريف والتكثير، كما في (65 ح) و(65 د)، وهذا يدل  
على عناء التوزيع التكاملي، الذي نلناه في الإصافه المخصصة بين الإصافه الحرة  
وأداة التعريف. بالإصافه إلى ذلك، فإن تعريف أو تكثير المصاف إليه لا يؤثر  
في تكثير أو تعريف المصاف، كما يتضح ذلك في (65 أ) و(65 ب).

ب) يحور الفصل بين المتصافين بالصفة، كما في (65 د)، خلافاً للإصافه  
المخصصة، كما أن تعبير موقع الصفة الناعه للمصاف لا يؤثر في تأويل السببه،  
كما في (65 د) و(65 هـ).

ج) يرد المصاف في رأس بنيه الإصافه الحرة، بشكل مماثل للإصافه المحصن ولا  
يحور أن يتقدم المصاف إليه المجرور، كما في (66 ب) و(66 ح)، بشكل مماثل  
أيضاً للإصافه المخصصة في (66 د).

د) دخول حرف الجر ديال المختزل صوتياً في د لا يعبر معنى الإصافه. فمفسر  
الناحية الدلالية، ليس هناك فرق بين الإصافه الحرة والإصافه المخصصة، حسب ما  
يتجنى في (76 أ).

لنر الآن إلى أي حد نخضع السببه (64) لخصائص الإصافه الحرة الموجودة في  
(68):

(69) أ) الكتاب لسيويه

ب) كتاب لسيويه

(ج) الكتاب لرجل

(د) كتاب لرجل

(70) أ) الكتاب الوحيد لسيبويه

ب) \*الكتاب لسيبويه الوحيد

(71) أ) (فرأت) الكتاب لسيبويه

ب) (فرأت) لسيبويه الكتاب

ج) لسيبويه (فرأت) الكتاب

(72) أ) (فرأت) الكتاب لسيبويه = ب) فرأت كتاب سيبويه

يوحي المعطيات الموجودة في (69) أنها أمام سيات ماثلة لسيات الإضافة الحسرة الموجودة في (65)، والتي تتميز بالخاصية (68أ)، إلا أن التأمل لسيات الموجودة في (70) (72)، يتضح له أنها، في حقيقة الأمر، أمام سيات مختلفة. فخلافا للإضافة الحرة، فإن السيات الموجودة في (69) لا تسحب لمعظم الخصائص الموجودة في (68). فالصفة في هذه السات لا ترد إلا بعد الرأس، ولا يجوز أن ترد بعد المركب الحرفي، كما يتبين ذلك من (70ب)، وبذلك، فإنها تختلف عن سيات الإضافة المحضة حيث ترد الصفة دائما بعد المضاف إليه، وتختلف عن سيات الإضافة الحرة حيث موقع الصفة حر. وتختلف السيات الموجودة في (69) عن الإضافة المحضة والحرة في أن رأس السية فيها لا يحتل دائما الرتبة الأولى، فقد يرد الرأس بعد المركب الحرفي، كما في (71ب) و(71ج)، وفي

هذا حرف لنحاصية (68 ح) بالإصافة إلى هذا، فإن ما يميز البنيات التي تنصص اللام في (69) هو أنها تختلف دلاليا عن بنات الإصافة المحصية التي توافقها، كما يوضح ذلك (72). فحرف الجر الـ في (72أ)، قد يعني أن سيويه هو المالك أو المؤلف (المعد)، لكن قد يعني كذلك أن سيويه هو المهدف أو المستفيد، وهذا المعنى الأخير لا نلحظه في الإصافة المحصية في (72ب)؛ في حين أن حرف الجر في الإصافة الحرة لا يخرج معناه عن ما تفيدته الإصافة المحصية. إن حرف الجر الموجود في النسخ الواردة في (69)، ليس إذن هو حرف الجر الموجود في الإصافة الحرة؛ إنه حرف مماثل لحرف الجر الموجود في العريضة المعريه في (73)، والذي يختلف توريعا ودلاليا عن حرف الإصافة الحرة المتحقق في ديال، كما يتجلى ذلك من مقارنة (73) بـ (65) - (67) :

(73 أ) شمت الدار لحمد ب (شمت الدار ديال حمد = شمت دار حمد)

رأيت الدار لأحمد

د) شمت حمد الدار

هـ) شمت الدار لكثيره لحمد

رأيت الدار الكبيرة لأحمد

و) شمت الدار لحمد لكيرة

فحرف اللام الحار في (73أ) يتصرف توريعا مثل اللام الموجود في (71أ)، وهي لام نسيب دور المهدف أو المستفيد لفصلتها، ويمكن تأويلها كذلك على

المسكية. فهذا الحرف يختلف عن حرف الإصافة الحرة. فالمعطيات التي أوردناها أعلاه تبين أن ما يميز حرف الجر في الإصافة الحرة هو أنه فارغ دلاليا، ولذلك فإنه لا يعبر المعنى الذي تحده في الإصافة المحضة، حلالها حرف اللام الذي يعبر وروده معنى اسمه، كما يدل على ذلك (أ72) و(أ73). والذي يدل كذلك على أن حرف الجر في (أ72) و(أ73) فارغ دلاليا هو أنه لا يصرح بعود انتصائه أو محورية على فصلته، كما تبرز ذلك (74)، حيث يأخذ الاسم المجرور دور الثالث أو المفعول في (أ74) ودور المصدر في (74ب):

(74) أ) سُرِفَتِ الْكِتَابُ دِيَالُ حَمْدِ

ب) سُرِفَتِ الْحَاتِمُ دِيَالُ الذَّهَبِ

وهذا تحالف سنوك الحروف التي لها مصموم دلالي والتي لا تفعل أي سياق تركيبي، مثل اللام في الأمثلة المأخوذة من العربية المعربية في (75)، ومن العربية المعاصرة في (76):

(75) أ) سُرِفَتِ كِتَابُ لِحَمْدِ

ب) \*سُرِفَتِ حَاتِمُ لِلذَّهَبِ

(76) أ) حَاتِمُ هَمْدِ

ب) \*حَاتِمُ حَمْدِ

ج) حَاتِمُ مِنْ حَمْدِ

فهي (١٧٩) و (١٧٦)، يحمل حرف الحمر معنى الملكية ولذلك فإن قصته تحمل دور مالك كذلك،<sup>46</sup> ولكنه لما حرح عن هذا المعنى في (٧٩ب) و (٧٦ب)، حيث تأخذ قصته دور المصدر، أصبحت السبب للاحه. فمن خلال العرف القائم بين حرف الحمر في الإصافه الحرة في (٧٤) وحرف الحمر الموجد في (٧٥) و (٧٦)، يمكن أن نخلص إلى أن الحرف الحمر في الإصافه الحرة مجرد علامة إعرابية تدون محتوى دلالي داخل المعجم وبناء على هذا، فإننا نعتبر أن هذا الحرف مقولة صرفيه وطيفية تولد تحت إسقاط الحد؛ وعينه، تكون سبب الإصافه الحرة في (٦٢) كالآتي

(٧٧) م حد

حد م حد  
ا  
ال

حد م س  
ا  
ديال

حمد دار

<sup>46</sup> هذا هو معنى الحمر في هذا السياق من التحليل.

في هذه البنية، يصعد المصاف دار إلى رأس المركب الحدي الأعلى، أما المصاف إليه حمد، فتصعد فقط سمة في الصورة المطبقية لمحصن سمة إعراب الحر في موقع متحق برأس المركب الحدي الأسفل. ونلاحظ في (77) أن الـ *عنو المتصايفين*<sup>47</sup>، وثلث الخير الأكبر على السيه تأثمتها تحكم أما هي التي تحدد تأويل التعريف والتكبير داخل البنية. ويصعد في مرحلة لاحقة المركب الدار إلى مركب حدي آخر لمحصن السمة الإعرابية التي يأخذها المركب، بشكل مماثل لما نأخذ في (43). غير أن المشكل الخاص الذي يطرحه صعود الرأس المصاف في (77) هو أنه يتقل فوق رأس آخر، ديار، الذي يعصه عن الموقع المهدف، وفي هذا حرق لقيد نقل الرأس الذي يجمع نقل رأس غير رأس آخر يتحكم فيه مكوينا.<sup>48</sup> لكما سبق أن يبين أن الرأس الحري في (77) ليس له

<sup>47</sup> هذا جانباً منسأله لمتعلمه معرفة ما إذا كان يندرج في الاستعاق بواسطة عملية التضمين إلى مركب حدي (أسفل في 77) وبعد ذلك سمة إلى أحد محصن سمة تعريف، أو أنه يندرج في الاستعاق مباشرة تحت استعاق أحد محصن سمة التعريف، وبذلك يكون العنوة عملية محصن بالقص، وهي عملية، كما أنشأنا سماعاً، خاصة مع موضوعات (non-arguments) هناك إمكان ثالث هو أن يندرج في الاستعاق ملتصقة بالاسم ثم بعد ذلك تصعد هي الاسم إلى أحد محصن سمة تعريف كل إمكان من هذه الإمكانيات يتطلب المدخول في قبيل تعريفه نفسه، خارجاً، إلى حد ما، عن التحديد الذي من بعده. نهر كدس اهتمام

<sup>48</sup> يمكن استعاق قيد بعد الرأس من القيد العام موضوع عنى الجذب والمعروف في سوميكي (1995: 311)

مبدأ الرصد الأدنى (Minimal Link Condition) الذي يأخذ الصياغة الآتية

( قيد الربط الأدنى )



مصموم دلالي، وهو بذلك يختلف عن رأس بنية الإصافه. وبناء على هذا،  
يمكننا أن نُسب قيد فعل الرأس معبرين أنه ينطو فقط على الرؤوس ذات  
المحتوى الدلالي؛ ومن ثمة، فإن رأس المركب الحدي الأسفل لن يُحسب عمود  
نقل دار.

الخلاصه التي يمكن الخروج بها من التحليل الممثل له — (77) هي أن الفرق  
الأساسي بين الإصافه المحضة والإصافه الحرة فرق صرفي يتمثل في تحقق حرف  
الجر (في الإصافه الحرة)، وعدمه (في الإصافه المحضة)، أما الخصائص الأخرى  
المميزة، وعلى رأسها نوارث التعريف، فيحددها ظهور أو اختفاء الحرف  
الجار. فاحلال الحرف الجار لرأس المركب الحدي الأسفل يحول دون حسيق  
العلاقه، المنحريه نطاق محض رأس، التي تعد محالا بيويًا لتطابق في  
السمات بين اصنافيين.

## المراجع

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: ق. 7هـ.. شرح ابن عقيل، توديع المذكر الثقافي العربي، د. ت.
- ابن يعيش، أبو البقاء: ق. 7هـ.. شرح المعصن، إداره الطاعة الميرية، د. ت.
- الصان، محمد بن عيسى: ق. 12هـ. حاشية الصان على الأشموي، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- جعله، عبد المجيد: 1989م، حروف البحر في اللغة العربية: بعض قصايا التركيب والدلالة، بحث ليل دنوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط.
- الجرجاني، عيسى بن محمد: ق. 9هـ.. التعريفات، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
- عاليم، محمد 1999م، بعض العلاقات الدلالية في السياات الإصافية، صمم وفائع هذه الدولة.
- العاسي المهري، عبد القادر: 1990م، الساء المواربي، دار تونقال للنشر، الدار البيضاء.

## المراجع الأجنبية

- Abney, S. 1987, *The English Noun Phrase in Sentential Aspect* Doctoral dissertation. Cambridge, Mass MIT
- Arad, M. 1996, A Minimalist View of the Syntax-Lexical Semantics Interface  
*UCL Working Papers in Linguistics* 8
- Benua, L. and Borer H. 1996. Passive/Anti-passive in a Predicate Based Approach to Argument Structure Talk presented at GLOW 19, 1996
- Borer H. 1994/96 The Construct State in Review In J. Lecarme, J. Lowenstamm and U. Shlonsky eds. *Studies in Afroasiatic Grammar* 30-81 Holland Academic Graphics, The Hague
- Carlson, G. N. 1977 *Reference to Kinds in English*. Doctoral Dissertation. UMass., Amherst
- Chomsky N. 1995, *The Minimalist Program* Cambridge Mass MIT Press
- Chomsky N. 1996 Some Observation on Economy in Generative Grammar Ms MIT
- Collins, C. 1997, *Local Economy* Cambridge Mass. MIT Press
- Diesing M. 1992 *Indefinites*. Cambridge, Mass. MIT Press
- Emonds, J. 1985, *A Theory of Unified Categories* Dordrecht Foris Publications
- Enç M. 1991 The Semantics of Specificity *Linguistic Inquiry* 22 1 1-25
- Fassi Fehn, A. 1987 Case, Inflection, VS Word Order, and X' Theory  
*Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*. Rabat

- Fassi Fehri, A. 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers
- Fassi Fehri, A. 1997. Arabic Antisymmetrical Adjectives and Possessive structure. *Linguistic Research* 2.2: 1-51
- Hern, I. 1982, *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Doctoral dissertation. Amherst: University of Massachusetts,
- Kayne, R. 1994 *The Antisymmetry of Syntax*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Koizumi, M. 1994. Layered Specifiers. *NELS* 24
- Kratzer, A. 1989/95. Stage-Level and Individual-Level Predicates. In G. N. Carlson and F. J. Pelletier eds (1995) *The Generic Book*: 125-175. The University of Chicago Press, Chicago and London
- Longobardi, G. 1996. The Syntax of N-raising: a minimalist theory. Ms. University of Venice
- Pollock, J. V. 1997. Notes on Clause Structure. In L. Haegeman ed. *Elements of Grammar*: 137-280. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers
- Rahhali, M. 1996. Agreement, Case and Word order in Standard Arabic. *Linguistic Research* 2: 31-82
- Ritter, E. 1991. Two Functional Categories in Noun Phrases: Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed. *Syntax and Semantics* 25: 37-62. Academic Press: New York
- Schmitt, C. J. 1996, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*. Doctoral Dissertation. University of Maryland
- Siloni, T. 1994. *Noun Phrases and Nominalizations*. Doctoral Dissertation. Université de Genève



## On the Internal Structure of the Construct State In Arabic

### 1. Introduction

In this paper the focus will be on the internal structure of the construct state (CS) in Standard Arabic and some of the computational processes involved in their derivation. The CS uncontroversially turns out to be categorially a DP (cf. Note (3)) where the relevant basic checking process is Genitive Case feature checking along the lines suggested in Chomsky (1995). A further process that is commonly held to come into play in the CS is the definite feature inheritance via a spec-head relation between the possessor' and the head N.<sup>1</sup>

What is worth noting at the outset is that the CS in SA may be headed by a variety of categories including the 'pure' nominal (alias concrete nominal) (1a),<sup>2</sup> the deverbal nomina (1b), the adjective (1c), the participle (1d),<sup>3</sup> and others such as the numeral, the quantifier etc.

---

<sup>1</sup> Concerning these two points (= Genitive feature checking and definiteness inherence), we will not have much to say as it has already been extensively dealt with in different terms in various works by researchers such as Fassi Fehri (1991/93/97), Slonim (1994), Longobardi (1994), Borer (1996) among others. Hence we will refer to them only insofar as they are pertinent to our discussion of phenomena related to the CS.

<sup>2</sup> We call 'pure' nominals those nouns which have no corresponding verbal form, unlike deverbal nominals, which are semantically and morphologically related to a verb.

<sup>3</sup> Though the heads of the CS may belong to different categories, they generally exhibit two crucial nominal properties: a) they may bear the definite article *l-*, b) they are inflected for Case.

- (1) a. tahaddamat [daar-u l-mudir-i]  
 collapsed house-Nom the-headmaster-Gen  
 'The headmaster's house collapsed.'
- b. badaʔa [qatl-u l-fiʔraan-i]  
 started killing-Nom the-mice-Gen  
 'The killing of the mice (has) started '
- c. r-rajul-u [kabir-u s-sinn-i]  
 the-man-Nom big-Nom the-age-Gen  
 'The man is of an old age'
- d. r-rajul-u [saaʔiq-u s-sayyaarat-i]  
 the-man-Nom the-driving-Nom the-car-Gen  
 'The man driving the car'

In view of space restrictions, we will confine our discussion to CS's exemplified by (1a) and (1b). The syntactic analysis of these two types of CS provides some insight into the correlation between the configurational properties and the semantic interpretation of each. It is obvious that though the word order of the CS constituents in (1a) and (1b) is identical, the semantic relationship between the Genitive-bearing noun and the head N in

- i) a. tahaddamat [d-daar-u]  
 collapsed the house-Nom
- b. r-rajul-u [l-kabir-u]  
 the-man-Nom the-big-Nom
- c. badaʔa [l-qatl-u]  
 started the-killing-Nom
- d. r-rajul-u [s-saaʔiq-u]  
 the-man-Nom the-driving-Nom

These observations have a direct bearing on the analysis of the structure of the CS's headed by the adjective and the participle, as discussed in Akkal (in preparation)

these two examples is not alike. In particular, *l-mudir* in (1a) is construed as the possessor of the house, whereas *l-fiʔraan* in (1b) is a patient, which means that these two constituents cannot have originated in the same syntactic position.<sup>4</sup> More complex situations will arise below.

One of the striking characteristics of the head N in (1a) and (1b) is that it is incompatible with the article, be it definite or indefinite, as the ungrammaticality of the following pair of examples shows.<sup>5</sup>

- (2) a \**tahaddamat* [daar-u-n/d-daar-u                      l-mudir-i]  
          collapsed    house-Nom-Indef/the-house-Nom    the-headmaster-Gen  
       b \**badaʔa* [qatl-u-n/l-qatl-u                      r-rjaal-i              l-fiʔraan-a]  
          took place    killing-Nom/the-killing-Nom    the-men-Gen    the-mice-Acc

The essential question that ensues is twofold: a) where does the Genitive-bearing nominal originate in the structure of the CS? and b) how is it that the head N of the CS cannot bear the article?

<sup>4</sup> An array of semantic interpretations based on the typical CS word order are available in Arabic. However, these lie beyond the scope of the present paper.

<sup>5</sup> The case of (1c) is not amenable to the above observation. *Prima facie*, the head in this construction appears to be able to associate with what seems to be the definite article (i a) but not with the indefinite article (ib). The same holds good for (1d).

- (i) a. r-rajul -u                      [l-kabir-u              s-sinn-i]  
          the-man-Nom              the-big-Nom              the-age-Gen  
          'The aged man.'  
       b \*r-rajul -u                      [l-kabir-un                      s-sinn-i]  
          the-man-Nom              the-big-Nom-Indef              the-age-Gen  
          'The man is of an old age.'  
          See Akkai (in preparation)



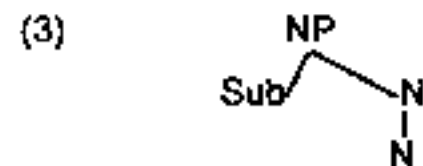
The contribution of this paper is to provide an answer to the questions formulated above which departs from most of those put forth so far as will become clear below. Further questions will be raised and discussed as we go along.

The structure of the paper is as follows. section (2) provides a comparative survey of the contexts of occurrence of the 'pure nominal and the deverbal noun which paves the way for the analysis outlined in (3)

## 2. The thematic relation between the head and the subject

### 2.1 *The CS headed by a 'pure' nominal*

A number of previous accounts are based on the conjecture that the structural relationship between the possessor/subject of the CS and the N-head parallels the structural relationship between the subject and the head V. Thus, the possessor of the CS is held to originate in spec-N, regardless of the categorial nature of the head N (see sections (3)). Such a stand gives rise to the following configuration (see Siloni (1994) among others)



However, the structural relationship between the possessor and the head N in (3) entails that either a) the head N theta-marks the subject, or b) N is predicated of the possessor. Neither of these relations holds between the possessor and N in the CS headed by a pure nominal. Consider (4) below:

- (4)    qaşru        l-faqiri  
          palace    the-poor man  
          'The poor man's palace'

As convincingly argued in Grimshaw (1990) the pure nomina in a CS does not qualify as an adequate theta-marker of the co-occurring possessor. Such a claim if applied to (4), implies that, though *l-faqīr* is interpreted as the possessor of *qaṣr*, it is not theta-marked by it. Based on this, the ensuing generalisation is that the pure nominal cannot license a DP in its spec-position in the CS, if we consider that the projection of, say a referential expression in the spec-position of a head at an early stage of the derivation is partly determined by the Theta-Criterion.

A further motivation for the projection of referential expressions in the relevant spec-position is predication. Nevertheless, no predicative relation can be detected between the possessor and N in (4). This follows from the fact that predication is an essential property of clauses (see Moro (1995) and Guéron and Hoekstra (1995) among others). Now, the whole constituent in (4) is eventually an argument DP.<sup>6</sup> Notice, however, that if the head of the construct state cannot be predicated of the Genitival DP, it can nonetheless establish a predicative link with a (different) co-occurring DP in contexts like

<sup>6</sup> The head N of the Construct State (=DP) has a checking role to play within the computational system which is determined by its distribution in the clause. For example in (1a) it checks the *N*-feature of Tense, whereas in (1b) it checks the *N*-feature of V.

(1) a. *tahaddama* [ce *qaṣr-u* *l-faqīr*]  
collapsed palace-Nom the-poorman

'The poorman's palace collapsed'

b. *raʔaytu* [ce *qaṣr-a* *l-faqīr*]  
saw-I palace-Acc the-poorman  
'I saw the poorman's palace'

(5), where *qaşru* is construed as being predicated of *l-ğaabatu*, though such a relation does not necessarily derive from theta-role assignment.<sup>7</sup>

- (5) *l-ğaabatu qaşru l-faqrin*  
 the-forest palace the-poor man  
 'The forest is the poor man's forest.'

To sum up, two observations are worth considering, a) the head N of the CS does not license the Genitival DP, and b) the head N of the CS can be predicated of a DP other than the Genitival DP in appropriate environments.

We will postpone until section (3) the discussion of the derivational processes involved in the generation of the different structures illustrated thus far and related ones

Let us now turn to the CS's headed by the deverbal nominal with an eye to pinning down the analogies and dissimilarities between these and those headed by the pure nominal in the contexts discussed up to now

## 2.2. the CS headed by a deverbal nominal

the key distinction between a pure nominal and a deverbal nominal is to be captured on a thematic basis. For concreteness, if the pure nominal has

<sup>7</sup> As is clear from the English gloss, (5) is interpreted as a clause even though the verb *be* is missing on the surface. The verb *be* is a compulsory component of the surface structure just in case the containing clause is specified for the past

(i) *kaanat l-ğaabat-u qaşr-a l-faqr-in*  
 was the-forest-Nom palace-Acc the-poorman  
 'The forest was the poor man's palace'

no thematic structure, the deverbal nominal has one, provided the relevant deverbal nominal is associated with an event reading<sup>8</sup>

Consider (6) which illustrates the CS headed by an event deverbal nominal:

- (6) *qatl-u*            *r-rajul-i*            *l-faʔr-a*  
       killing-Nom    the-man-Gen    the-mouse-Acc  
       'The man's killing of the mouse'

What clearly comes out from (6) is that *qatl* is thematically related to *r-rajul* and *l-faʔr*, which are to be interpreted as Agent and Patient, respectively. Furthermore, the object of the deverbal nominal carries the Accusative Case, which has to be checked off in the appropriate configuration, namely, spec-Agro<sup>9</sup>

Notice that (6) is a suitable context for passivisation. In particular the thematic subject might be suppressed, in which case the object surfaces as the Genitive-bearing syntactic subject of the structure

- (7) *qatl-u*            *l-faʔr-i*  
       killing-Nom    the-mouse  
       'The killing of the mouse'

<sup>8</sup> For the difference between event nominals and result nominals, see Grimshaw (1990), Fassi Fehri (1991), among others. The relevance of such a distinction to our discussion is that insofar as result nominals have no argument structure associated with them, they may be regarded as pure nominals, and hence may be thought to derive from similar structures (see section (3)).

<sup>9</sup> These observations have led some researchers to conjecture that the deverbal nominal is both [+V] and [+N]. To satisfy its verbal requirements, it must then project under V. At a subsequent stage of the derivation it raises to N to satisfy its nominal requirements. See, in particular Fassi Fehri (1991), Borer (1991) and the references cited therein.

The thematic subject might in fact surface in a *by*-phrase, as in (8)<sup>10</sup>

- (8) qatl-u                    l-mujrim-i                    [ʿala yad š-šurṭiyy-i]  
       killing-Nom        the-criminal-Gen        on the hand the-policeman  
       'The killing of the criminal by the policeman'

It is interesting to note, however, that this state of affairs holds exclusively of CS's headed by a transitive deverbal nominal. If the deverbal nominal involved is intransitive (in the sense that it is morphologically and semantically related to an intransitive verb) the thematic subject must obligatorily surface otherwise ungrammaticality arises

- (9) \*nawm-u  
       sleeping-Nom

The same holds good for the pure nominal. Compare (9) and (10) below

<sup>10</sup> As an anonymous reviewer puts it (7) is not necessarily passive given that it is not morphologically marked for passive. However passivisation is not necessarily a morphological process crosslinguistically. Passivisation might also be semantic so long as the syntactic requirements are met in the computational system. Consider (i) below:

- (i) ḡaydu                    s-sabūʿi  
       hunting-Nom        the-lion-Gen

What the example above shows is that it may have a passive reading though the predicate bears no passive morpheme. From a semantic perspective, this follows from the observation that the head N has only one theta-role to assign, namely the patient theta-role, while the external theta-role which is supposed to be associated with the same head N, has been suppressed for reasons which need not concern us here. From a purely computational point of view, the patient in this example winds up in the same syntactic position the agent DP would occupy on the surface: the motivation being Genitive Case feature checking (cf. Burzio's (1981) Generalisation). By and large the computational processes that might be involved in (i) are contingent on whether or not the head ḡaydu (an event nominal, to use Grimshaw's (1990) terminology) appears in the appropriate numeration with an Accusative Case feature. In case it does not the patient will have to assume the role of a Genitive feature checker for the derivation to converge. If it does, an (external) argument must be included in the numeration together with the appropriate Case feature (Genitive) to meet the Case feature checking requirements in the computation while the patient will have to be associated with the Accusative, as illustrated by the following example:

- (ii) ḡaydu                    l-raju-i                    s-sabūʿa

(10) \*daar-u

house-Nom

The intuitive idea here is that Genitive Case checking is triggered in the absence of the determiner on the head of the CS. The pending question is then how to account for such a correlation (see (3.1)).

A further property the CS headed by a pure nominal shares with the CS headed by a deverbal nominal is embodied in the observation that in either case the subject bears the Genitive Case. This observation is arguably the direct consequence of the lack of a tense feature within the structure of the CS.

In the following we turn to the analysis of the internal structure of the CS's this paper is concerned with.

### 3. Analysis

#### 3.1 the pure N

As the point was made above, the pure N is incapable of licensing a DP in its spec-position. To circumvent this problem Fassi Fehri (1991-93), for example, suggests that the possessor/subject originates in the spec-position of a (inflectional) head, i.e., Poss, which projects its own independent syntactic category.<sup>11</sup> The aim of such a move is obviously to satisfy the interface condition of Interpretability (11).

(11) *Interpretability*

---

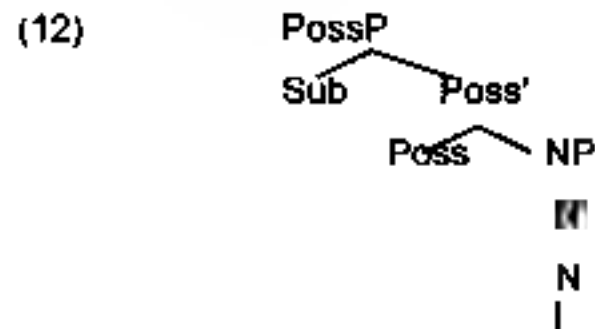
hunting-Nom    the-man-Gen    the-lion-Acc

<sup>11</sup> In actual fact, Poss need not be a functional head: it could alternatively be an empty head *à la* Chomsky (1995). Whether Poss be a functional head or an empty one has no direct bearing

all arguments must satisfy Full (FI) Interpretation at LF

One way for an argument to satisfy (11), for example, is by meeting the requirements of the Theta-Criterion. Another would be for an argument to contract a predicative relation with a predicate even when theta-marking is not involved, as it is the case in situations where N is predicated of a DP (see note 18))

Assuming this to be correct, the appropriate structural representation of the relation between the possessor/subject and the pure head N is as in (12)



We will adopt this line of reasoning as a working hypothesis since it appears to be thematically well-grounded all the more so as it also accounts for the structural position of the NP as the complement of Poss. Consider the CS in (1a), repeated below as (13) for convenience

(13) [daar-u        ɪ-mudiir-i]

Clearly, the NP *daar* in (13) is in a sense a theme since it represents the thing *possessed*. In other words it may loosely be held as the recipient of possession

However, the problem remains to empirically determine whether the complement of Poss is exclusively an NP or whether it could be a DP

---

on the analysis being elaborated below. The main point to make is that N is incapable of licensing an external argument

In the relevant literature, it is held that the head D in the structure of the CS (dominating PossP in (12)) must be empty for reasons of incompatibility between the determiner, be it definite or indefinite, and Genitive Case checking. This accounts for the ungrammaticality of (14):

- (14) \**d-daar-u*                      *l-mudiri-l*  
           the-house-Nom            the-headmaster-Gen

The thesis we defend here is that the complement of Poss can be a DP instead of an NP, in which case its head-movement is blocked for reasons of category saturation, an issue we turn to presently.

Notice that (12) seems appropriate in instances involving articleless NPs like in (13). Nevertheless, (12) does not accommodate SA data such as are exemplified in (15).<sup>12/3</sup>

- (15) *d-daar-u*                      *li-l-mudiri-l*  
           the-house-Nom    to-the-headmaster-Gen

The semantic interpretation of (15) is identical to that of (13) that is, in either case *l-mudiri* is construed as being the possessor of *d-dar* which implies that the thematic relations are identically expressed in both constructions, consequently in both cases *l-mudiri* might be held to originate in the same initial syntactic position.<sup>14</sup> However, though, the surface realisation of the relevant constructions (13) and (15) is different in the sense that (13) can only be construed as an argument, whereas (15) is as a fully-fledged sentence. Such a structural discrepancy between these two structures is to be imputed to the difference in their respective Numerations, namely the

<sup>12</sup> In the relevant literature (15) is referred to as Free State.

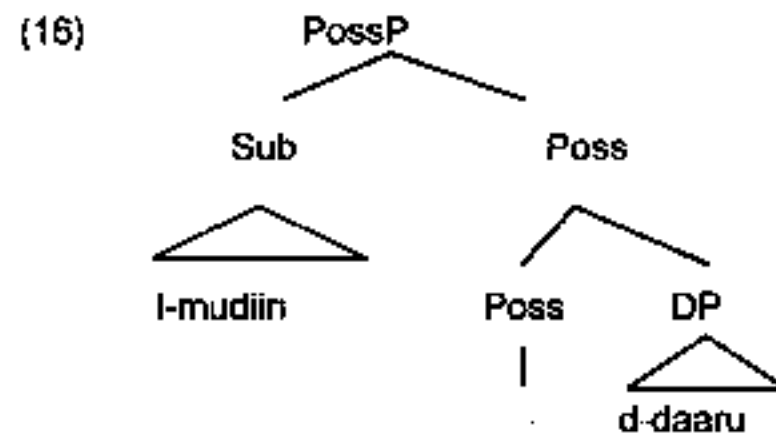
<sup>13</sup> For Siloni (1994) the equivalent of *li-* in Hebrew is a dummy preposition which checks off the genitive Case feature of the possessor. Siloni was forced to take such a stand because his analysis does not make provision for Poss as a syntactic position.

<sup>14</sup> See Baker's (1988) UTAH.



Numeration of (15) contains at least one element that the Numeration of (13) lacks (=/*l*-), consequently the computational processes involved are also different (see below)

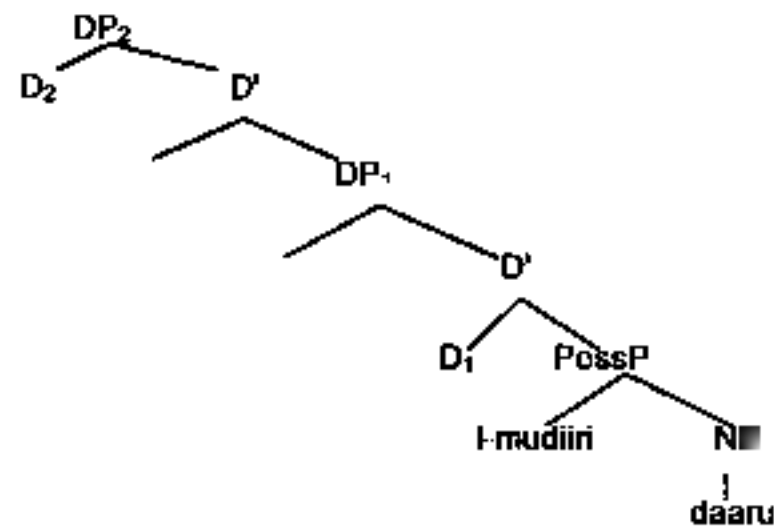
Nevertheless from a thematic point of view the data in (13) and (15) seem to point to the conclusion that the complement of Poss can indeed be a DP. This conclusion is in fact, motivated by the thematic considerations just invoked (see footnote (12)). Such being the case, the structure underlying (15) is represented in (16), the only difference being that in the Free State the complement is a DP, whereas in the CS the complement is an NP.



Notice that (16) supports the position that Poss is a syntactic head. Unlike Poss in (12), which is empty, Poss in (16) has phonological content, i.e. /*l*-. Assuming this to be correct, the issue to be addressed is why it is that (12) and (16) derive two distinct surface structures, cf (13) and (15). To be able to provide an account of this difference, let us consider the more articulated structures of (12) and (16) based on the split D hypothesis such as is suggested by Fassi Fehn (1996).<sup>15</sup>

<sup>15</sup> For different accounts, see Szabolsci (1994), Bittner and Hale (1996a), Borer (1996)

(17)



In (17) the head *N daaru* head-moves to  $D_1$ , and the possessor to Spec- $D_1$ . The output is a spec-head relationship which triggers two operations, namely a) the inheritance by *N* of the  $[\pm \text{Definite}]$  value of the possessor,<sup>16</sup> b) the checking of the Genitive-Case feature on the possessor. Subsequently, *N* moves on to  $D_2$  for a Case-checking reason. More specifically *N* in  $D_2$  is essential so that the complex DP can be later subjected to attraction by an appropriate functional head (see note (5)).

It is worth noticing that the (in)definiteness feature inherited by *N* need not be checked later on (by a covert movement of the possessor to spec- $D_2$ , as proposed by Fassi Fehri (1997)) on the grounds that  $[\pm \text{Def}]$  is an interpretable feature (see Chomsky (1995)).

Two points are in order concerning the structure in (17): a) for *N* to inherit the  $[\pm \text{Def}]$  feature of the possessor in the right configuration ( $\text{DP}_1$ ), *N* must not be specified for this value so that overspecification of *N* or feature conflict may be avoided. b) *N* is attracted by  $D_1$  for two obvious reasons, firstly it checks off the *N*-feature of  $D_1$ , and secondly, it allows  $D_1$  to eliminate the

Genitive Case feature of the possessor in spec-D N-raising to  $D_1$  is thus analogous to V-movement to tense. Underlying this observation is the assumption that the articleless noun, like V, does have an uninterpretable feature which is meant to be eliminated prior to Spell Out. However, when adjunction of N to D has taken place, a DP is expected to raise to spec-D to check its N-feature, otherwise the resulting structure crashes. That this is so is evidenced by the ungrammaticality of (10), where D has failed to check off its N-feature as no possessor is available to this effect.

With this background in mind, let us see what happens in (16) above. Recall that in (16) the complement of Poss is a DP: that is it is a saturated category.<sup>17</sup> Hence its movement to a head position (in our case the higher DP) is illicit.<sup>18</sup> However, the relevant DP must have its Case-feature eliminated somewhere in the structure though it passes the requirements of

<sup>16</sup> See Fassi Fehn (1993 and later work) for a detailed discussion of this point.

<sup>17</sup> What we mean by a saturated category is when the head N moves to D, the consequence being that no constituent is allowed to move out of the relevant DP. This is analogous to situations where C is saturated either by V-movement to C or by the presence of a complementiser *?anna/?inna* (=that) in C. Consider the contrast between (i.a) and (i.b) below.

(i) a. *ɟanantu*      *l-?awlaad-a*      *yadrusuuna*  
           thought(I)      the children-1Acc      study(they)  
           'literally 'I thought the boys are studying'

      b. *ɟanantu*      *?anna*      *l-?awlaad-a*      *yadrusuuna*  
           thought(I)      that      the-children-Acc      study(they)  
           'I thought that the students are studying'

The DP in (i.a) checks its Accusative-Case feature in Spec-Agro of the matrix clause (=the clause headed by *ɟanantu*) the assumption being that *yadrusuuna* is either tenseless or its tense feature is checked by the pronominal agreement *-uuna* (see Akkal (1996)). In (ib) movement of *l-?awlaad-a* out of the containing CP is thoroughly prohibited in view of C being morphologically realised as *?anna*, whence the ungrammaticality of (ic):

(i) c. \**ɟanantu*      *l-?awlaad-a*      *?anna*      *yadrusuuna*  
           thought(I)      the-children      that      are studying

<sup>18</sup> See Akkal (1996).



Let us now consider (19)

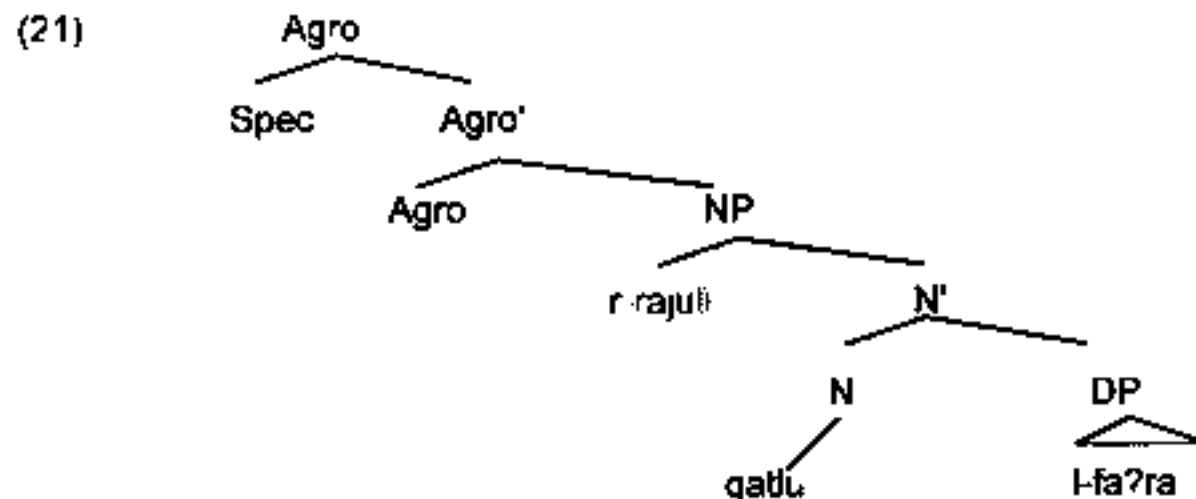
- (19) *l-ḡaabat-u      qaṣr-u      l-faḡiir-i*  
          the-forest      palace      the-poor  
          'The forest is the poor man's palace'

In this sentence *qaṣru* is predicated of *l-ḡaabat-u* and *l-faḡiir-i* is a sort of possessor. It is obvious that the same checking process that triggers movement of *r-raḡulu* in (18) also applies in (19) to move *l-ḡaabat-u* to Spec-tense.

### 3.2 the deverbal nominal

The situation seems quite different in clauses headed by a deverbal nominal. As pointed above, the event deverbal nominal has an argument structure similar to that of the verb from which it is derived. If this is so, it stands to reason that these two elements enter into identical structural relations with their arguments and are thus supposed to have similar underlying structures. Following Siloni (1994), we will propose (21) as a suitable structure underlying (20). Nevertheless, to structurally account for the facts exhibited by (20) it is perhaps necessary to provide for the fact that the deverbal noun has an N-feature which has to be appropriately checked off by *l-faʔr* in a Spec-Agro relation for the structure to converge.

- (20) *qatl-u              r-raḡul-i              l-faʔr-a*  
          killing              the-man-Gen      the-mouse-Acc  
          'The man's killing of the mouse'



Notice that if the deverbal noun has a thematic structure, then the assumption that there is a PossP in the configuration underlying its derivation is not tenable. However, our contention is that both the deverbal and the pure nominals have the same functional complex (a split DP) if only because they are N heads. If this true, it follows that *r-rajul* in (21) must raise to spec D<sub>1</sub> for the reasons stated above (see discussion of (17)); *qatlu* ends up in head DP<sub>2</sub> to satisfy the checking requirements of a relevant inflectional head in the manner sketched above for the pure nominal.

The assumption just made that the structure of the deverbal noun does not project a PossP has a far reaching consequence. Actually there are CS's in Arabic which are open to different interpretations and the only way to disambiguate such contexts is by reference to the presence vs. absence of PossP, whence the correlation between semantic interpretation and structural configuration in this type of structure. Consider the CS in (22)

- (22) ?aklu d-da?aa?-  
 eating the-chickens-Gen

On one reading, *?aklu* is interpreted as a (event) deverbal noun and *d-da?aa?* either as an agent or as a patient. In the latter case, (22) is to be held as a passive structure meaning *the eating of the chicken*; in the former, it is

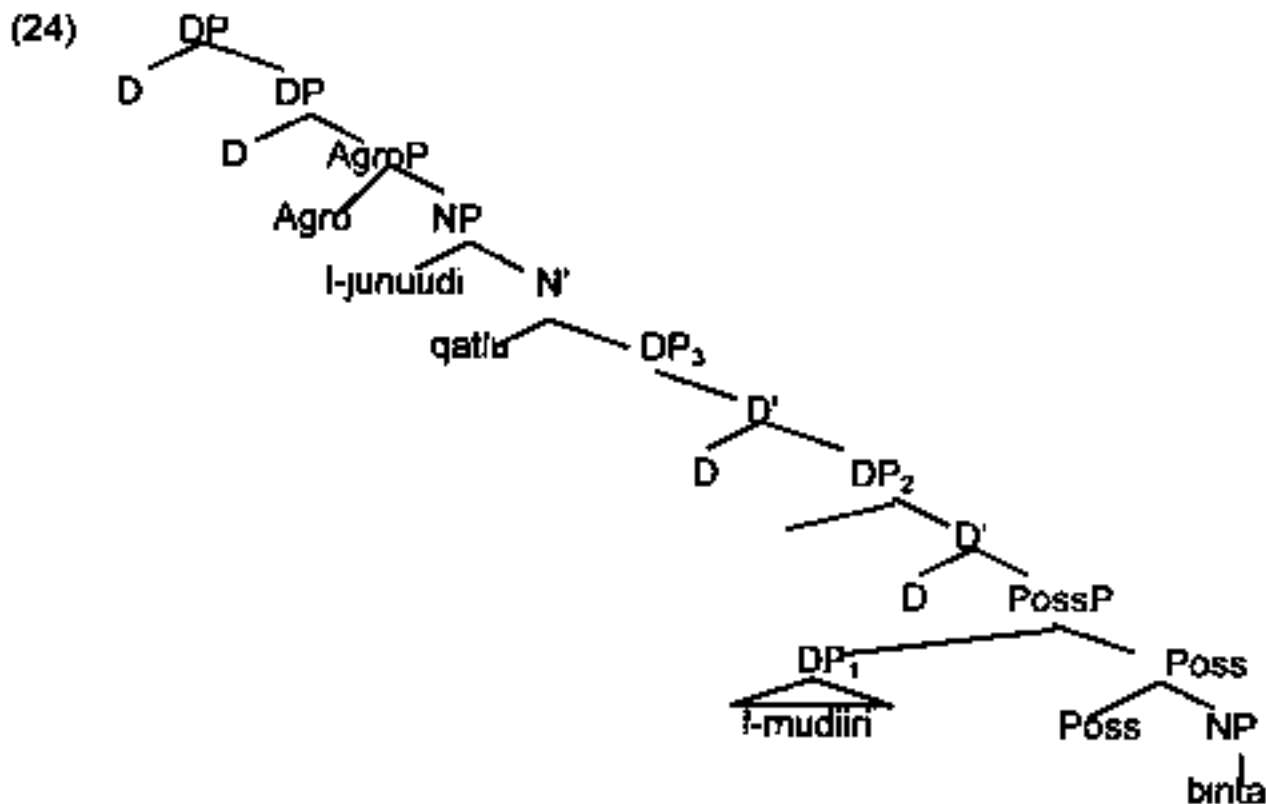
construed as an active structure meaning *(the way) the chickens eat*. Both sentences, however, derive from the structure in (21) on our account

On yet a further reading, *?aklu* is interpreted as a result noun (see note (7)) and *d-dajaaj* as a possessor, i.e., *chicken's food*. Thus it can only be derived from (17).

However, the CS headed by the deverbal nominal can contain one or more embedded CS's headed by pure nouns.

- (23) *qatlu l-junuud-i bint-a l-mudiir-i*  
 killing the-soldiers-Gen daughter Acc the-headmaster-Gen  
 'The soldiers' killing of the headmaster's daughter'

In line with the analysis outlined above, PossP does not project in the matrix DP, which is headed by a deverbal noun, though the embedded DP's do contain one each. At an earliest stage of the derivation, the structure of (23) is like in (24) abstracting away from unnecessary details.



Notice that *binta*, which heads the complement of *qatlu* (=DP<sub>3</sub>), head-moves to DP<sub>2</sub>. This movement allows the relevant D to attract *l-mudiri* so as to check off its N-feature. The head *binta* moves on to the head position of DP<sub>3</sub>, which is now in a position to be attracted by *Agro* for checking purposes. Likewise *qatlu* undergoes movement to the D above it and *l-junuudi* merges with the same D to eliminate its N-feature. Thus the derivation converges because not only the uninterpretable features have all been checked off, but the interpretability constraint (11) has been satisfied as well.

To conclude, the main ideas defended in this study are that:

- (25)
- a. the pure nominal CS is headed by Poss rather than by N,
  - b. the head of Poss is not always empty but it may have phonological content,
  - c. the complement of Poss can be a DP, in which case the output is a clause,
  - d. the pure nominal can license a subject on the basis of predication, while Poss licenses a possessor
  - e. the deverbal CS is headed not by Poss but by the deverbal itself by virtue of its capacity of assigning theta-roles to its arguments,
  - f. the structural difference between these two CS structures is correlated with a difference in their semantic interpretations,
  - g. both the deverbal and the pure N in the CS are articleless, and as such they are amenable to attraction by the dominating D which, otherwise, cannot check the Genitive Case feature of the possessor/subject



## References

- Akkal A. in preparation, The CS A comparative study
- Akkal. A. 1996 Word Order and Related Issues in Standard Arabic A Minimalist Approach, *Linguistic Research* 1 IERA Rabat.
- Akkal. A. 1997 Predication in the copular sentence in Moroccan Arabic. in A. Fassi Fehri ed , *Situated Languages, Technology, and Communication*. IERA Publications, Rabat
- Baker, M. C 1988, *Incorporation A theory of grammatical function changing*, Chicago. University of Chicago Press
- Bitner M and K. Hale 1996a, The Structural Determination of Case and Agreement, *Linguistic Inquiry* 27
- Borer, H 1996, The Construct in Review, in J. Lecarme, J. Lowenstamm, and U. Shlonsky eds , *Studies in Afroasiatic Grammar* Holland Academic Graphics The Hague
- Burzio, L 1981, *Intransitive Verbs and Italian Auxiliaries* Ph D dissertation. MIT Cambridge.
- Chomsky, N 1995 *The Minimalist Program*. The MIT Press. Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri, A. 1991/1993. *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht
- Fassi Fehri, A. 1997c, Arabic antisymmetrical adjectives. *Linguistic Research* 2, IERA, Rabat.
- Grimshaw J. 1990, *Argument Structure*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Guéron, J And Hoekstra T 1995, The temporal interpretation of predication, *Syntax and Semantics* 28 Academic Press
- Longobardi, P 1996, The Syntax of N-raising a minimalist theory, ms. Jnl. d Venezia.

- Moro, A. Small clauses with predicative nominals, *Syntax and Semantics* 28, Academic Press
- Siloni, T. 1994. *Noun Phrases and Nominalisations*, Thèse de doctorat, Université de Genève
- Szaboisci, A. 1994, The Noun Phrases, *Syntax and Semantics* 27 Academic Press.

## Agreement in DP: evidence from Standard Arabic<sup>1</sup>

### 1. Introduction

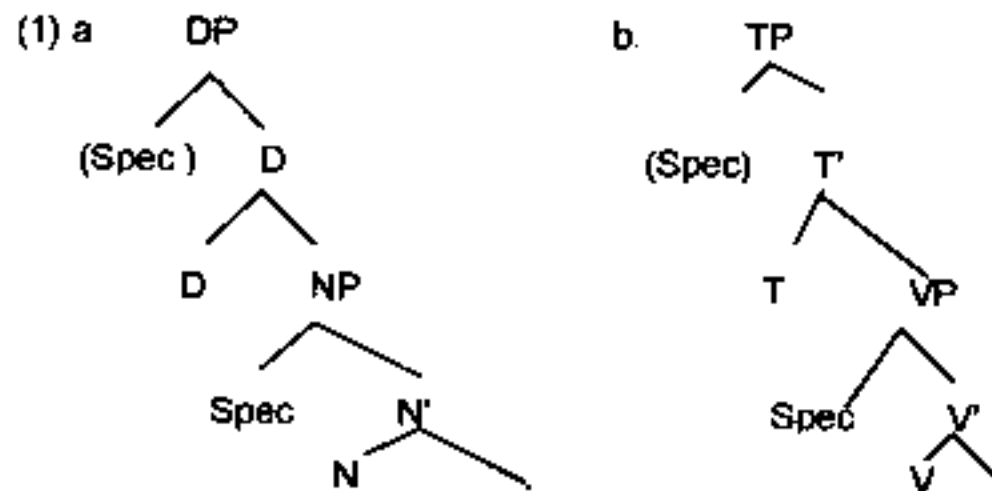
This paper examines the behaviour of some Determiner phrases (DPs) in Standard Arabic (SA) within the minimalist framework, as proposed in Chomsky (1993). The focus will be on Construct States (CSs) from the perspective of agreement and Case checking. It will be argued that CSs in SA involve overt N-raising to D, due to the strong N-feature of this functional head. It will be also illustrated that genitive Case checking in SA takes place between D2 and the possessor in SpecDP<sup>1</sup>, assuming the split D hypothesis of Fassi Fehri (1997). When the possessor is a genitive clitic, its Case is satisfied via *incorporation* onto N under D, (ii) when the genitive argument is lexical, Case checking is satisfied by means of *attraction* to D2 (see (17) below). Another point that will be brought into light has to do with agreement that holds between the noun (N) heading the CS and the post-modifying adjective. It will be illustrated that the definite interpretation of the head is determined by the genitive argument in SpecDP<sup>1</sup> while agreement and Case which appear on the adjective are transmitted from the head noun that shows up under D2. As a point of departure, let us examine briefly the structure of DPs.

---

<sup>1</sup> I would like to thank an anonymous reviewer for valuable comments on this paper.

## 2. The Structure of DPs

I assume that noun phrases which surface as CSs in SA have the minimal structure depicted in (1a), in comparison with the structure of clauses in (1b)



One step towards motivating the structure of DP in (1a) is to illustrate how verbal sentences in SA are derived. To this end consider the examples in (2a-c)

- (2) a    fataḥa                    l-ʔawlaad-u            l-baab-a    (VSO)  
           opened-3 m.s g        the-boys-nom        the- door-acc  
           'The boys opened the door '

- b. \*l- ʔ awlaad-u    fataha   l-baab-a  
      the- boys- nom   opened -3.m s

- c l- ʔawlaad-u    fatah-uu        l-baab-a (Top-VSO)  
      the- boys- nom   opened -3 m.s    the door-acc  
      'The boys opened the door '

The main observation to be made here is that SA does not allow free inversion. Rather, it is a pure VSO language. Thus, in (2a), the verb is assumed to raise to T so as to check its strong V features. The thematic subject, however, cannot be raised to Spec-T because the features of Agr (on the tensed verb) are weak in the absence of Number. Yet, if movement applies, it yields an ungrammatical sentence (cf 2b) as predicted by the Procrastinate principle which favours LF-raising over overt movement. Therefore the subject is required to remain *in situ* while its nominative Case feature can be checked by T via attraction, i.e. T attracts the Case feature specified under the subject without movement of the latter (see Radford 1997 for English).

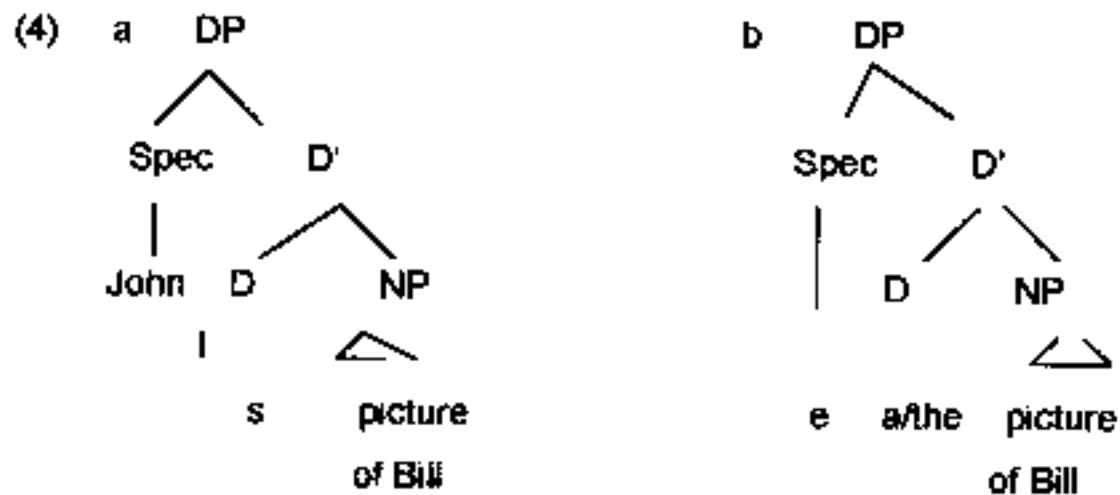
There is yet one possibility where the subject can be preposed to Spec-TP in simple clauses as in (2c). This option is legitimised when the displaced DP has a left-dislocated reading in which case it must be obligatorily associated with a resumptive pronoun. The latter has the crucial function of checking the Case of T and licensing the fronted DP (see Akkal (1996) for details). The overall picture that emerges from this line of reasoning is summarised in (3), an inflectional parameter which is assumed to be at work in the derivation of VSO order in SA and similar languages (e.g. Irish).

(3)	VSO (SA)	SVO (English)
V-features of T	strong	*weak
V-features of Agr	weak	*weak
N-feature of T	weak	strong
N-feature of Agr	weak	strong

Interestingly the derivation of CSs in SA and DPs in English is strikingly parallel to that of clauses, as will be shown below. Meanwhile, it is worth

considering the structure of DP in (1a) with the aim of identifying the potential occupants of the head D position as well as its Spec.

In English, the Spec of DP may be filled by an argument such as John in (4a), or it may be empty as in (4b). With regard to the head position, it could be occupied by a determiner (e.g. the, a) or the genitive clitic 's (cf. Abney 1987).



In SA, the situation is quite different with respect to the derivation of CSs. By way of illustration, consider the example in (5a) with its representation in (5b).

- (5) a) kitaab-u    zayd-in  
       book-nom    Zayd-gen  
       'Zayd's book'



## 2. CSs and feature checking

In SA, the head N overtly moves to D which implies that the latter has a strong N- feature that must be checked prior to Spell Out. This operation is reminiscent of V-raising to T, which is motivated by the need to check its strong V feature. Movement in both cases is imposed by the principle of Greed, which ensures that strong features in general must be checked (and erased) at PF.

Focusing the attention on N-raising to D in (6b), it is also motivated for morphological and Case reasons. More specifically, N-raising has the effect of lexicalising (the empty) D and making it visible for a potential Case checker that could be merged on its left, as in (7a-b).

(7) a. qaraʔ-tu [kitaab-a zayd-in]

read-1 sg book-acc Zayd- gen

'I read Zayd's book'

b. ʔadunnu ʔanna [kitaab-a zayd-in] mufikd-un

think-1 sg that book-acc Zayd- gen interesting

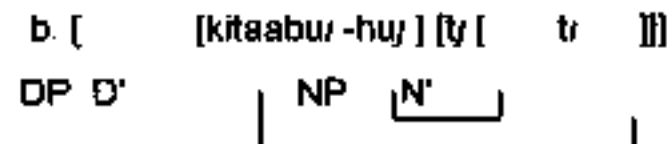
'I think that Zayd's book is interesting'

In these sentences, the noun heading the CS carries accusative Case, as determined by the selecting head (a transitive V/ ʔanna 'that'). Had N-raising not taken place, the Case feature of these heads would remain unchecked, leading to ungrammaticality (cf. Akkal, 1995, 1996).

When the possessor is manifested as a clitic, Case-checking is satisfied via incorporation, as illustrated below:



- (8) a    *kitaab-u-hu*  
           book-nom-his  
           ‘his book’



In (8b), the possessive clitic-*hu* is treated as a bare D head that originates in [Spec, NP] and then adjoins to the head N under D. This adjunction or incorporation may be viewed as an instance of head-head checking, which is required by the principle of Greed: the possessor argument, being a bound morpheme, must be attached to N before Spell Out so as to be morphologically supported and satisfy the feature of genitive Case. This amounts to saying that genitive Case in SA applies in overt syntax, though in two different ways, namely: attraction of the relevant feature to the head D or incorporation of the genitive clitic to the same head, depending on whether the possessor element is lexical or pronominal.

However, movement of the genitive argument to SpecDP is disallowed because the Agr-feature features of D are weak (see (11) below). This restriction is predicted by the Procrastinate principle (cf (9)). One way to rescue the structure is to make use of a resumptive pronoun. This last resort strategy, which follows from the opacity of DPs with respect to movement, has the effect of checking the Case of the head under D and licensing the fronted DP in much the same way that a resumptive pronoun does in the process of left-dislocation (cf Akkal 1996, Makhoukh 1998).

- (9) a zayd-un kitab-u-hu (mufiidun)  
zayd-nom book-nom- his {interesting}

(11)		SA	English
	a N-feature of D	strong	weak
	b Agr-feature of D	weak	strong

the parameter in (11) indicates that SA and English are maximally opposed with respect to features of D. This opposition can be translated in the following terms: ACS is a typical property of languages which have a strong N-feature of D that triggers N-raising before Spell Out applies. This option is not available in English-type languages, due to the weak N-feature of D. Another cross-linguistic variation displayed in (11b) is that genitive arguments in SA cannot surface in prenominal position, because the Agr feature of D is weak while the reverse situation holds in English (cf. (10a-b)). Equipped with this information, let us examine the behaviour of CSs states when they are modified, with the specific aim of determining the source of definiteness and agreement in this phrasal domain.

#### 4. Modified CSs

Recent literature on the DP hypothesis has shown that the head noun in CSs inherits its definite feature from the genitive argument. The aim of this section is to examine the extent to which this observation is valid. The relevant data to illustrate this point is given in (12)-(13).

- (12) a sayaraat-u      l-mudiir-i      l-jadidat-u  
          car-nom        the-director-gen    the -new f-nom  
          The director's new car'
- b \*sayaaarat-u    l-mudiir-i    jadiidat-u-n (CS)  
          car-nom        the-director-gen    new f-nom-indef

- (13) a. qisṣat-u mraʔat-in ḡanibat-un  
 story-nom woman- gen- indef strange -gen- indef  
 'A strange story of a woman'
- b. \*qisṣat-u mraʔat-in l-ḡanibat-u  
 the strange-f- nom

The first observation to be made here is that the CSs under consideration are post-modified by an attributive adjective. The latter encodes the features of (in)definiteness, number, gender, and Case in agreement with the head noun, and not the genitive DP. Thus, the contrast in grammaticality between the (a) and (b) sentences in (12) and (13) is attributed to a mismatch in the feature of definiteness between the head noun and the modifying adjective. As observed by Ritter (1991) for Hebrew and Fassi Fehri (1993, 1997) for SA, the definiteness of a head in CS nominals is determined by or inherited from the genitive argument, though it is indicated in the morphology of the attributive adjective. The same fact obtains in multiply embedded CSs as in (14).

- (14) sayyaarat-u zawjat-i mudīr-i šankat-i n-naql-i  
 car-nom wife-gen director-gen company-gen the-transport-gen

In this example, all the nouns have a definite interpretation because the most embedded genitive argument (which is underlined) is definite. Noting this fact, let us shift the attention back to the cases in (12 a-b) and see how definiteness is manifested there. In (12a), the head noun has a definite reading. This is understood from the inflection of the adjective. The result is thus a well-formed structure. By contrast, in (12b), the absence of the definiteness feature on the adjective implies that the head N is indefinite in its interpretation, yet the derivation is ungrammatical, contrary to what is

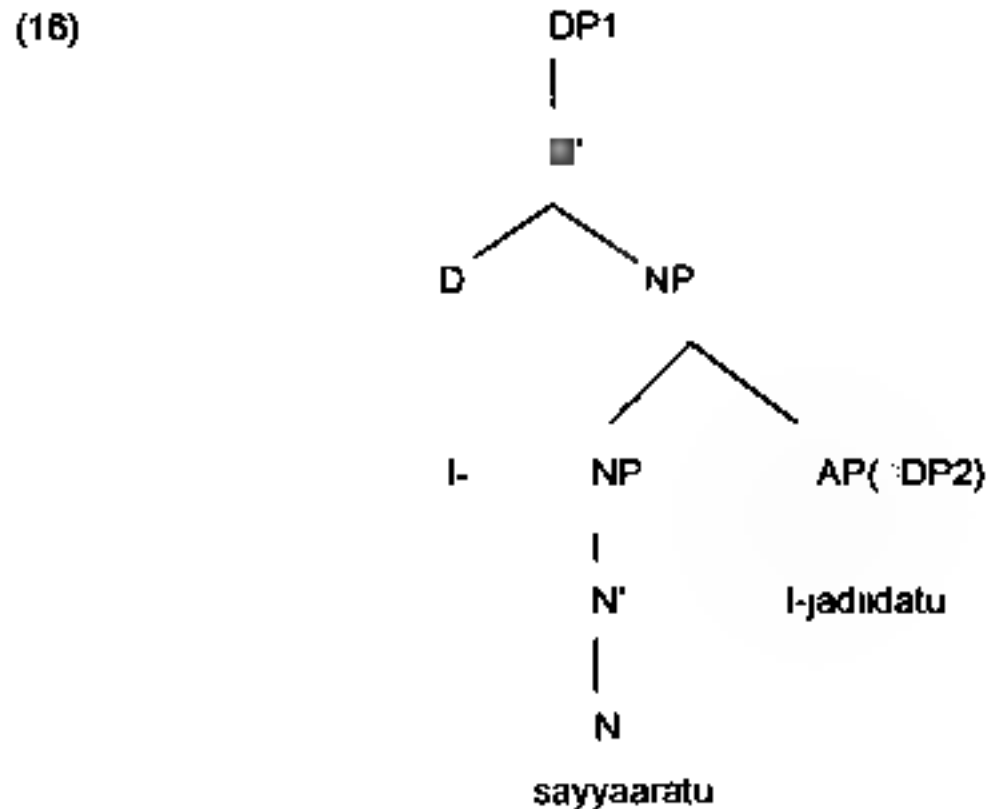
expected. It is this disagreement in the feature of definiteness which gives rise to an ill-formed derivation. The same reasoning extends to the cases in (13a-b), where the relevant agreement feature involved is indefiniteness.

But what arguments can be provided to trace back the source of (in) definiteness in modified CSs? To answer this question, let us examine carefully the example (12), repeated below as (15).

- |      |                          |                   |                |
|------|--------------------------|-------------------|----------------|
| (15) | sayyaarat-u              | l-mudi.r-i        | l-jadlidat-u   |
|      | car-nom                  | the -director-gen | the -new-f-nom |
|      | 'the director's new car' |                   |                |

As can be observed from (15), the attributive adjective agrees with the head noun in gender, number and Case. It also agrees with it in definiteness, though this feature is not overtly expressed on the head N.

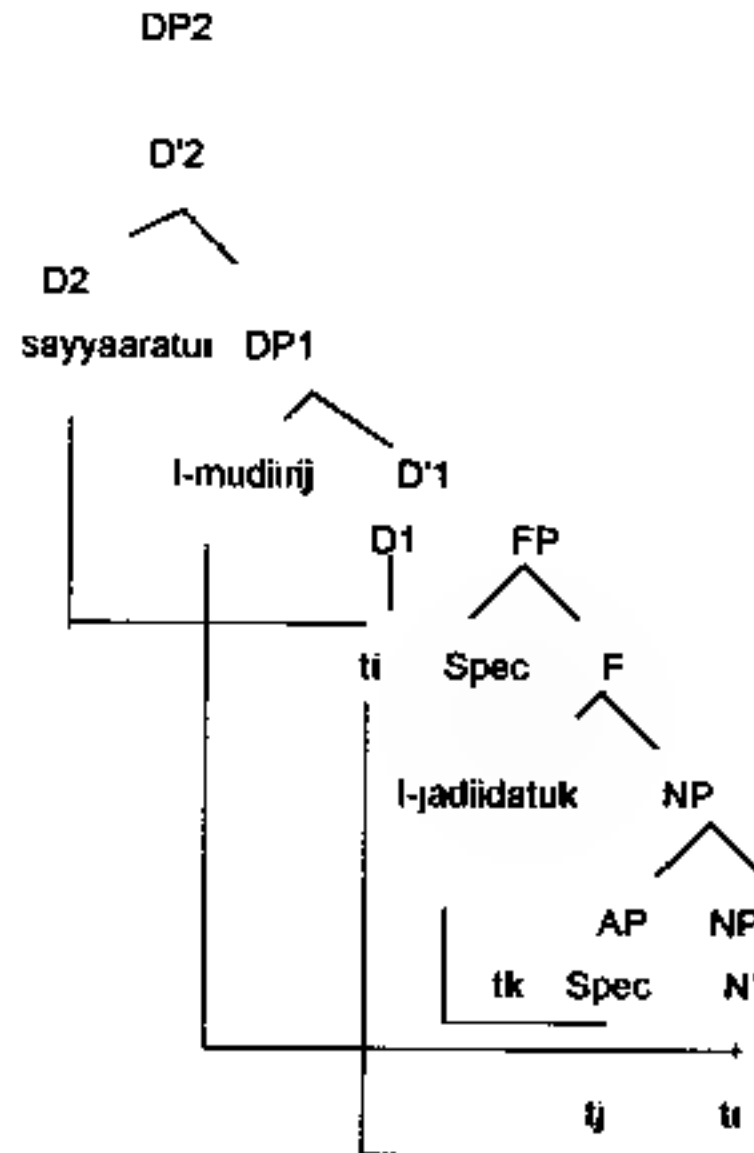
The fact that the genitive DP is not involved in agreement is obvious since it is not the target of modification. Thus, before forming the CS in (15), the head noun and the adjective are assumed to have the structure in (16), where D, heading a definite DP, selects a definite Adjective phrase (AP) not only for reasons of agreement but also to close off the category DP2 (-AP) and avoid a predicative reading (cf Camie 1993, Akkal 1997).



This representative illustrates the first step in the derivation of the modified CS in (15). Before showing how agreement is established in this structure, a few remarks about the status and position of the adjective in (16) are in order. Firstly, the determiner and the adjective constitute a noun phrase by themselves. Secondly, attributive adjectives express a presupposition and seem to have no subject (see Delsing1993:122). Thirdly, given that adjectives are characterised by the feature [+N], they must have Case through inheritance from the modified N. the Case feature may be visible (i.e. morphologically realised) as in languages with overt Case morphology (e.g. SA) or abstract as in English-type languages.

Let us now take a closer look at how agreement is manifested in CSs like (16)=(17)

(17)



This configuration is adapted from Fassi Fehn (1997) and rests on the crucial assumption

that the functional head D in SA could be split in two segments for the following reasons: the higher D2 has a strong Case feature, which must be checked off overtly via attraction of the head noun to it. The lower D1 is specified for Definiteness. This feature is satisfied via attraction of the possessor to its Spec (ibid). Worthy of notice here is that the genitive NP may not move further to the Spec of DP2 in overt syntax because the Agr

features of D are Weak (see (11)). This implies that agreement checking in CSs can take place only at LF. This is regulated by the Procrastinate principle. It may also be noted the post-modifying AdjP in (16) is initially positioned in SpecAP, which is left-adjoined to the lexical projection NP. It behaves like an argument because it is definite and bears agreement and Case features. The latter two features are inherited from the modified N, which ends up under D2 for Case reasons, as mentioned above. The feature of Definiteness, however, is determined by D1, which attracts AP (=DP) to [Spec,FP]. This fact supports the observation made by Fassi Fehri (1997) that a strong D can attract multiple specifiers.

#### 4. Conclusion

To conclude, the aim of this paper has been to show that Chomsky's (1993) Checking theory is powerful enough to explain why CSs are available in SA. This is due to the strong N-feature of D. It has also been shown that movement of the genitive argument to [Spec, D1] is triggered by the need to check the definiteness feature of D1 in Spec-head relation. Yet, the same argument lands in the Spec of DP1. It cannot surface in the Spec of the higher DP2, since the Agr features of the head D2 are weak. Regarding the features of the attributive adjective, they are assumed to be satisfied in two different ways: the Case and agreement features are transmitted from the fronted noun that it modifies, while the Definiteness feature is satisfied via attraction of AP to the Spec of FP by D1, along the lines suggested in Fassi Fehri (1997).



---

**References**

- Abney, S. 1987, *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*. Doctoral Diss, MIT
- Akkal, A. 1996. Word Order of Related Issues in Standard Arabic. A Minimalist Approach. *Linguistic Research*. 1.1 pp 1-30. IERA, Rabat.
- Akkal, A. 1997. Predication in the Copular Sentence in Moroccan Arabic. In Fassi Fehri. (ed ), *Situated Languages. Technology and Communication*. IERA, Rabat
- Camie, A. 1993, Nominal Predicates and Absolutive Case in Irish. In C. Phillips (ed ) *Papers on Case and Agreement* MIT WPL vol. 19 89-129
- Chomsky, N. 1993. A Minimalist Approach for Linguistic Theory. In S.T Keyser & K. Hale (eds.), *The view from Building 20*, Cambridge Mass
- Delsing, L.O. 1993. On Attributive Adjectives in Scandinavian and Other Languages. *Studia Linguistica*. 47. 2, pp 105-125
- Fassi Fehri, A. 1993 *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic, Publishers. Dordrecht.
- Fassi Fehri, A. 1997. Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structures. *Linguistic Research*, 2.2. pp 1-51. IERA, Rabat
- Longobardi, G. 1994. N-movement and the syntax of Genitive. A Minimalist Interpretation, Ms, Venezia.
- Makhoukh, A. 1998. *Agreement Phenomena in Standard Arabic. A Minimalist Approach*. Doctoral d'Etat Thesis, Faculty of Letters, Meknès.
- Radford, A. 1997, *Syntactic Theory and the Structure of English*. Cambridge CUP
- Ritter, E. 1991. Two Functional Categories in Noun Phrases. Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein (ed ) *Syntax and Semantics*, Vol. 25. Academic Press.

# دراسات دلالية



## بعض العلاقات الدلالية في الـبيات الإضافية

تتعلق الملاحظات الآتية ببعض العلاقات الدلالية في الـبيات الإضافية  
التخصصية أو الإفرادية، على اعتبار أن الإضافة نوعان:  
- إضافة تخصصية أو إفرادية نحو

(1) دار الرجل

حيث المضاف إليه حد (determiner) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كنه  
على كيان محض خارج طيفه الكيانات التي يحيل عليها الاسم الرأس أي أن  
المقصود بـ (1) دار الرجل لا قصره أو ضيعته إلخ.  
وإضافة نصيفية أو وصفية، نحو:

(2) دار رجل

حيث المضاف إليه بمثابة معد (modifier) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب  
كنه على طبقة فرعية معينة داخل الطيف التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن  
المقصود بـ (2) دار رجل لا امرأة أو طفل أو فتاة<sup>1</sup> إلخ.

---

ص. ع. لاديات صلات بـ (إضافة جيبية، بيات لأسماء المركبة (compound nouns)).

## 1. في دلالة المتضامين

ما دامت السبب الإصاحية قائمة على نضاييف اسمي، فإن دلالتها نضع عمن التأليف المشترك بينهما؛ ومن ثم ضرورة النظر في حصائيهما الدلالية. وقد اتخذت بعض الأعمال في تحديد إمكانات النضاييف محي يقوم على اعتبارات عامه تفنقر إلى الدعه ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يديها المتكلم نحو بيات إصاحية معينة دون أخرى. ومن ذلك "قيد الحيويه" (animacy constraint) الذي يعود إلى دين (Deane (1987، ومفاده أن السمية التالية يمكن أن تلعب دوراً في تعيين نضاييف الأسماء:<sup>2</sup>

(1) صمير الشخص الأول > صمير الشخص الثاني > صمير الشخص الثالث >  
اسم العم > ألقاب القرابه > الأسماء الإنسانية والحية > الأشباء المحسوسة >  
الأسماء المجردة

والملاحظ أن هذه السمية تعكس نزولاً في درجه الحيويه أو موضع الاستحقاق (topic-worthiness) فكما كان المركب الاسمي واقعاً على بمير السمية كلما كان من الطبيعي أكثر أن يقع مصاحاً إليه، وكما كان واقعاً

<sup>2</sup> انظر دين (Deane (1987، ودينير (Duneux (1990، ص 12، وبعض تحليلات وافيي وديك إصاحه في العاسي العهر ي (1998)

عنى يسار السليمه كما كان التركيب الإصافي أقل مقبوله أو أبعد عن  
اختيارات المتكلم فنكون براكيب مثل:

my car (أ) (4)

John's car (ب)

أولى من براكيب مثل:

Japanese industry's cars (ج)

لذلك يكون من الأولى التعبير عن هذا المركب الأخير باستعمال المركب  
الخرق: of-phrase، أي:

The cars of Japanese industry (6)

إلا أن الاعتبارات التي تقوم عليها فيود كهده عم واضحة، كما أسلفنا،  
وعبر مقيدة. ويحب أن يصب الاهتمام، كما سبق، على تخصيص أكفى لبيئة  
الاسمين المتصايين الدلالة ولكيفية تألفهما لبيان دلالة المركب الإصافي.

إن من أهم مظاهر معنى الكلمة المعنومات المتعقبة بمعطها الدلالي أو  
مقولاتها الدلالية. فالمعنى نحو "أحب" و"كره"، علاقة بين أفراد في العالم؛  
والاسم، نحو "رجل"، يتقني مجموعة كل الأفراد في العالم الذين هم رجل، أو

أنه يعبر منطقته داخل مجال معرفي (cognitive domain) <sup>2</sup> وإنما أن مثل هذه الفروق السطحية فروق عامة، تحتاج الدلالة المعجمية إلى إجراء المزيد من التمييزات التي تسهر عن مجموعات استقائيه فرعية أدنى داخل عناصر الأنماط المذكورة.

من ذلك تمييز "كتاب" من "رجل" على أساس الحيوية (animacy)؛ أو تمييز المعدود (count)، مثل: "دار"، الذي يعبر منطقته محدودة داخل مجال، من الكتلة (mass)، مثل: "سم"، التي تعبر منطقته غير محدودة داخل مجال؛ <sup>3</sup> أو تمييز الفرد (individual)، مثل: "رجل"، من الجماعة (group)، مثل: "خنة".

ومن التمييزات الواردة أيضاً، تمييز طبقه الأسماء الخمية (predicative) من صفة الأسماء العلاقية (relational)، فالأولى، نحو: "رجل" و"ماء"، عندما سنعمل مركبات اسمية بامة، تستعمل بإحالتها، أي أنها تكتمل بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العام الخارجي؛ بينما الثانية، نحو: "أح" و"أب"، تعبر نابعة، في كیفه إحالتها، لكيان إحالي آخر، أي أنها تخيل على أفراد يقيّمون علاقه مخصوصة بفرد آخر على الأقل. <sup>4</sup> فمما مثل هذه الحالات يتطلب رأس

<sup>2</sup> ر. بوسويچسكي (1996)، Pustejovsky، ص 8؛ ر. حكيك (1991)، Langacker، ص 110.

<sup>3</sup> ر. حكيك (1996)، ص 17-18.

<sup>4</sup> ر. بوسويچسكي (1996)، ص 17-18.

امركب الإصافي، مباشرة، كيما أحر بالنظر إليه تقوم العلاقة. ومن العلاقات التي تبرر فيها أهمية مثل هذه الرؤوس الاسمى العلاقة علاقات الإصافة الدالة على القرابة. فـرأس مثل: "أب" يتطلب مباشرة كيما أحر بالنظر إليه تقوم علاقته: "هو أب ص"؛ أي أن "أب" يتطلب، لاستكمال إحاسه، إما أو بسدي نحو.

(7) أب ريد

(8) أب هند

ويصدق مثل هذا أيضا في نحو (9) وغيرها من علاقات القرابة:

(9) حار عمرو

وكذلك علاقات الجزء بالكل حيث يحيل الاسم الرأس على جزء من الكل الذي يربطه به علاقة عضوية، في نحو:

(10) أ) يد الرجل

ب) رجل الطفل



ومثل ذلك علاقات الشيء بمصدره (أو أصله)، حيث يتطلب الرأس  
مباشرة كيما يحيل على مصدره (أو أصله)، نحو:<sup>6</sup>

(11) أ) رأي ريد

ب) صوت همد

إذا كانت الرؤوس العلاقية، بالمعنى المذكور، تلعب الدور البارز في تحديد  
دلالة المركبات الإصافية التي ترأسها فتفص بذلك إمكانات التأويل، فإن هذه  
الإمكانات يمكن أن تتعدد في حالة المركبات الإصافية التي ترأسها رؤوس  
حمية أو "متعددة العلاقة"، أي رؤوس لا تتطلب مباشرة علاقه مخصوصة، وإنما  
يمكن أن تدخل في عدد من العلاقات بكيانات أخرى. ويبدو أن تحديد مجال  
التأويل، في هذه الحالة، مرتبط، كما أسفنا، بتفحص أوسع لسيه الدلالة  
للاسم الرأس، وذلك بناء على أن التأويل يسع عن خصائص هذه البنية في  
علاقتها بيه الاسم المضاف إليه

وتدقيقا لما أشرنا إليه نحدد هذه الخصائص بعبر، سعالبوستويفسكي  
(1999)، أن من أهم مكونات بيه الأسماء (والوحدات المعجمة عموما) ما يبي

<sup>6</sup> انظر دي يو (1990)، ص 16-19

- الخاصية الصورية، أي "هوية" الشيء، أو ما يتميزه داخل مجال أوسع، وما يستتبع ذلك من محددات تتعلق بالحجم والاتجاه والبعد والنود والوضع؛
  - الخاصية التكوينية، أي علاقة الشيء بمكوناته أو أجزائه الذاتية؛
  - الخاصية العائيه، أي العايش من الشيء ووظيفته التي يستعمل من أجلها؛
  - الخاصية المعدية، أي العوامل المدخلة في إيجاد الشيء أو أصله و مصدره وما يستتبع ذلك من محددات تتعلق بمتجه وكونه متوجها أو نوعا طسعا
- فنعتبر هذه الخصائص ثمانية مجموعة من الميود الدلالية التي نعبر عن طريقها الكلمة عندما تدمج في اللغة<sup>7</sup>

ورغم أن بوسنويفسكي (1995) لا يمارس السياات الإصافيه، يمكن أن نعتبر أن هذه الخصائص تنبع كذلك دورا أساسيا في تحديد إصافه اسم إلى اسم آخر وفي تأويل المركب الإصافي. فمقرض أن خصائص الاسم الرأس الصورية أو التكوينية أو العائيه أو المعدية تحدد تخط الاسم الذي يضاف إليه، أو أن المضاف إليه يحقق إمكانا من الإمكانيات التي تسمح لها بة خصائص الاسم الرأس.

لسطر في السياات التالية:

7 بوسنويفسكي (1995)، ص 85-86

(12) كتاب المسعة

(13) كتاب ريد

(14) كتاب الثمانية أجراء

إن ما مشترك فيه هذه النيبات المتتمة أنها تملك نفس الرأس وأنها تحقق سعا  
لذلك، إمكانات يمكن استنباطها من بنية خصائص هذا الرأس؛ أي أن المصاف  
إليه في كل سبه يجب على خاصه من خصائص المصاف.

والمصاف إليه في (12) يجب على خاصية الرأس الصورية باعتباره  
"معلومات"، ذلك أن "الكتاب" من الأسماء ذات الألفاظ امر كمة التي ها أكثر  
من إحالة واحدة؛ فيحين، غير خاصيته الصورية، على شيء فيريائي أو على  
معلومات التي نعلمها هذا الشيء الفيريائي، ونحقق (12) هذا الإمكان الأخير  
الذي حدد نوع المعلومات التي نعلمها "الكتاب".

وبالإضافة إلى الإحالة على خاصية الرأس الصورية باعتباره شيئاً فيريائياً  
يحمل معلومات، فإن المصاف إليه في (13) يحمل كذلك إما على خاصية الرأس  
العائيه، باعتبار "ريد" مسعلاً (فارقاً) لكتاب، وإما على خاصيته الممديه  
باعتبار "ريد" كاساً (مؤلفاً) لكتاب

أما في (14)، فيحيل المصنف إليه على خاصية الرأس التكوينية باعتباره مكوناً من ثمانية أجزاء.

فتبين من هذا أن تأويل المركبات الإضافية، في البنيات المذكورة، يسمح على التأليف المشترك بين هذه خصائص الرأس ونظ المصنف إليه الذي يستلزم جيب لإحدى هذه الخصائص.

إن "الكتاب"، باعتباره اسماً مفرداً، يحط دلالي يقوم على سية من الخصائص المتساوية، ولكن تركبه مع اسم آخر في مركب إضافي يفرض تأويله في اتجاه معين باعتبار إحدى خصائص السية وسعاً لمط المصنف إليه. "فالفلسفة معومات تفرض تأويل (12) على شيء فيريائي يحتمل معومات من نوع معين سعاً للخاصية الصورية؛ و"ريد" إنسان يفرض تأويل (13) على شيء فيريائي يحتمل معومات، تنعاً للخاصية الصورية، ويسمعه "ريد" رعاية القراءة، سعاً للخاصية العائيه، أو يؤلفه "ريد" تبعاً للخاصية السعديه وواضح أن ما يسمح بتأويل (16) بالإحالة على الخاصية العائيه أو المفدبة أن المصنف إليه من عطف "إنسان" يمكنه أن يقرأ أو يؤلف، ويسو أن تأويل الملكية في (17) مشتق من الخاصية العائيه، إذ لا تملك إلا الأشياء التي لها قيمة معه لأنها تستعملها لغاية مخصوصه. فمفهوم السكيه مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منها، خاصة، مفهوم مرافقه الشيء والحق في استعماله، أي أنه مفهوم مشتق وليس

أولياً.<sup>8</sup> وهناك نبات لا يظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال  
مثل:

(15) أ) مكتب الرئيس

ب) سيارة الرئيس

أي "المكتب" أو "السيارة" الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو لاستعماله ملء  
رئيساً فيدل الاسم الرأس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في  
ملكه؛ وهذا، إجمالاً، ما يسميه قدماء اللغويين العرب "الاحتصاص" في نحو:  
"مير الخطيب"، حيث لا يملك الخطيب مير ولكنه موضوع له

ويمكننا، تبعاً لديرىو (Durioux (1990، أن نسمي العلاقات التي تدل عليها  
النباتات (7 15) علاقات ساكنة في مقابل العلاقات غير الساكنة التي تدل  
عليها النبات التي يكون رأسها اسماً فعبداً، مثل المصدر أو اسم الماعل أو اسم  
المفعول. ومن العلاقات الساكنة التي تصاف إلى النبات السابقة علاقة الملكية،  
نحو،

(16) حصور القاعة

حيث يدل الاسم المضاف إليه على محل.

<sup>8</sup> انظر جاكوبوف (1992)، ص 78-80

أما العلاقات غير الساكنة فتبين، بين الرأس وما يضاف إليه، عنى نفس ما  
سعى عليه العلاقة بين الفعل (أو المحمول) وموضوعاته، نحو (17) لمصعد  
ولنمعي ولنصحي تبعاً:

(17) أ) عاء هند

ب) حرل ريد

ج) تدمير المدينة

ومن هذه الرؤوس غير الساكنة رؤوس ذات أنماط دلالية مركبة تمكنها من  
التعدد الدلالي. مثال ذلك الرأس "ساء" في مركب إصافي نحو:

(18) ساء الدار

التي يمكن أن حين عنى السمط بآثمه، كما في (19 أ)، أو عنى السـيرورة (أي  
عنى فعل الساء)، كما في (19 ب)، أو عنى الحاله (أي عنى سيجه السـيروره)،  
كما في (19 ج):

(19) أ) تم ساء الدار في ثلاثة أشهر

ب) كان بـاء الدار متعا وصعا

ج) يوجد بـاء الدار في الشارع الآخر

فمن مظاهر الدلالة الملامزة للأسماء قدرتها على إسقاط أي معنى من معانيها في سياقات تركيبية ودلالية مختلفة تعتبر تعبيرات منطقية عن مظاهر نفس النمط المركب أو الميتا مدخل (meta-entry)، كما يسميه بوسنوفسكي (1995)، الذي يسمي أيضا قدرة الوحدة المعجمية على صم معان متعددة<sup>9</sup> أتمودجا تصوريا معجميا.

وإجمالا، فإن النظر في السيه الدلالية لرأس وللأسم المضاف إليه، يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البيات الإصافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أعشب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بيات الرؤوس وما يضاف إليها.

## 2. في العلاقات بين معاني الإضافة

مثما لم تهم الأنحاء التقليدية بالبيات الدلالية للأسماء المتصافية، لم تهم العلاقات التصورية (أو المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معاني الإضافة. فأوردت هدد المعالي، في صورة نافضة (تُحمل أحيانا في معاني اللام ومن وفي)، وفي شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط. أي أن بية الإضافة عوملت

<sup>9</sup> انظر بوسنوفسكي (1995)، ص 91-94؛ (1998)، ص 296-300.

باعسارها نوعاً من "المشترك اللفظي". وليس باعتبارها مجموعة من المعاني المبينة أو المتعاقبة على أساس معين.

إن المعاني التي تدل عليها البسيات الإصافية تقوم في أعين النعاسات (إن لم يكن في كل النعاس) على نفس الجهار الصوري (عما فيه إعراب الجمر)؛ ولا يمكن معالجة قائمة على المشترك اللفظي إلا أن تعتبر هذا من قبيل الاعباط أو الصدده في حين أننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا؛ أي إلى وجود علاقة ما بين معاني البسيات الإصافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو الماثلاثات التصورية (الخرئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعباطياً بالصورة التي توحي بها المعالجات التقيدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تزييل مختلف معاني الإصافه مترلف واحدة، كما هو الأمر في معالجه "المشترك اللفظي"؛ ويسمح بتبيين إمكان وجود درجات من التعالقات النمطية النموذجية (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتغيير بعض المعاني المركزية من أخرى مشتقة أو غير مركبة.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضاً من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المحصورة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك بتبيان الرابط



(الاستعاري أو التصوري الحرثي) الذي يربط هذه المعاني بعضها، ويربطها  
بمط نموذجي

وسنترض أن معنى الملكية بشكل المعنى النمطي النموذجي للحر في  
الإصاحبة<sup>10</sup> وهذه بعض الاسعار أو التمثيلات التصورية الحرثية التي تربط  
"أقبا" بين بعض معاني الإصاحبة<sup>11</sup>

1.2. من المصنوع إلى الحر

تتبع الحمل التالية أسما تصور الأجزاء باعتبارها ملكيات.

(20) أ) أعطته يدها للروح

ب) لا يملك هذا الكرسي متكاً

ج) I can lend you a hand with this

فيكون معنى السعيض في نحو (21) نوسما استعاريا لمعنى الملكية في نحو (22).

سواء عنى الاسعاره: الأجزاء ملكيات:

مع عيب ما س... في العود (أو) عود... مع... و... خصوص مع... النمذجي  
نك... (99) مثلاً

س... فيما يلي بيكر... (1989) Nikiforidou، و... (1990) و... بيكر... (989) ...  
اس... في اجاد "عمودي" ... اسم... ب... ب... ب... ب... ب... ب... ب... ب...  
اس... "أقبا" ... مع... ب... ب... ب... ب... ب... ب... ب... ب...

(21) أ) يد ريد

ب) رجل الطاولة

(22) دراجة عمرو

2.2. من الكل إلى الأصل (أو المصدر)

من مؤشرات العلاقة بين معنى العنصر في نحو (23) ومعنى المصدر

(أو الأصل) في نحو (24):

(23) عصص الشجرة

(24) ماء العين

أما سنستخدم نفس الحروف للدلالة على معنى الأصل (أو المصدر) للدلالة على

معنى الكل، كما في نحو:

(25) أ) هذا ماء من العن

ب) هذا رأي من المعارضة

(26) هذا عصص من تلك الشجرة

فيتم الربط بين المعين عن طريق الاستعارة: الكل أصل (أو مصدر).

3.2. من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سبه

نبي استعارات مثل (27) أن أسباب الأحداث تتصور باعتبارها أصولاً  
(أو مصادر) مجردة:

(27) أ) إبه يعالي من الوحدة

ب) من أين أتى سوء الفهم؟

فيكون معنى السب في نحو (28).

(28) أم الوحدة

توسعا في معنى الأصل (أو المصدر) في نحو (24) أعلاه، ساء على رابط  
اسعاري معاده أن: الأسباب أصول (أو مصادر)

4.2. من المالك إلى المعاني

في استعارات مثل (29) يتصور المعاني باعتبارها مآلكا لمعاناته:

(29) أ) لا يملك هذا الرجل شععة ولا رحمة

ب) She doesn't have any feelings / admiration for any body

فيبدو أن هناك علاقة بين معنى المعاني في نحو (30):

(30) حرر ريد

ومعنى المالك في نحو (22) مثلا، بناء على رابط استعاري معاده أن المعاني هالك (لمعاناته).

5.2. من المالك إلى الصحبة

يبدو أن وجود حمل مثل:

(31) أ) راه يتكلم على الحادثة ديال احمد هار السبت

ب) نال ريد عقابا شديدا

ج) He got the disease by staying with the sick man

يشير إلى وجود علاقة بين معنى الصحبة في نحو:

(32) حادثة ريد

ومعنى المنكية على أساس رابط استعاري معاده أن ما يقع لنا يعتبر ملكا لنا.

## 6.1. من الأصل (أو المصدر) إلى المكون المادي

- تسبب الحمل التاليه أن الحرف اندل على الأصل (أو المصدر) في نحو (٣٣ ح)  
 يسعمل للإحالة على المكون المادي في نحو (٣٣ أ-ب):  
 (٣٣ أ) العولاد مصوغ من الحديد  
 ب) هذا الخاتم من ذهب صاف  
 ج) هذا الخمر من العنب

فسدو أن معنى المكون المادي في نحو:

- (٣٤) حاتم الذهب  
 توسع لمعنى الأصل (أو المصدر) في نحو.  
 (٣٥) خمر العنب  
 بناء على الرابط الاسعاري. المكونات المادية أصول (أو مصادر).

## 6.2. من الجزء المكون إلى الخاصه المميزة

يظهر من حمل مثل.

(36) أ) ماهي الصفات المكونة لشخصيته؟

ب) Let them see what you are made of

أن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في نحو:

(37) حديد السيارة

ومعنى الخاصية المعيرة في نحو:

(38) قوة الشخص

بناء على استعاره تصورية مفادها أن الخصائص (المميزة) أجزاء مكونة.

٨٠٠. من الممنوع أن يرى القريب

يبدو أن هناك رابط بين علاقته أسكبه وعلاقته القرابة في نحو (39):

(39) أس همد

أساسه استعاره تصورية مفادها أن الأقارب ملكيات، وندل عليها حمل نحو:

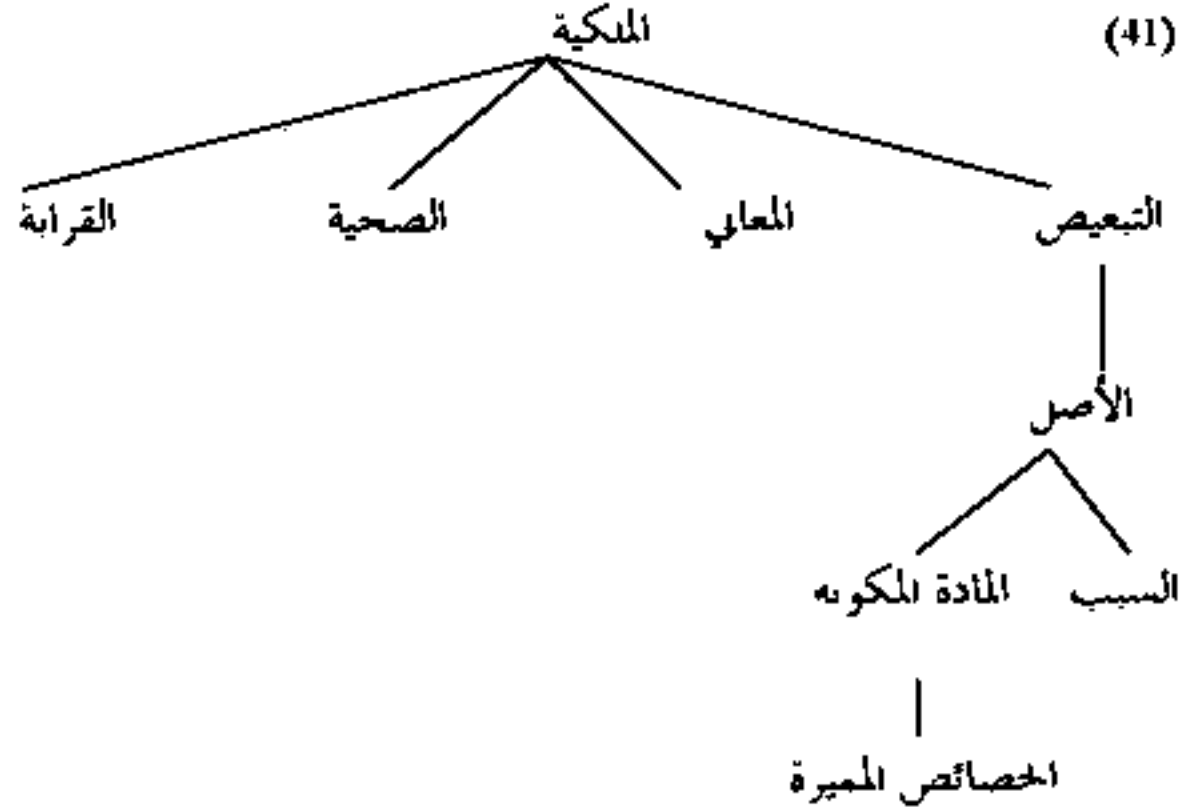
(40) أ) وهب ريد انه الحرب التحرير

ب) لا يملك عمرو أحوالا

ج) She lost her children in the accident

ترتبط مثل هذه الاستعارات، إذن، بخلف معاني آخر في الإضافة ببعضها

وبالمط المودجي. والنتيجة مقولة مبسطة من المعاني تقوم على مط مودجسي يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية. ويمكن أن نحمل ذلك في الرسم التالي:



ومما يظهر من خلال (41) أن المعالي ليست كلها مربوطة مباشرة بالملكية. لكنها كلها مبررة على أساس معنى الملكية باعتبار أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة واحدة.

## 3 خاتمة

بناء على أن دلالة البنية الإصافية تنح عن التأليف المشترك بين الاسمين المتصافين وتوجب النظر في خصائصهما الدلالية، أوردنا مجموعة من الخصائص المركزية منها الخصائص الصورية والتكوينية والعائيه والمعدية التي تعمل على تحديد نمط الاسم الذي يضاف إلى الرأس؛ فيكون تأويل المركب الإصافي قائما على ما يحققه المضاف إليه من إمكانات تسمح بما سببه خصائص الاسم الرأس، وهو إجراء يمكن من التفصيل في أنماط العلاقات الدلالية في السيات الإصافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقيدية، التي لم تغف بما فيه الكفاية عند سات الرؤوس وما يضاف إليها.

وفيما يخص العلاقات بين معاني الإصافه، افترضنا وجود روابط استعارية (أو تماثلات نصورية جزئية) تربط هذه المعاني بعضها من جهة، وتربطها بنمط نموذجي أساسه معنى الملكية من جهة ثانية وهو افتراض نخالف معانبات أخرى أوردت معاني الإصافه في شكل نواتج لا تربط بين عناصرها رابط.



## مراجع

- Deane, P 1987 English possessives. Topicality and the Silverstein Hierarchy *Proceedings of the Thirteenth Annual Meeting of the Berkely Linguistics Society* General Session
- Durieux, F 1990, The meanings of the specifying genitive in English, a cognitive analysis, *Antwerp Papers in Linguistics* 66
- Fassi Fehri, A 1997 Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structure *Linguistic Research* vol. 2. N° 2
- Jackendoff, R 1992, *Languages of the Mind*, MIT Press
- Langacker R 1991 Noms et verbes *Communications* 53.
- Nikifondou, V 1989 The Meaning of the Genitive A Case Study in Semantic Structure and Semantic Change Unpublished manuscript, University of California, Berkeley
- Pustejovsky, J 1995 *The Generative Lexicon* MIT Press
- Pustejovsky, J 1998. generativity and Explanation in Semantics A Reply to Fodor and Lepore. *Linguistic Inquiry* vol 29. N° 2

## المركب الاسمي والجهة

أنظروا، في هذا العرض، لثلاث مسائل ترتبط بعلاقة المركبات الاسمية بالتأويل الخفي للجملة. سأدافع عن تأييدية الجهة، حيث إن خصائص الأفعال تتفاعل مع خصائص الأسماء داخل الجملة في ساء التأويل الخفي. وسأبين ما يثبت التأويل الخفي من تغير بناء على ما يربط الخصائص الاسمية والخصائص المعية. وأعرض، أخيراً، أخباراً يسميها حساب التأويل الخفي، وهو حساب يسم بين سمات فعلية وسمات اسمية، ويستخرج عن هذا الحساب التأويل الخفي الملائم لهذا التأليف الذي يحترم البنية التركيبية للجملة كما هو متعارف عليها في الأدبيات.

### 1. الجهة تأييدية

نعرف الجهة بكونها "الطرق المحتمة التي يُطر بها إلى التكويس الرسمي الداحي للأوصاف" التي يصممها المحرر (كمري (1976) (Comrie). تتضمن الجهة تسيير، نحسب هذا التعريف أولاً، الطبقة الخفية للأوصاف

(the aspectual class)) وهي ما يقصد بالسكوبين الرمي الداحي للأوصاع؛ وثانيا، الأشكال الجهية (aspectual forms)، وهي الطرق المختصة لسطر إلى الوصع فالطفة الجهية هي ما عرف في الأدبيات بالمعنى الملامم للأفعال، أما الأشكال الجهية فهي المؤشرات الجهية التي تميز بين أشياء من فيل بداية الوصع أو نهايته أو وسطه، ومن فيل أحادية الوصع أو تكرارته، أو محدودية الوصع أو عدم محدوديته، إلخ. (انظر داوي (Dowty 52 1979))

وتميز الأدبيات الجهية عموما بين المحمولات الدالة على الحالات والمحمولات الدالة على الاحالات. ونصف الأولى أوصاعا ساكنة، فيما نصف الثانية أوصاعا ديناميكية أو انقبالية. وقد حاول فاندلير (Vendler 1967) النظر في هذا التقسيم وبيان أساسه اللغوي. وبناء على هذا، اقترح أربع مقولات جهية للأفعال مرتكزا على إمكان تساوقها أو عدمه مع بعض الأفعال الأخرى أو بعض الأرممة أو بعض الظروف الرسمية. ويصع الانتماء إلى نوع معين لعدد من الروائر المرتكزة على هذه الوقائع اللغوية.

غير أن مقولات فاندلير واجهت سؤالا جوهريا هو: ماذا تمسول هذه المقولات؟ فهل هي مقولات للأفعال، أم للمركبات الفعلية، أم للجمل؟ فقد لاحظت أعمال لاحقة أن هذه المقولات لا نصف الأفعال وحدها، لأن انتماء

فعل أو عدم انتمائه إلى مقولة معينة من هذه المقولات لا يقتضي الفعل وحده، بل يقتضي مفعوله أيضا (إن كان متعديا)، كما يقتضي عاكسها، إلى جانب مكونات اسمية أخرى. وقد ساهم هذا السؤال في قيام تمير، داخل الأدبيات الخفية، بين تناولين: تناول غير التأليفي والتناول التأليفي.

### 1.1. تناول غير التأليفي

ركز هذا تناول على خصائص الأفعال. ويمكن اعتباره محاولة لمهم كمية بناء المعلومات بصدد العالم. وقد اتبى هذا تناول لدراسة كمية وصف الأفعال لمعلومات الخارجية وبائتها في نحو للجهة. وقد اقترحت عدة تصنيفات على هذا الأساس، ومنها تصنيف فاندلير وكيني وداوتي. واستعملت عدة روائع من أجل مقولة الأفعال جهيا (وأبرزها رائع طرف المقدار الرمي، ورائع التدرج). ولعل أشهر تصنيف هو ذاك المعروف باسم "فاندلير - داوتي" الذي يقترح وجود أربعة أقسام من الأفعال:

(1) أ) عرف، أحب، مرض (حالة)

ب) سار، جرى (نشاط)

انظر، بصدد هذا التقسيم ورواؤه في العربية، انفاسي المهرى (1986) والنوكلي (1989). ولا يصف هذان العملان عدد هذا التقسيم، بل يقترحان تصنيفات أخرى بناء على معيار العربية

(ج) بي مترلا، كتب رسالة، رسم لوحة (إحار)

(د) مات، وصل ( إتمام). (فاندلير (1967)).

المشكل في هذا التصنيف أن الأفعال لا تسمى إلى صف فار، بحيث ستقل من صف إلى آخر.<sup>2</sup> فإذا كان المعلان "ذهب و"سار" شخصين يتدرجان في الرسم، فإنهما لا يتصممان نقطة نهاية الحدث، أما "ذهب إلى المتر" أو "سار ميلا" فسميان إلى مجموعة أخرى من الأفعال، وهي الأفعال التي تتضمن نقطة نهاية الحدث (وهي نقطة رسمه ما في الخط الرمي). غير أن "بي سدا"، التي تتضمن حد النهاية، تختلف عن "بي سدودا السدود" التي ليس من الضروري أن تتضمن حد النهاية. ولذلك يقال إن الأول يصف حدثا محدودا، أما الثاني فيصف حدثا ممتدا أو غير محدود

(2) أ) بي المقاول سدا السد

ب) بي المقاول سدودا السدود

والخلاصة أنه، في ظل هذا الساور، تنسب أفعال مثل "بي" أو "كسب" أو "سار" بين النشاط (الذي لا يتضمن حد كايه) والإحار (الذي يتضمن حد

<sup>2</sup> وهذا ما حاوره بوسويغسكي Pustejovsky<sup>1</sup> - برصد من خلال تصنيفه الذي يتضمن ثلاثة أصناف فصيحة (الحالات والسيرو. ب و لاسفالات) كما حاوره بي Tenn<sup>2</sup> - بدس جم يا من هذه لاسفالات، وخصوصا لاسفاد م لاسفاد ب (بحار ب

نهاية). وواضح أن هذا الالتباس إنما سببه المفصلة الاسمية (المفعول هنا)، وليس الفعل. وقد التجأ هذا التناول، في أعمال لاحقه، إلى مفاهيم من فيل المدرج والتأثر (الحرثي أو الشامل) وتعير الحالة، كي يرصد الاختلاف في علاقة كل فعل بموضوعاته. ويمكن أن نلخص أهم نتائجها في الجدول (3).

### (3) تصنيف الأفعال:

الدرج الحالة	غير الحالة	التأثر	
النشاط	+	-	
الإلحاح	+	+	موضوع داخلي
الإتمام	+	+	موضوع خارجي

### 2.1. التناول التعاملي (التأليفي)

يعاود الخلول (3) أن يبي تصنيفاً فارقاً لا مجال فيه لتعير أو الانتقال من صنف إلى صنف. غير أن الوقائع التي صفها أعلاه تبين أن أي تصنيف جهي يعني أن يكون مرناً، فبراعي علاقة الفعل بموضوعاته، ليس من حيث أثر الفعل على هذه الموضوعات (من تأثر وتعير حالة)، وإنما من حيث تدحيتها

في رسم المدة الرسمية للحدث. فإذا مـس تعبر ما هذه الموضوعات، حق ذلك بنية الحدث الرسمية هذا المعنى تعبر الجهة تأليفيه: إنها عبارة عن تأييد بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، وليس خاصية من خصائص الأفعال فحسب (انظر فير كويل (72) و(93) و(94) Verkuyl). ويشكل التفاعل بين الفعل والاسم نواة معطيات الجهة. فمصد التأويلات الجهة يسعى أن يسج عن هذا التفاعل بطريقة تأليفية، والاكفاء بوصف معجمي معين للأفعال لا يتيح وحده الحصول على التأويلات الجهة الملائمة.

## 2. التفاعل بين الفعل وفضله

توجد طريقتان، على ما يبدو، في تأثير مـس (المفعول) في البنية الداخلية للحدث الذي تنصمه الحملة:

(4) أثر مـس في الحدث:

أ) قد يأتي بنقطة نهاية الحدث،

ب) قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية.

لسطر إلى الحمتين (٦). إهما نصمان حدثا محدودا رسميا، ولذلك لا يمكن استساعة (٦ب)، لأن الطرفين غير المحدود "لمدة ثلاثة أشهر" لا يلائم الوصع

المحدود. وفي مقابل ذلك، تستساع البنية (٥أ) لأن الوضع المحدود لا يلائمه إلا طرف محدود من فيل "في ثلاثة أشهر". أما الحملتان، في (6)، فتصفان حدثاً غير محدود رمياً، ولذلك لا يستساع الطرف المحدود "في ستين". غير أنه بالإمكان تأويله تأويلاً محدوداً كذلك (والحملة (6ب) لها قراءتان في حقيقة الأمر).

(٥) أ) بي المقاول سدا في ثلاثة أشهر

ب) \* بي المقاول سدا ثلاثة أشهر

(6) أ) بي المقاول سدودا السدود لعدة سواب (أو سواب عديدة)

ب) \* بي المقاول سدودا/السدود في سنين (بقراءة معيبة، والخيطة إحالية).

نلاحظ أن الفعل لم يتغير وتغير التأويل، ولذلك فالفرق بين التأويلين الجاهلين (محدود غير محدود) يرجع إلى المفعول: فهي (5) تعرف كم المفعول ومقداره، أما في (6) فلا تعرف كنه بالضرورة.

ولسطر إلى (7)، نلاحظ أن "كتابة القصيدة قصيدة" تفيد جهة محدودة، أما

"كتابة الشعر شعر" فتفيد جهة غير محدودة:

(7) أ) كتب محمد قصيدة القصيدة

ب) كتب محمد شعراً الشعر



ما الفرق، إذن، بين "قصيدة" و "شعر"؟ "قصيدة" عبارة عن اسم محدود، أما "شعر" فليس كذلك، وهو اسم يدل على الجمع رغم أنه ليس جمعاً من الناحية - الصرفية (فهو مصدر). غير أن هناك فرقاً دقيقاً بين التعريف والتكثير. لسطر إلى (8) :

(8) أ) كتب محمد القصيدة في ساعتين سبع عديده

ب) كتب محمد قصيدة في ساعتين \* سبع عديده

نلاحظ أن التعريف قد يؤول هنا بأوبين: القصيدة العينية المحدودة، ولذلك يرد الطرف المحدود "في ساعتين"، أو القصيدة التي نعي الشعر عموماً، ولذلك يرد الطرف غير المحدود "سبع عديده". وهذا التنوع في التأويل يجسأ على التعبير الحوي بين "ال" العهدية و"ال" الجنسية. فالتأويل الأول عهدي، والتأويل الثاني جسسي.

نلاحظ كذلك أن (8ب) لا تتأ بالوفاة الوصفية نفسها ف "قصيدة"، بدون تعريف، لا يمكن أن تؤول إلا التأويل المحدود/المعدود (وكأنما لا تؤول "قصيدة" إلا التأويل العهدي، إذا فافهاها بتنوع تأويل "ال").

ولا يسحب هذا النوع في التأويل على (ب)، فسواء كانت الحمزة "كتب شعرا" أو "كتب الشعر" فالحدث غير محدود فيهما معا. فما الفرق، إذن، بين "قصيدة/القصيدة" و"شعر، الشعر"؟

الفرق في العدد. إما نقول "ثلاث قصائد"، ولا نقول "ثلاثة أشعار". ونقول "قصيدتان" ولا نقول "شعران" أو "ثلاثة أشعار" (إلا على التأويل أنواع من الشعر).

(8) أ) قصيدة، قصيدتان، ثلاثة قصائد... إلخ.

ب) شعر، شعران، ثلاثة أشعار... إلخ. (تأويل الأنواع).

ولنظر إلى (9):

(9) أ) جرى ريد ساعة/ \* في ساعه

ب) جرى ريد ميلا/ الميل في ساعة \* ساعة

ج) جرى ريد أميالا ساعه/ في ساعة

د) جرى ريد الأميال ساعة/ في ساعه

نرى أن الفعل الحدثي اللارم، في (أ)، له جهة الامتداد، وهذا معنى من معني

(9) ح) و (د)، أما (ب) فنصيف فيها "ميلا/ الميل" حد النهاية للحدث،

ولذلك يساوق هذه الحزمة الطرف المحدود، وليس الطرف غير المحدود.  
والحزمة (9ب) هنا أيضا معنى من معنى (9ح) و(9د).

لماذا نقول (9ح) و(9د) تأويلين (التأويل الأول محدود والتأويل الثاني غير محدود)؟ في التأويل المحدود يكون "أميالا" و"الأميال" اسمين معدودين محدودين، وفي التأويل غير المحدود يكونان غير معدودين غير محدودين يتصح هذا من خلال (10)<sup>1</sup>

(10) أ) جرى ريد ثلاثة أميالا في ساعة \* ساعة  
ب) جرى ريد الأميال الثلاثة في ساعة \* ساعة

فمق حصر التخصيص العددي، يصرف التأويل نحو المحدودية وألغى تأويل الامتداد بصورة واضحة. إذن، في تأويل (9ح) و(9د) على المحدوديه، تعد الأميال معدودة، وفي تأويلها على الامتداد تعد الأميال غير معدودة. أين يوجد الالتباس؟ هل نقول إن الجمع هنا منبس، أم نقول إن ما هو منبس هو الحد، أم إن التفاعل بين حصائيهما (الحد والعدد) هو الذي يؤدي إلى الالتباس؟<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أي القدماء ان لاسم في حد هو المزمزم (1994).

إذا كانت المعطيات أعلاه تتيح سوعاً في التأويل الجهمي، فإن بعض السياات  
نظل دائماً امتدادية بصرف النظر عن نوعية المصنعة الععبية، معلوده هي أم غير  
معلودة، معرفة هي أم مكره، بحيث لا أثر لهذه المصنعة على القراءة التي تحصل  
عليها وهذا يسحب على الأوصاع غير الدينامية، أي الحالات:

(11) أ) أحب محمد امرأة المرأة (\*) في ساعتين عدة سوات

ب) أحب محمد ثلاثة ساء الساء (\*) في ساعتين عدة سوات

نبي المعطيات أعلاه الوقائع التأليقة في الجهم. فالجهم تأليف بين حصائص  
أفعال وحصائص أسماء. ورعم هذا، فبعض الأفعال تؤول دائماً تأويلاً امتدادياً،  
ولا يرتبط تأويلها بما يوجد في موقع المفعول (انظر (11)). وهذا يفودنا إلى  
اعتبار النوع الأول من الأفعال نواة لتغير التأويل الجهمي في الخمسة. ومن هنا  
سننتج ما يلي: يوجد طرق مسوعة في استقاق القراءة الامتدادية (غير  
المحدودة)، بيد أنه لا توجد إلا طريقة واحدة واضحة في اشتقاق القراءة  
المحدودة، بحيث إن هذه القراءة تتطلب وجود نوع معين من الأسماء إلى جلب  
الأفعال. ولذلك فالأفعال ليست محدودة بداتها.

ويبدو أن القراءة المحدودة راجعة جزئياً إلى نظام الحدود (Determiners).  
فهي العائات التي لا تنصص حدوداً محققة بم السجوء إلى آليات أخرى في

بناء القراءة المحدودة في مقابل القراءة غير المحدودة. فهي السندية تعبر التمايزات الإعرابية عن التمايز بين القراءة المحدودة والقراءة الامتدادية:

Tuula rakensi talo-a (أ) (12)

بعضي - منزل/المنزل بني نولا

( كانت نولا بني منزلا، المنزل (قراءة غير محدودة، متدرجة))

Tuula rakensi talo-n (ب)

نصب منزل/المنزل بني نولا

بنت نولا منزلا / المنزل (قراءة محدودة) ( شملت (Schmitt 1996) .

بيت لنا المعطيات (9-10) أن المفعول قد يؤثر في الحدث الذي يصعب العمل، بحيث نحده (يصع حد هأيته). وهذه هي الخاصية (4أ) أعلاه والخاصية الثانية التي تميز المفعول في هذه السياقات أنه قد يؤثر على نمط الحدث، إذ إنه قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية منفصلة (وهذه هي الخاصية (4ب) أعلاه). وهذا يصير بالإمكان النظر إلى الحدث بوصفه أجزاء، أو بوصفه كتلة واحدة لا يقبل التجزئة

لسطر إلى (13):

## (13) أ) شربت كأسين

ب) شربت ماء

بما أن "ماء" اسم كنية (وليس له إجراء فردية)، فإن (13ب) لا يمكن أن تقول بوصفها تتضمن إجراء فرعية من شرب الماء. وهذا خلاف ما يوجد في (13أ)، حيث إن "كأسين" اسم له إجراء مفصلة (كأس وكأس)، ولذلك تقول البنية (13أ) بوصفها تتضمن أحداثاً فرعية من شرب الكأسين (شرب الأول ثم شرب الثاني). والسبب في هذا الاختلاف في التأويل أن مفعول "شرب" في (13أ) معدود، أما مفعول "شرب" في (13ب)، فعبر معدود. ومن هنا، فإن فاسية الحدث للتحريء ضرورة في فهم الجهة، وفي فهم إسهام الاسم (المفعول) في تحديد هذه الجهة.

ويمكن أن نعرض أن خاصية وضع حد النهاية إنما راجعة إلى نظام التعريف، التذكير في المفعول، وأن خاصية تحريء الحدث إنما راجعة إلى نظام العدد في المفعول. وقد تتطافر الخاصيتان (والظاهمان)، فحصل عنى تأويل تحريئي معدود، أو لا نحصل عليه، بعد لسماح المتألفة

## 1.2. حدود

يمكن أن نعامل الوقائع أعلاه من خلال العريصين التاليين:

(أ) إذا كان من الواجب وصف الأفعال بسمة معينة تعالق سمات الأسماء، فإن سمة الأفعال غير محدودة، فهي نشأ أسماء الكتل في كونها لا تفيد أجراء فردية مفصلة. وهذا الافتراض يخالف لعدد كبير من الأعمال في الجبهة، التي حدوث أن سي نوعا من التواري بين الأفعال والأسماء، فافترض أن الأفعال مثل الأسماء، إما دالة على الكثرة وإما دالة على الأفراد.

(ب) وإذا كان هذا صحيحا، فإن الأسماء هي التي لها خاصية الأفراد (individuality) (وهذه هي السمة التي يسعى أن تعالق سمة الفعل في إطار حساب معين). والمحدودية تنح عن الأفراد الذي يفيد بعض المركبات الاسمية (انظر الفرق بين (أ8) و(ب8)، وبين (أ13) و(ب13)، مثلا).

وهذا، فإن فرض السمة التحريرية على الحدث، أو تعدد التفسيقات من أجل تحديد نقطة نهاية الحدث، يسعى أن يرجع فيهما إلى الأسماء. وهذا معناه

أن التأليمية تحترم النظام الشجري داخل المركب المعني، وتحترم بناء الشكل التركيبي عموماً.<sup>4</sup>

ولكن، ما هي أدلتنا على أن الأفعال مثل أسماء الكثر؟ الدليل على ذلك سنوك "كثيراً" فهذا الطرف السور يمكن أن يظهر مع أسماء الكثر وليس مع العبارات المعدودة:

(14) أ) شرب الطهر كثيراً من الحليب

ب) # أكل الطفل كثيراً من الدجاجات

وقد يظهر هذا السور مع أفعال موصوعها اسم كثة، وليس مع أفعال موصوعها اسم معدود:

(15) أ) شرب الحليب كثيراً

ب) # أكل الدجاجتين كثيراً

<sup>4</sup> وهذا يذكرنا بجهود الدلالة لأرون في النحو النوندي، وما عرف عبد الحميد الصاعدي الذي اقترحه كاتز

وفودور (1963) Katz and Fodor



و "كثيراً" لا يعتد؛ وإنما ينتقي محمولات مسجمة، محمولات تراكمية. ونعي بالتراكم أن حاصل حدثين من ( شرب الخيب )، مثلاً، يظل دائماً "شرب الخيب" أما حاصل حدثين من "أكل دجاجين" فهو "أكل أربع دجاجات". ولذلك لا يُعتبر الحدث في (ب) مسجماً، لأن له بية تحريرية أما الحدث في ( 15أ) فحدث مسجّم (تراكمي).

خلاصة الأمر أن الأفعال قد نقل أن يضاف إليها في مدتها الرسمية (= الأعمال)، أو لا تقبل أن يضاف إليها (= الحالات). ونحمل النوع الأول من الأفعال السمة [ + أصف إلى ]، فيما يحمل النوع الثاني السمة [ - أصف إلى ]. والأسماء هي التي تصيف أو لا تصيف. فهي تصيف إذا كانت تعيد كمية مخصوصه مما تحيل عليه، ويكون لها السمة [ + كم ]، ولا تصيف إذا كانت لا تعيد كمية مخصوصه مما تحيل عليه، ويكون لها السمة [ - كم ]. وساءا عليه، مقررص، سعا لغير كويل (1995)، ما يلي

(16) افتراضات:

- أ) الأفعال: [ + أصف إلى ] (فاسه غير فاسه لأن نُحدّ)
- ب) الأسماء: [ + كمية ] (تعين لا تعين كمية مخصوصه)
- ج) تتفاعل السمات (أ، ب) في إطار حساب ينسج السأويلات الخهية الممكنة.

لا يمكن لهذا الحساب، الذي يفرض وجوده بين السمات الفعلية والسمات الاسمية، أن يقوم إذا لم نحدد وجه التعددية (أو الفردية) في المركبات الاسمية.

لنفرض أن كل السمات الواردة في التخصيص الحهي سمات دلالية، فما هو دور التركيب؟ فالإضافة إلى سمات التطابق (theta-features) التي ندخل في [ + كم]، هناك خاصية تركيبية مهمة تتضمنها (16): إن جهة التعددية تحتاج إلى سمه دلالية اسمية [ + كم] وإلى سمه دلالية فعلية [ + أصف] ولكي نحصل على هذا يعني أن "يرى" كن من الاسم والفعل بعضهما البعض، كما أنهما سيشكلان المسار الرمي للحدث. إن ما يعني أن نعرفه هو: كيف يسمح النسق للفعل والاسم بأن "يريا بعضهما البعض"، وكيف يقع التأليف مركباً؟

يقول شومسكي (1993) إنه على السمات الوظيفية لكيانات المعجمية أن تُفحص في الإسقاطات الوظيفية، مما أنه لا يمكن أن تُسوّع في موقع محتل بدءاً في التعنيل. إذن، إذا وُجدت سمات مجردة في إسقاط أعني معين أو في رأس



نحيث ترى سمة [ + أصف ] في العمل سمة [ + كم ] في الاسم. وقد لا نراها إذا ورد التعريف:

(19) أكتت الثلاث مورات

نحيث تكون للحدث هاية، والتجريء لا يكون واردا، لأن العسدد حجه التعريف. ويمكن أن نترجم هذا الحجب من خلال فاعلة صعود السور التي اقترحها ماي (1985) May .

ويمكن أن ننحص الإمكانين في (21) و(22)، وهما قراءتان مطلقتان ممكنتان للنسبة التركيبية (20):

(20) [حد |س |عدد]]

(21) [حد |س |عدد]] (عدم صعود العدد كي يقرأ مطلقيا)

(22) [عدد ي |حد |س |عدي]] (إمكان صعود العدد كي يقرأ مطلقيا)

إما نخلص هرقا واصحا بين (23) و(24).

(23) رقت الكاتبة رسالتين

(24) رقت الكاتبة الرسالتين

فالجمعة الأولى تركز على عدد الرسائل التي رقتها الكاتبة، أما الجمعة الثانية فتركز على يحمل ما رفته الكاتبة، وإن كان عدد هذا المحمل واصحا. فالعدد

في "الرسالتين" لا يراه الفعل، وإنما هو معلومة يعيها الاسم وحده. إن الفعل يرى محدودية "الرسالتين"، ولا يرى تحريئ "الرسالتين" للحدث. ولذلك، فهذا الناس تأويل "ال" لا يرجع إلى هذه الأداة بداتها، وإنما إلى السياق الذي تورد فيه. وهذا السياق هو م س:

(25) ال [س ——— ]

ولأن العبارات الاسمية ترسم إحالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء (أي باعتبارها تتضمن مجموعة من المعنومات "الصرفية" مثل الحد والعدد والخمس)، فإنه يسعى أن يعبر "ال" متعديا إلى مركب عددي وليس إلى س. وهذا التفریق أساسي، فالمركبات الاسمية نفسها يمكن أن تكون مسورة من خلال أحد مكوناتها الصرفية. وإذا كان م س سية مسورة فإنه يحق أن يعبر القيمة [معدود] (التي تشير إلى بواقر العدد في م س أو عدم توافره) بسمة تخيل عى هذا التقابل القائم مع سياقات الأحداث، ولذلك يمكن سي السمة المتغيرة [فرد] التي نحدثا عنها أعلاه.

وانطلاقا من هذه الملاحظات، يمكن أن يصدر المبدأين التاليين:

(26) يسمى رأس م س الكيان (س) أما الحد (ح) فيراف محدودية م س والعدد يجرئ الحدث.

(27) ينبغي أن يتضمن المركب الحدي سمة العدد، والحد يحجبه أو لا يحجبه.

## 3 التآليف

(أ) من جهة الحدث: تميز الأفعال بواسطة السمة  $[+ \text{أصف}]$ ، وهي سمة تميز عموماً بين الحالات  $[ \text{أصف} ]$  والأعمال  $[+ \text{أصف}]$ . وهناك دالة نصيف وحدات نفس الحدث. إنها عبارة عن دالة لتوالي:

(28) مدة رميه  $\rightarrow$  فاصل، حيث فاصل =  $\{ (0, 0), (0, 1) \}$ ،  $0$  تنتمي إلى  $0$

ونحدد هذه الدالة كالآتي:

(29) كل فاصل ينتمي إلى مدة رميه، إذا كان فاصل =  $\{ (0, 0), (0, 1) \}$ ، دالة (مدة) =

$\{ (0, 1+0) \}$  (حيث مدة  $r$  هي ما يستغرقه الحدث من زمن، وحيث مدة مدة فرعية، أو جزء منها).

تقول الدالة ما يلي: كلما كان لدينا  $(0, 1+0)$ ، فإن المعنوية  $0$  يتم الاحتفاظ بها. ونفس الكيفية تتم الأمور إذا كان لدينا  $(0, 2+0)$ ، حيث يتم الاحتفاظ بالمعنوية  $(0, 1+0)$ .

(ب) من جهة الاسم: تمايز الأسماء ترميزها لسمه المتغيرة  $[+ - \text{كم}]$ ، التي تعني "كمية مخصوصه من". وهذه سمة لتفاعل نظام الحدود مع نظام العدد. فإذا وجدت معلومات حول كم  $m$  س، ولنكر العدد "ثلاثة، أو نحذف الأشكال الصرفة الدالة على العدد، فإن  $m$  س يؤول بوصفه  $[+ \text{كم}]$ ، وإلا أول بوصفه

[ كم ]، ويذكر أن اسمة [ + - كم ] سته بر كيبه مطفيه، وليس سمة معطاة بدءا

#### 4. أحياز التأليف الجهي

إذا صح ما ذهبنا إليه أعلاه، فإن الجهه لا تمك أن تُنْشور إلا من خلال أحياز (وعلاقات داخل هذه الأحياز) وبمترص وجود ثلاثة أحياز تتطافر فيها المعلومات الجهية:

1.1. حير التأليف الجهي الأول: م - ف - و / + أصف إلى / س / + كم /

سمي حير التأليف الجهي الأول جهة داحيه. ويخص هذا الحير لمدأ الإيناب، الذي يصر على ضروره حمل السمين، المعنية والاسميه كليهما، لقيمه الإيناب:

(30) خصص المحدوديه لمدأ الإيناب

إذا كان المفعول يساهم في ساء جهه الحدث من حيث رسم حد الهاية أو من حيث تقسيم الحدث إلى أجزاء فرعيه، فإن معنى هذا أن الحدث يسلك

مساراً واحداً في التحقق بالنظر إلى المفعول ولكي يكون القراءة محدودة،  
يسعى أن يتحقق مبدأ الإيجاب (= ستا الفعل والاسم كثنائهما قيمتهما  
إيجاباً) وسرى أنه، في الأخير الثاني، قد رسم عدة مسارات لحدث (بعداد  
الحدث).

#### 2.4. حير التأليف الحكي الثاني: م + م + م (جهة خارجية)

يسهم الموصوع الخارجي (الفاعل) بدوره في بناء جهة الحدث من حيث  
بعداد هذا الحدث، وليس من حيث تسميته (به تسميم خارجي، إذا أردنا)  
ويدخل في هذا الفرق بين التأويل الوريي والتأويل الجماعي. لسطر إلى الخمسة  
(31):

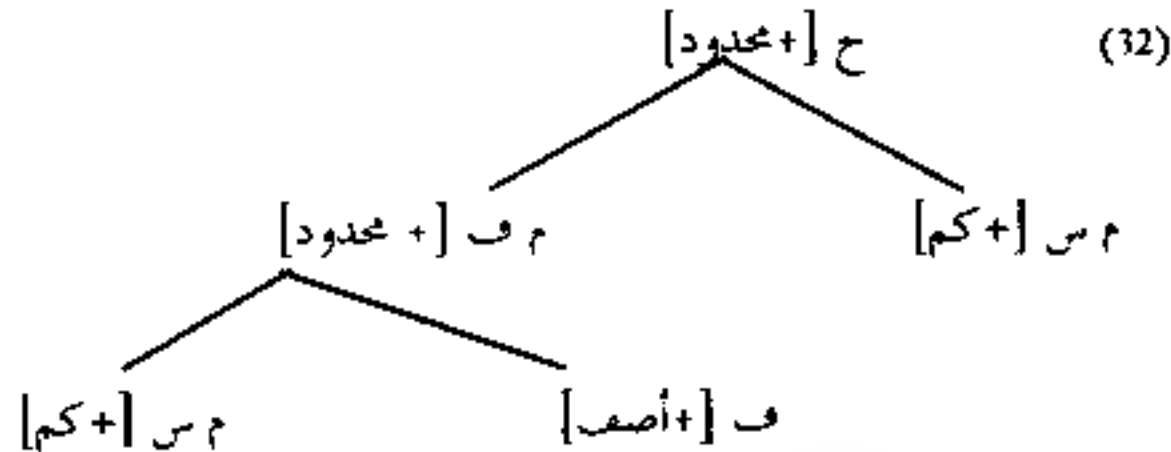
#### (31) أكل الأطفال نحاتين

تؤول هذه الخمسة تأويلين، إما أن كل طفل من الأطفال أكل نحاتين (وهو  
التأويل الوريي)، وإما أن كل الأطفال شركوا في أكل نحاتين لا غير  
(وهو التأويل الجماعي) وقد بب عدة أعمال أن هذين التأويلين يشكلان  
صورتين منطقيتين مختلفتين.



يشكر الخير الأول والخير الثاني سلسلة جهية، وتقوم هذه السلسلة بحساب  
المعلومات الجهية التي يقدمها المفعول والفاعل. ويدخل هذا الحساب في إطار  
صعود السور الذي يدعمه اللاتواري القائم بين الفاعل والمفعول (كما هو  
معروف في الأدبيات)

ويرصد الساء الشجري التالي ما أسماه:



ومعلوم أن الحمة التي يرد فيها الفاعل اسما مفردا (في حمة تتضمن موضوعا  
داخليا) لا يمكن أن يقول عنها إنها تقول جماعيا أو نوريعة، ومثال ذلك  
(أ33). أما الحمة التي يرد فيها الفاعل اسما جمعا فيمكن أن تقول تأويلا جماعيا  
أو نوريعة (وهذا يشبه إلى حد بعيد براكب الأسوار عند ماي) ومثال ذلك  
الحمة (ب33) التي قد تفيد أن الأطفال اجتمعوا في إشعال شعة واحدة أو تفيد  
أن كل طفل من الأطفال المعيين أشعل شعة (أي عدة شموع).

(33) أ) أشعل الطفل شعة

ب) أشعل الأطفال شعة (تأويل جماعي أو تأويل نوريعي)

غير أنه لا يمكن أن نقول هذا بصدد جمل مثل (٦٤ب). فالمفعول في الجملة (٦٤ب) يؤول بالضرورة على الإحالة الحرة، بحيث لا يكون الألفُ أوف القصيرين، بل أوف غيرهم. أما (٦٤ح)، ذات المفعول الجمع، فالإمكان أن تؤول على الإحالة الحرة أو على الإحالة المشتركة، بحيث قد تكون الأوفُ أوف غير القصيرين أو أوف القصيرين. وحين تؤول على الإحالة المشتركة لا يمكن أن تؤولا إلا تأويلا توريعيا

(٦٤ أ) جدع القصير أوفهم

ب) جدع القصيرون أوفهم

ج) جدع القصيرون أوفهم

هذا، لا يمكن أن ترصد التفاعل الجهي بين الماعل والمفعول بدون الإساه إلى العلاقة المطفية التي تجمع بينهما، مثل العلاقة السورية (كما رأينا في (٦١))، أو العلاقة الدالية (مثل علاقة الجزء الكل، أو ما يسمى بالملكية الثابتة أو الملاممة في (٦٤)) ومن هنا ضرورة احترام المبدأ (٦٥):

(٦٥) يتم الحساب الجهي مع احترام العلاقة الإحالية والدالية بين ما ومف

(ب) يأكل ريد الدجاجة (تأوين السدرح بالنظر إلى رمى السقط)

[illegible]

حين تأتي صيغة "يفعل" في اللغة العربية تنسب بين قراءة الحاضر المتدرج وقراءة العادة أو القراءة اللارمزية النوعية، وهذا الالتباس لا يحصل مع أفعال دالة على الحالة، ومعنى هذا أن التدرج يشترط السمة [+أصِف إلى] في الأفعال، مع العلم أن هذه الأفعال تخص للناس. غير أن هذا الالتباس قابل للحساب. والقراءة الدرجية لا تتحقق في (36أ) رغم أن الفعل يحمل السمة [+أصِف إلى]، ذلك أن الاسم الذي يساوقه يحمل السمة [كم]. أما (36ب) فتحقق قراءة التدرج لأنه، إضافة إلى حمل الفعل سمة [+أصِف إلى]، يحمل الاسم السمة [+كم] فكيف حصل على قراءة التدرج يعني أن يحمل الفعل سمة: [+أصِف]، وأن يحمل الاسم سمة [+كم]. وبذلك حصل إلى (37):

(37) تأويل التدرج مشروط بمبدأ الإيجاب

وهذا، يتضح أن قراءة التدرج لا تتحقق إلا بصورة تأليمية، خلافا لما اعتمد في الدراسات الخمية الأولى التي كانت تعتبر التدرج خاصية غير مشتقة، مما دعاها إلى اعتمادها رائدا أساسيا في تصنيف الطبقات الخمية للأفعال (انظر الجدول (3))

## المراجع

- ابن هشام، جمال الدين، معني النيب عن كتب الأعراب، حققه مارن المبلوك  
ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط. 5، 1979  
التوكاني، نعيمة: 1989، خصائص المشتقات الجهمية، اسم المعول نموذجاً،  
ددع، كلية الآداب، بمسبك، الدار البيضاء.
- جهمية، عبد المجيد: 1996، الحدث في المعول، في السابيات المقارنة والنوعات  
المعربة، إعداد عبد القادر العاسي الفهري، منشورات كلية الآداب  
بالرباط.
- العاسي الفهري، عبد القادر: 1985، السابيات والنوعات المعربة، دار توبقال،  
الدار البيضاء.
- العاسي الفهري، عبد القادر: 1986، المعجم العربي، دار توبقال، الدار البيضاء.
- العاسي الفهري، عبد القادر: 1990، الساء المواربي، دار توبقال، الدار البيضاء.
- المرروفي: 1994، أبو عني: 1994، أنساط الشمول والعموم، تحقيق حنيل ابراهيم  
العطيه، دار الحيل، بيروت.

## المراجع الأجنبية

- Abney, S 1987, *The Noun Phrase and its Sentential Aspect*, Ph. D. Cambridge
- Chomsky N 1993 *A Minimalist Programm for Linguistic Theory* ms. MIT
- Comrie B 1987 *Aspect* Cambridge Cambridge University Press
- Dowty, D 1979. *Word Meaning and Montague Grammar* Dordrecht, Reidel
- Fassi Fehn, A 1993 *Issues in the Structure of Arabic Clauses and words* Kluwer Dordrecht
- Fassi Fehn A 1997 *Arabic Adverbs. Recherches Linguistiques* vol 2, N1
- Jackendoff R 1992. *Semantic Structures* Cambridge, MIT Press.
- May R 1985, *Logical Form Its Structure and Derivation*. Cambridge, MIT Press
- Pustejovski J 1989 *The Geometry of Events* In C. Tenny (ed), *Generative Approaches to Aspect* Cambridge. MIT Lexicon Project
- Schmitt, C 1995, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*. Ph. D. University of Maryland
- Tenny C 1987, *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph. D. MIT
- Tenny C 1994, *Aspectual Roles and the Syntax Semantics Interface*, Kluwer Dordrecht
- Vendler, Z 1967 *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca, NY
- Verkuyl H 1972, *On the Compositional Nature of Aspects*, Kluwer Dordrecht
- Verkuyl, H 1995 *Aspectualizers and Event Structure* OTS Working Papers, Utrecht University



## تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء في اللغة العربية<sup>1</sup>

### 1. مدخل: تأثير الأسماء في جهة الحدث

عُرف في أدبيات الجهة أن الأحداث التي تعبر عنها الأفعال تكون إما أحداثاً ممتدة في الزمن أو أحداثاً بسّية امتدادية،<sup>2</sup> كما عُرف أيضاً أن

---

1- د. مكي كمال، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي  
2- كور عبد الحارث، "الاسم في اللغة العربية"، ص 10. سبدي  
3- محمد عليم، "عند الفاعل كذا"، ص 10. سبدي  
4- خصوصاً في اللغة العربية في المثال

5- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي  
6- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي

7- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي

8- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي  
9- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي  
10- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي

11- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي

12- عند المصنفين، "تأثير الأسماء في اللغة العربية"، ص 10. سبدي



كمية مقدار الموضوع الاسمي في الجملة تؤثر في جهة الحدث فقد اسه  
 هر كويل (1972) إلى أن الحدث الممتد في الزمن تعبر جهته بحسب المركب  
 الاسمي المفعول الذي يظهر معه في الجملة. وقد تكون جهة الحدث هي  
 النشاط.<sup>2</sup> إذا ظهر معه اسم كنه، كما في (1):

(1) عَتَّ هَذَا الْعَاءُ الْأَنْدَلَسِي

ونكون جهة هذا الحدث نفسه نشاطاً تكرارياً إذا ظهر معه اسم معدودٌ عملية  
 عن جمع غير محصص:

(2) عَتَّ هَذَا عِلَّةٌ أَعْيَات

ما يدل على وجود الامتداد في (1) هو قبول هذه جملة بامكان التعليل المثال على أساس ان من الذي يعبر عنه  
 بالحرفين "ع" و "ي" .

(3) كتب زيد إلى رسالة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة . لا يصح الجمع في (2) من هذه المعاني

(4) تصحرت القملة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة (انظر سوها (1997) او (998) (أ)، انظر كذلك  
 قندم (1967)، وكريمي (1976)، ولايتز (1977) من بين آخرين)

اقترح قندم (1967) أربع طبقات عملاقة على اتجاه هي نوع هذه الأفعال هي 1 حالات 2 لأسطة  
 ونقسم لأسطحة إلى قسمين الإحالات (التميمات) ، وتختلف لأسطحة عن الحالات في كون الأسطحة تمتد بين  
 رمية ذاتية، أما حالات فليست لها مثل هذه البنية وتعتبر حرة، حيث للحالات بداية ونهاية واضحة في  
 الزمن، خلافاً لأسطحة هي تمتد بداية واضحة في الزمن، والتي تكون لها نهاية فهي إما حالات أو تميمات  
 وتختلف الإحالات عن التيمات بالامتداد الواضح في الزمن خلافاً للتميمات التي لا تمتد هذا الامتداد أو أنها  
 تمتد امتداد قصير جداً يصعب ضبطه

وتكون جهته إنكاراً إذا ظهر معه اسمٌ معدودٌ دالٌّ على المرد، أو على الجمع  
المحصص

(٣) أ) عت هـ أعية

ب) عت هـ ثلاث أعان

ويعتقد كثير من اللسانيين المشتعين بالجهة أن جهة الفعل تأنيبه يساهم  
فيها المفعول والمفعول الذي يظهر معه في الجملة،<sup>٣</sup> وهم في هذا لا يختلفون عن  
هر كويل. ويعررون اعتقادهم بالقول إن طبيعة المفعول تعبر جهة الحدث الذي  
يعبر عنه الفعل، وذلك نحسب ما إذا كان هذا المفعول اسم كنه أو اسماً  
معدوداً؛ فإذا كان اسم كنه كان الحدث لا محدوداً، وإذا كان اسماً معدوداً  
كان الحدث محدوداً.

ولا تقصر التأنيبه على الأحداث الممتدة في الزمن، بل تشمل أيضاً  
الأحداث التي ليس لها امتداد واضح فيه. فقد اتبه هر كويل (1972)، كذلك،  
إلى أن الحدث اللحظي تعبر جهته بالنظر إلى المركب الاسمي المفعول الذي  
يظهر معه. فهو يدل على الإتمام إذا ظهر معه مفعول عماره عن اسم معدود  
مرد:

نظر بي (1994) لم يد من النقصان، م كتب جمعة (1994).

## (4) لاحظ ريد (ال) خطأ

ويصير دالاً على جهة الإتمام أو جهة السقوط إذا ظهر معه اسم كنية

(5) أ) يجرّ الماء (من الصحرة)

ب) يجرّ الماء (من الصحور)

ويصير دالاً على جهة السقوط أو التكرار إذا ارتبط هذا الحدث باسم معدود دال على جمع غير محصص.

(6) لاحظ ريد عدة أخطاء

ويصير دالاً على جهة الإحار إذا ظهر مع اسم معدود دال على جمع محصص

(7) لاحظ ريد سه أخطاء

لو حظ أبصاراً أن جهة الحدث تعبر حسب المركب الاسمي الفاعل الذي

يظهر في الجملة؛ فقد اسه عدد من السابيين إلى أن كمية مصدر المركب

الاسمي الفاعل تؤثر في جهة الحدث النحوي بنفس الطريقة التي يؤثر بها

المفعول فهي جهة الحدث مع نفس الحدث. لنقارن (4) و(6) و(7) بكل

من (8) و(9) و(10) على التوالي:

(8) عمر المتسابق حظ النهاية

(9) عبر عدة مسابقي حظ النهاية

## (10) غير ستة متساقيين حط النهاية

بيد أن الأمر يختلف في الأفعال الإندادية. فهذه الأخيرة يمكنها أن تدل مع الفاعل الجمع على مواقف متعددة، ويمكنها أن تدل على موقف فردي. فحين نعطي قراءة توريقية لفاعل نحصل على تعددية الحدث، وحين لا نعطي هذه القراءة لفاعل لا نحصل على التعددية.<sup>4</sup>

(1.1) أ) عَتَّ (ست) ساء العناء الأندلسي

ب) عَتَّ (ست) ساء علداً من الأعالي

ج) عَتَّ (ست) ساء أعية

د) عَتَّ (ست) ساء ثلاث أعيا

المفعول به في (11أ) كنية، وفي (11ب) جمع معدود غير محصص، وفي (11ج) مفرد معدود، وفي (11د) جمع محصص. ونظّل الدلالة الحثية هي نفسها في كل من القراءة التوريقية والقراءة اللاتوريقية لفاعل. فجهة (11أ) هي الشاطئ، وجهة (11ب) هي الشاطئ التكراري، وجهة (11ج ود) هي الإخار. بيد أن التكرارية حاصلة في القراءة التوريقية لأنها يمكن أن تصور أن الحدث صدر من أكثر من فاعل واحد، وبذلك يكون قد تكرّر حصوله.

<sup>4</sup> نظر جرحه (1994) وبي (1994)

تقودنا كل هذه الملاحظات إلى السؤال عن سبب تأثير الأسماء في الأحداث التي تظهر معها في التركيب. وتعتبر آخر نقول لماذا تُسقط الأسماء هندستها المصائية على هندسة الترمية في الأحداث، حيث يصير هندسة هذه الأخيرة مصافقه هندسة الأولى؟

## 2. التناظر بين أعماط الأوضاع وطبقات الأسماء<sup>5</sup>

لاحظ المشعرون بأداس الخيه وجود تناظر بين المحمولات الدالة على الأحداث (= الإتمام والإحار) والأسماء المحدودة، كما لاحظوا كذلك وجود تناظر مشابه بين المحمولات الدالة على الحالة ونسك الدالة على السيرورة (= النشاط) وأسماء الكنه.<sup>6</sup> وقد أشار بيسن (1969) إلى أن هذا التناظر بين الأفعال والأسماء يعني من الناحية السحوية أن معاني الأسماء ومعاني الأفعال

عقيد، لأنه صاغ (جمع + صاع + حلال + لحد + صبح + يعرف كيري (1976)، بوصف شخصه  
بوصف الذي يعين سيرة. يعود أن بعضه محددة هذه حسب لا يستصع سيرة. رد أن سيرة بعدد اسم  
وصف (الحدود ولا تحت مثل هذه النقصه + يصعب أن تحد لكل (الحدود، أن أن يعرف في به بعضه  
هو بيبي (1994) «أن هذه دية المصائية + هذه دية "ميه سينا" مو يان في عدد جواب تحت التوري  
عائنه — معدود كتفه بالنسبة، الاسم + معدود (الحدود بالنسبة، الأفعال بوز معرفة ف جديد»

جميعاً تتضمن العدد.<sup>7</sup> ووافقه في هذا موريلاتوس (1978) الذي يرى أن تصور الأحداث والأشياء باعتبارها مواقف وكيانات قابلة للعد.<sup>8</sup>

ودهب رابروي (1988) إلى أبعد من هذا حين رعم أن الإنسان يمتلك إوالبات معرفية متطابقة، وهي إوالبات تطبق على الأسماء وعلى الأفعال. فكلما الوعين يتأسس على معرفة إنسانية عامة تسمح للإنسان بتصوير الكيانات والأحداث باعتبارها فردية أو باعتبارها كتلة.<sup>9</sup>

وتشبه هذا التناظر ما لاحظته العاسي المهري (1990) من توارٍ بين البنية التركيبية للأفعال والبنية التركيبية للأسماء والصفات في اللغة العربية باعتبارها لغة اشتقاقية. فقد أتت أن هناك توارياً بين البتين على المستوى التركيبى، وأن المتكلم العربي يستعمل القواعد نفسها حين يريد إنتاج إحدى البتين مع مراعاة بعض الخصوصيات القبلية التي تتميز بها كل بنية. وهذا التحليل يجد سنداً في مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يصر على أن المتكلم باللغة لا يملك، في الواقع، سوى عدد قليل من القواعد، غير أنها قواعد منجدة بشكل قوي.<sup>10</sup>

<sup>7</sup> نصر بوسو، (199).

<sup>8</sup> نفسه

<sup>9</sup> نفسه

انصر العاسي المهري (1990).

## 1.2 تناظر الأحداث والأسماء المعدودة

هناك تناظر واضح بين الأحداث المحدودة (= الإنجازات والإنجازات) والأسماء المعدودة؛ فقد لاحظ موريلاتوس<sup>11</sup> (1978) أن الأحداث المحدودة حين يتم تسميتها تتحول إلى أسماء معدودة. وهكذا يصير الحدث الإنجازي والحدث الإنجازي حين التأسيس اسمين قابليين للعد، وقابلين لأن تدخل عيهما أسماء العدد التي تقوم بتخصيصهما. ولا يحدث مثل هذا في الأحداث اللامحدودة (=الحالات والأشياء) فهي حين تؤسّم لا تكون معدودة، كما أنها لا تقبل أن تُخصّص بأسماء العدد.

(12) أ) أكل ريد (التماح) ثلاث مرات	←	عاز	ثلاث أكالات
ب) اصبح الوصف ثلاث مرات	←	مقام	ثلاثة اصحارات
ج) أحب ريد (هكذا) ثلاث مرات	←	حالة	ثلاث حبات
د) سارت هدي هذا الطريق ثلاث مرات	↔		*ثلاثة سيرات <sup>12</sup>

تؤكد كل من (12د و ج) أن الحالة والنشاط لا يتحولان إلى اسمين معدوديين حين التأسيس. وإذا استعربنا تعابير السحاه العرب القدماء بقول إن مصدر المرّة لا

<sup>11</sup> بورد بريسون (1991) الأمثلة الآتية من اللغة الإنجليزية

(1) a. Vesuvius erupted three times → There were three eruptions of Vesuvius  
b. Mary Captized the boat → There was a captizing of the boat by Mary

<sup>12</sup> قد يجد البعض من "أحب" مصدر مثنى حين، مبيد، بيد أن هذا لا يصح. لا يعني العدد وإنما الموضع

بأنّيهما ومعنوم أن مصدر المرة، في اللغة العربية، مصدر يؤكّد الحدث الأصلي في الحملة بالإضافة إلى أنه يدل على عدد حصول هذا الحدث، وبذلك فهو يُثنى ويُجمع.<sup>13</sup> وذكر السحاه العرب القدماء أن مصدر المرة لا يكون إلا من الأفعال الدالة على حدث حسي، أما الأفعال الدالة على حدث مجرد فلا يكون منها هذا المصدر<sup>14</sup> وواضح أن هذا الكلام يعالف كلام موريلاتوس (1978) الذي يعني أن يأتي الاسم المحدود من الأنشطة، وهي أعنيها حسية. وبؤكّد معطيات اللغة العربية ما ذهب إليه السحاه العرب القدماء؛ ذلك أن الأنشطة، في العربية، يأتي منها مصدر المرة:

(أ) دفعَ ريدُ السيارة مرتين ← دفعتان

(ب) دفعَ ريدُ السيارة ثلاث مرات ← ثلاث دفعات

(ج) دفعَ ريدُ السيارة مرة واحدة ← دفعة واحدة

وإذا أردنا أن نترجم كلام القدماء إلى أدبيات الحقه، نقول إن الأفعال الدالة على حدث مجرد لا تكون إلا أحداثاً لا محدودة أبداً. وهذه الطليقة من الأفعال لا تُتصورُ منها المرة وبالتالي لا يكون منها مصدر المرة حين التأسيم. أما الأفعال الدالة على الحدث الحسي فهي لا محدودة كذلك لاقتقارها إلى هاية واصحة، ولكنها تصير محدودة بالنقل؛ أي سقلها من اللامحدود إلى المحدود

<sup>13</sup> نظر عباس حسن وفخر الدين عباوه مرید من التفعيل

<sup>14</sup> نظر نفس المرجع



بواسطة وضع نهاية واضحة يتوقف الحدث عندها ولا يسمر في الحصول،  
وتعبير آخر، نقول إن الحالات والأنشطة يشتركان في كونهما يمكنان من  
رسمية ممتدة بشكل لا محدود، بيد أن الأولى متجاسسه خلال مدة  
وجودها، وتعتقر إلى فواصل رسمية تفصل بين أجزائها، بالإضافة إلى أنها تتم  
دون مرافقة من المعد، بخلاف الأنشطة التي تمتك فواصل رسمية، وهي خاضعة  
للمرافقة؛ فمعدلها يمكنه أن يمتدها ويمكنه أن يوقفها. وكما تمتك الفواصل،  
وتمتلك نهاية واضحة احتمالاً يجعلها قابلة لعدد سواء في صورة المفرد أو في  
صورة المتعدد. وتؤكد المرافقة في الأنشطة كونهما تمتك بداية الحدث، وتؤكد  
عدم المرافقة في الحالات كونهما لا تمتك هذه البداية. ثم إن الحالات لا تكون  
لها نقطة نهاية حدسية لافتقارها لنقطة بداية حدسية. فما لبست له بداية لا  
يُتصور أن تكون له نهاية، بخلاف ما له هذه البداية فإنه فاسل لأن تكون له  
نهاية.<sup>15</sup>

<sup>15</sup> «فحالته لا تغير أن يعيشها [موضوع قياسي يصح معها في الجملة] لافتقارها إلى نهاية لا يعبر عنه  
وجود نهاية، فما لبست له بداية لا تكون له نهاية لأن النهاية هي نهاية جديده، ولا يمكن تصور نهايته بسو  
بداية. أما الشاهد (أو السيرة) فيمكن أن يعيشها [الموضوع القياسي] لأن الحدث له بداية يسمح بتصور  
امكان وضع حد لها؛ أي بتصور نهاية ينهي إليها حدثاً، ويقصود ببداية حدث البداية واضحة مخصوصه  
محدث، ويرى مقصود نهاية مبروكة وسعة، مهددة لا حيز يسر فيها الشاهد وحالته على سوء

ما يريد بحثهما

بما يريد يدفع العرب

إن مقصود هو البداية خصوصه، وهي بداية جناح من المرافقة، مرافقة يعود لها مبدأ المقارن الجسديين الأبيين

وما يقوي وجود ناظر بين الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة، وخاصة تلك الدالة على المفرد أن الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة المفردة لا تقل التجريء، ولا تقل أن يُضاف إليها طريقة كمية. فإذا كسب أملك جرءاً من تماحة فذلك لا يعني أنني أملك تماحة كاملة، يباظر هذا أن جرءاً من أكل التماحة لا يعني أكل التماحة بالكامل. وكما لا يعني جمع تماحين كياناً واحداً فكذلك لا يعني حدثان للأكل حدثاً واحداً.<sup>16</sup> ويبدو أن هذا ما حدا بتايور (1977) إلى أن يصور أن الأشياء كيانات تشعل حيرا في الفضاء، أما الأحداث فكيانات محدودة تشعل حيرا في الزمن.<sup>17</sup>

في الخامسة والستين بدا زيد حب هذا (ساهر: موصا (1998) مريد من: نصيب)

في الخامسة والستين بدا زيد يفتح العرب

<sup>16</sup> انظر بريسون (1991)، وكسنت بي (1994) التي توضح الفرق بين المعدود وكتلة كائنات. «إذا كسب أملك جمع فيانيد اليمى» تشعل في أيد اليسرى ثم وضع لوز على الثاير في إحدى أيدي فاني افور. بي أملك تشعل في يد واحدة مك، وكسب حمل تماحة في اليد اليمنى وتماحة جرى في اليد اليسرى، ثم حوّل إحدى التماحين إلى إحدى اليدين فاني افور. بي أملك تماحة في إحدى يدي بل تماحين.»

<sup>17</sup> انظر ميسو (1991).

## 2.2 تناظر الحالات والمسبورات وأسماء الكتلة

هناك تناظر آخر بين الأحداث اللامحدودة (= الحالات والأنشطة) وأسماء الكتلة باعتبارها أسماء لا معدودة. فقد لاحظ موريلاتوس (1978) أن الحالات والأنشطة حين تُؤسَم تتحول إلى أسماء كتلة غير قابلة للعد

(14) أ) أحب ريد هذا لمدة سنة	حالة	حصلت حنة ريد لهذا لمدة سنة
	حالة	حصل حن ريد هذا لمدة سنة
ب) فهم ريد النظرية	حالة	حصلت فهمة ريد للنظرية
	حالة	حصل فهم ريد للنظرية
ج) دفع ريد العربيه لمدة ساعة	ساعة	حصلت دفعه ريد للعربة
	ساعة	حصل دفع ريد للعربة

يدل الفعل في (14أ) على حالة نفسية، ويدل الفعل في (14ب) على حالة إدراكية عقلية، وحين التأسيس لا يقلل غير الكتلة اسماً، ولا يقلل الاسم المعداد ولذلك كان تحويلهما إلى مصدر المره تحويلاً لاحقاً. وشبه هذا ما حصل في (14ج) ففعل النشاط فيها يتنم عن مصدر المرة، ولكنه يقلل اسم الكتلة. لكن، تح الإشارة إلى أن مصدر المرة من فعل النشاط ممكن شريطة أن يكون لنشاط حصول واحد أو أكثر من حصول واحد، وهذا الأمر لا

يُتصوَّرُ في الحالة. ولما كان الفعل في (14ح) دالاً على حصول غير معدود، أي لالمحدود، فإنه صار في التأسيس اسم كنه.

إنما لا نتصور إمكان عدّ الحالات والأنشطة، كما لا نتصور إمكان عدّ أسماء الكتلة لأنها جميعاً براكمية، تسمح بتجريء لاهائي، وبإضافات لاهائية كذلك (نايبور 1977)، ولهذا فإن أي جزء من الطين هو طين. يباظر هذا أن أي جزء من الدّفع هو دفع. ثم إن جمع قطعتين من الطين يعطي طيناً، وجمع أكثر من قطعتين من الطين يعطي طيناً كذلك. ولا يمكن أن يحدث عس طيين أو أطينة إلا إذا فصّدا النوع وليس العدد؛ كأن يريد الطين الأحمر والطين الأصفر والطين الرطب والطين الخشن. ويباظر هذا أن جمع لخطتين من الدّفع هو دَفْعٌ، وأن جمع لحظات من الدّفع هو دَفْعٌ ليس إلا.

### 3. الأحداث ذات الحصول المتعدد وأسماء الجمع المعدودة

لسطر في الجمل الآتية

(15) أ) يصنع ريد النُّعب

ب) تؤلف هدا الكُّب

ج) يأتي الجنود إلى المقهى كل مساء

د) لعب المقامرون الورق كل ليلة

تدل الأفعال في (15) على أحداث لها أكثر من حصول واحد لأنها تدل على العادة وهي دالة عليها بصيغة المضارع في (15 أ وب وح)، وبصيغة الماضي في (15 د)، وكونها تدل على أحداث تكرر ينعكسها تناظر الأسماء الدالة على الجمع المعدود الذي يدل على أكثر من كيان واحد يناظر ناسي (1988)<sup>18</sup> بين الأسماء الدالة على الجمع المعدود والأفعال الدالة على الحصول المتكرر، ويرى أن اللغة الإنجليزية تعدد الاسم المعدود بواسطة علامة الجمع S، ونعند الفعل بواسطة الجهة التي تدل عليها اللاحقة ing — في الأفعال ذات الامتداد في الزمن، أو بواسطة هذه اللاحقة مضافاً إليها فعل جهي في الأفعال ذات الحصول الواحد ing — v + to keep، ويتصور أن علامته الجمع في الأسماء S —، والجهة ing + v + to keep علامتان متناظرتان.

ويمكن أن نعم تصور ناسي ليشمل اللغة العربية، لكن مع بعض الاختلاف. فالعربية تعدد الاسم المعدود بطريقتين الأولى هي جمع السلاطة، والثانية جمع التكسير. غير أن العربية تشبه اللغة الإنجليزية في كونها تعدد الفعل إما بواسطة صيغة المضارع إذا كان هذا الفعل ذا امتداد في الزمن، أو بواسطة صيغة المضارعة مضافاً إليها فعل جهي إذا كان الفعل الدال على الحدث في الحزمة منتقراً إلى الامتداد في الزمن

(16) أ) سعل ريدٌ

ب) يسعلُ ريدٌ

ج) ما انك ريدٌ يسعلُ

يدل المعر في (16أ) على حدث له حصول واحد، أما في (16ب) فيدل  
المعر نفسه على حدث له أكثر من حصول، إما بتأويل المكسار أو بتأويل  
العاده. وفي (16ج) يدل الفعل "يسعل" على حدث مكرر لأنه ارتبط في  
الجملة بفعل جهي جعل منه حدثاً به أكثر من حصول واحد. بيد أن ما ذهب  
إليه عالمي يثير عدة إشكالات تحب الإشارة إليها.

#### 4. إشكالات تعدد الحدث، التكرار والعادة

يتعدد الحدث بالتكرار في أساسه الواحدة، ويتعدد بالتكرار في مناسبات  
متعددة مما يُعطي تأويل العاده. وقد تعدد الحدث إذا كان الفاعل متعدداً،  
ويتعدد أيضاً إذا دل على العادة المستمرة الدائمة وهذا بعض الأمثلة من اللغة  
العربية:

(17) سعل ريدٌ ثلاث مراتٍ (الآن)

(18) بدحسُ هندٌ (كثيراً)

(19) عادر الطسهُ فاعه الدرس

## (20) تنبي الطيور الأعشاش فوق الأشجار

تعدد الأحداث، إذن، بطرق عدة فتعدد الحدث في (17) تعدد إجباري<sup>19</sup> لأن الحدث ليس له امتداد واضح في الرمز، ذلك أن حدث السعال حدث لحظي، وإذا تم تمديده فإن هذا التعدد يُؤلّد التكرار؛ إذ لا بد من وضع فواصل رمزية تفصل بين الأحداث اللحظية التي تتكرر. وهذه الطريقة شؤول وضمهم (17). أما تعدد الحدث في (18) فليس تعددا إجبارياً بل اختيارياً؛ لأن الحدث يمتد في الرمز، ولذلك فهو لا تصور حدث التدخين حدثاً لحظياً. ولكي تعدد هذا الحدث نحتاج إلى عدة مناسبات، بحيث ينتهي الحدث في كل مناسبة ليندأ من جديد في مناسبة أخرى، فينولد عن ذلك تأويل العادة

وإذا كان الحدث في (17) قابلاً لأن يتكرر في المناسبة الواحدة فإن الحدث الذي في (19) لا يقبل ذلك بالرغم من أنه حدث لحظي، وهو يدل على التعدد بسبب ظهوره مع فاعل متعدد. ويحذف تأويل العادة في (20) عن تأويل العادة في (18) ذلك أن الحدث في (20) حدث يتكرر بصفة مستمرة دائمة لا تنقطع ولا تتوقف، بينما يمكن تصور الانقطاع في الحدث الذي في (18).

<sup>19</sup> نظر حجهه (994)، مريد من "المصطلح"، خاتمه تصحاح م 146 إلى 152

وإذا عدنا إلى (17) فإننا نجد أنفسنا أمام جملة منسبة إذا استثنينا الطرف (الآن) - فقد يكون زيد قد سعل ثلاث مرات في مناسبة واحدة، أو يكون قد سعل ثلاث مرات في ثلاث مناسبات. وبما أن التعدد وارد في قراءة المناسبة الواحدة في الحدث التكراري، وكذلك في قراءة المناسبات المتعددة فإننا لا نعرف على أي أساس نقيم التباين بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة، أعني أساس المناسبة الواحدة أم عني أساس المناسبات المتعددة.

يقسم النحاة العرب القدماء جمع التكسير إلى جمع قلة، وهو ما وُصِفَ لعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، وجمع كثرة، وهو ما وُصِفَ لعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية.<sup>20</sup> يسمح لنا هذا التقسيم بتصور برغم أنه يتحقق بعض التباين بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة. وهكذا نتصور أن الأحداث التكرارية في المناسبة الواحدة تباين جمع القلة، وأن الأحداث التي تتكرر في أكثر من مناسبة تباين جمع الكثرة، وأن الأحداث التي تتكرر بشكل دائم مستمر تباين الكتلة.

في بريستون (1991) نجد تحليلاً يحسب بعض الشيء عن تخميننا. فهذا البحث يميز بين الأنشطة التكرارية والأنشطة الاستمرارية، ويباين النوعين معاً من

<sup>20</sup> انظر هارو وعيسى حسي.



الأنشطة بأسماء الكثرة. ودليبه على أن الأنشطة التكرارية تناظر أسماء الكثرة كون التكرارية امتدادية تشع حيراً من الرمن، وكذلك أسماء الكثرة امتدادية تشع حيراً من الفصاء. بالإضافة إلى أن التكرارية تقبل أن يُصاف إليها من جسها الحداثي، وهي بذلك تراكمية مثل أسماء الكثرة. فجماع سعتين أو أكثر سعال. ويطير هذا أن جماع ثلاث قطع من الطين طير.

ولا تختلف الأنشطة الاستمرارية - في نظر بريتنون - عن التكرارية. بيد أنه يفصل أن يدقق في الساطر الذي يقرحه وهكذا تحده يعبر الأنشطة الاستمرارية متناظرة مع أسماء الكثرة من نمط "الذهب" و"الطين" و"الحبيب" وأمثالها. ويعتبر الأنشطة التكرارية متناظرة مع أسماء الكثرة من نمط "الأرر" و"السكر" و"الرمل" و"الملح" وأمثالها. وحقته في ذلك كون الأنشطة ليست بينها فواصل تفصل لحظة النشاط الواحد عن مثيتها، ولذلك شـهـها مادة ممتدة امتداداً مطلقاً. ثم إنه إذا كان بالإمكان عدّ لحظات النشاط التكراري، فإنه بالإمكان عدّ حثات الأرر وحثات الرمل وحثات الملح. وبالمقابل، فإنه إذا كان من غير الممكن عدّ لحظات النشاط الاستمراري فكذلك يستحيل عدّ الذهب والماء وكلّ كيان له امتداد لا انفصال فيه.

غير أن ما ذهب إليه بريتنون مردود؛ فرغم أن الأنشطة التكرارية امتدادية في الرمن كامداد الكثرة في الفصاء، فإن امتداد الأولى محدود خلاف الثانية.

فحين لا تصور الحدث في (16أ) و(17)، حدثاً ممتداً امتداداً مطلقاً في الزمن، خلافاً لأسماء الكتلة التي تصورهما ممتدة امتداداً لاهائياً في المصاء. ويتبع هذا أن التراكمية في حدث السعال، مثلاً، تراكمية محدودة. فحين لا تصور سعالاً لاهائياً من شخص يسعل وفي مقابل هذا نجد أن الأنشطة الاستمرارية نسبه في الامتداد أسماء الكتلة، ونشبهها كذلك في التراكمية؛ إذ الامتداد والتراكمية فيها لاهائية، وهذه الطريقة بهم (18) و(20).

يقودنا هذا التحليل إلى تصور الأنشطة الاستمرارية الدالة على العادة مسسنةً من الأحداث لها من الامتداد واللائتمام ما يقرها من الحالة. وقريب من هذا ما فكر فيه كُمرى (1976) حين نهي عن العادة التكرارية والإعادة. بيد أن نهي ذلك عنها لا يعني أنها لا تتشكل من عدة أوصاف الشيء الذي نفتقر إليه الحالة، ثم إن الحالة لا تكون إلا من الأحداث المفتقرة إلى الدينامية والإراديه عكس العادة التي تكون إما أنشطة أو إخبارات أو إتمامات يكسرر حصولها:

(21) أ) يتجول ريدٌ في الحديقة كلَّ مساءٍ

ب) تشحرُ هُدُ كلَّ ليلةٍ في نومها

ج) أكتبُ قصيدةً كلَّ يومٍ

د) أصرُّ إلى العمل متأخراً كلَّ يومٍ

ندل كل الحمل في (21) عنى العادة. لكن، بواسطة النشاط المستمر في (21أ) والنشاط التكراري في (21ب) والإنجاز في (21ج) والإنجاز في (21د)

وتصور العنصر العادة وحده أو وضعاً واحداً مكوناً من أوصاف فرعية. ووجد أن أحسن ما يباظرها هو اسم الجمع.<sup>21</sup> وهو اسم يدل على كيان مفرد مكون من كيانات فردية متعددة. وهو عند النحاة العرب القدماء "ما نصص معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، أو كان هو ومفرده من لفظ واحد، مثل، "ولد" التي تعني المفرد والجمع".<sup>22</sup> ومن أسماء الجمع في اللغة العربية الأسماء الآتية.

(22) جمع، رحام، مجموعة، جماعة، سرب، قطيع

ورغم أن أسماء الجمع تنكر أن تظهر في صورده المفرد وفي صورة الجمع صريها، مثل:

(23) مجموعة — مجموعات

جماعة — جماعات

<sup>21</sup> انظر بريسو - (1991).

<sup>22</sup> انظر قبادة

سرب — أسراب

قطيع — قطعان ..

فإنما، في صوريها هاتين، تدلُّ على كيانات متعددة. و ما يهمنا هو أن اسم الجمع يباظر العادة؛ فكلاهما واحدٌ دالٌّ على أكثر من واحد؛ فحسب نزول العادة في جملة مثل (24) بطريقتين:

(24) يعملُ ريد في المعمل

في الأولى يكون عمل ريد حدثاً واحداً وفي الثانية يكون عمل ريد سلسلة من الأحداث.

والتأويلان معا واردان بالنسبة لاسم جمع مثل "سرب"، فالسرب في تصوريه إما كيان واحد أو عدة كيانات.

ويعتبر أسماء الجمع التي لا تظهر في صورة الجمع كنية مثل

(25) الأثاث، الخشب، الخضر ...

وهي أسماء جمع لأنها تدل على كيان واحد يصم كيانات فرعيةً داخلية. وهي كنية لأنها تظهر في صيغه صرفية واحدة أبداً مثلها في ذلك مثل أسماء الكنية التي لا تكون أسماء جمع كالذهب والخشب والماء ، ولذلك فهي تستعرق المادة المشار إليها استعرافاً كاملاً، ولا يأتي منها المعرد

(26) \*أثاثٌ، \*خشبةٌ، \*خضرةٌ.

وقد يأتي منها المثنى، غير أن ذلك لا يعني العدُّ بل النوع. وتعتبر أسماء الجمع التي تظهر في صورة المفرد وفي صورة الجمع أسماء جمع معدودة (27) فطبيع، سرب، عائلة، جمع ..

فهي جماعية لأنها تدلُّ كسابقتها على كيان واحد يضم كيانات فرعية داخلية. وهي معدودة لأنها يمكن أن تظهر في صورة المفرد أو في صورة الجمع.

(28) فطبيع — قطيعان — فصعان

سرب — سربان — أسراب

عائلة — عائلتان — عائلات

جمع — جمعان — جموع ..

ويتميز اسم الجمع المعدود بأنه يظهر في السياقات المختلفة النطاق

(29) أ) هذه القطعان تكلف صاحبها الكثير من المال

ب) هذه القطعان يكفى صاحبها الكثير من المال

(30) أ) العائلات تقرر الذهاب في الصيف إلى المصطافات

ب) العائلات يقرر الذهاب في الصيف إلى المصطافات

(31) أ) أسراب كثيرة من الطيور تحلق في السماء

ب) أسراب كثيرات من الطيور تحلق — تحلق في السماء

(32) أ) جموع كثيرة تعاني من الفقر والجوع

أما اسم الجمع الكتلة فإنه لا يظهر إلا في سياق النطاق المفرد

(33) أ) اشترت أثاثاً كثيراً

ب) اشترت أثاثاً كثيرة ، كثيرات

(34) أ) يبيع التاجر الحصر الطرية

ب) \* يبيع التاجر الحصر الطريات

##### 5. خاتمة

حاولنا في هذا المقال أن نبحث في التناظر بين أنماط المواضع وطبقات الأسماء، ودافعنا عن الفكرة السائدة في أدبيات الجهة والتي ترى أن المتكلمين يمتنعون إوالبات تجعلهم يتصورون الأسماء والأحداث مناظره هندسياً، وبذلك فهم يسقطون الهندسة الفصائية في الأسماء على الهندسة الرسمية في الأحداث. وما يؤكد هذا أن كمية الموصوع الاسمي في الجملة تؤثر في جهة الحدث. كما أن تاسيم الحدث المحدود يعطي اسماً معلوداً، وتاسيم الحدث اللامحدود يعطي اسماً لا معلوداً.

وحيث نظرنا في طبيعة الأسماء في اللغة العربية تأكد لنا أن العربية تؤسس المحدود من الأحداث بمصدر المرة، ولما كانت الأنشطة تقبل التاسيم بمصدر المرة اعتبرنا ذلك علامة على إمكان نقبها من اللامحدودية إلى

المحدودية. ولا تقبل الحالات أن تُؤسّم بمصدر المرة مما يدل على  
لامحدوديتها.

وتؤسّم العربية الحدث المعنود بواسطة جمع السَّلامة وجمع التكسير،  
ولكنها تناظر الأحداث التي تتكرر في المناسبة الواحدة جمع القِلَّة، وتناظر  
الأحداث التي تتكرر في أكثر من مناسبة جمع الكثرة. أما الأحداث التي  
تتكرر بشكل دائم مستمر فتناظرها بالكتلة.

## المراجع العربية

- جحمة، عبد المجيد: 1994، تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية، في محالات لغوية الكليات والوسائط، أعمال مهادة إلى الأستاذ إدريس السعروشي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات، رقم 31.
- جحمة، عبد المجيد: 1994، الحدث في المعقول، المائدة المستديرة حول اللسانيات المقارنة واللغات العربية مراكش 3-6 فبراير 1994.
- حسن، عباس، البحر الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1961-1964.
- العاسي المهري، عبد القادر، 1990، الساء الموارعي، دار تونقال للنشر، الدار البيضاء
- فلاوة، فخر الدين، عم الصرف، مطابع دار الكتاب، البيضاء، ط. 1، 1981.
- شوطا، عبد اللطيف 1997أ، الامتداد في الأحداث في اللغة العربية، مقال غير منشور.
- شوطا، عبد اللطيف 1998أ، في جهة الفعل في اللغة العربية الموضوع المباشر العياشي، ندوة أسس التقاطع في الخطاب السامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1998.





# دراسات طرافية وطواتية



## البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغة العربية

### 0. مقدمة

يتناول هذا المقال جواب من البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغة العربية، سواء تلك التي بيت على جنور رباعية بالأصالة، أو رباعية بواسطة الإخفاق بالتكرير، أو التصعيف، أو الإقحام. وبما أن صرف اللغة العربية صرف غير مسسي (non concatenative)<sup>1</sup>، فإننا نعتقد أن الإطار الملائم لمعالجة هذا البناء هو السوارد في الصوتية المستقلة القطع (autosegmental phonology)، حيث يمثل للصرفيات في طبقات مستقلة القطع (autosegmental tiers)<sup>2</sup>.

وعناصر النعمة الصائنية (vowel melody) يمثل لها في طبقة مستقلة، هي طبقة الحركات، كما أن عناصر النعمة الصامتية (consonantal melody) يمثل لها في

---

العاسي العهري (1991)، ص 29

<sup>2</sup> مككر في (1981) McCarthy، ص 383

طبقة مستقيمة هي طبقة الجذر (root tier). وفيما يخص عناصر هذه الطبقة الأخيرة، سيطلق من تصور يقابل فيه عناصر طبقة الجذر ثيران وضعه الصرفيون العرب القدماء فابلوا فيه صوامت الجذر بالفاء والعين واللام،<sup>3</sup> سيصطحب عنى تسميته بالثيران الجذري.<sup>4</sup>

فإذا كان الجذر ثلاثيا سالما، أي حاليا من التكرير والتضعيف والإفحام، كان عنى مثال  $\gamma$  ف ع ل، ويشير الرمز  $\gamma$  إلى صرفية الجذر (انظر: 2.3)، وإذا تكرر صامت في باء جذري ككرر ما يقابله في الميراث الجذري (انظر: 1.2، و 2.2)، وإذا ضعف صامت في جذر ما، ضعف كذلك في مثاله الجذري (انظر: 2.3)، وإذا أفحمت قطعة في باء جذري ما، طهر إفحامها في الميراث الجذري (انظر: 1.4).

هذا التصور للنساء الجذري يدرج في إطار التعبير بين جذور قاعدية، لا يقتضي بناؤها اللجوء إلى أي إجراء معجمي، وجذور مشتقة يتم الحصول عليها بواسطة إجراءات معجمية، مثل التكرير أو التضعيف أو الإفحام.

<sup>3</sup> ابن يعيش، مرجع، ص 112-116

<sup>4</sup> أو root skeleton عنى حد معين (Schramm 1962)، ص 449

أما الميران العروصي (prosodic template)، في هذا الإطار، فهو عبارة عن  
 سلسلة من الوحدات القطعية: السواكس والحركات (س و ح)، ومن  
 ثم سميت النظرية التي تعتمد هذا التحليل الوارد في الصوارة المستقلة القطع  
 (c\ skeleton theory).<sup>5</sup> وقد طور مككري وبريس (1986) و (1988أ)  
 و (1988ب) هذا التصور للميران العروصي فيما يسمى بالصرافة العروصة  
 (prosodic morphology) حيث استلكت الوحدات القطعية بوحدات عروصية،  
 مثل المورا (mora)، والقدم (foot)، والمقطع (syllable)، والكلمة العروصية  
 (prosodic word)، وأصبح يطلق على الميران العروصي الشكل الثابت  
 (shape invariance)

وعلمية ربط عناصر العمة الصامنية، وعناصر العمة الصائنية بالميران  
 العروصي، يتم بواسطة ما يسمى في الصوارة المستقلة القطع بمادئ الافران  
 (conventions of association)،<sup>6</sup> هذه المادئ التي سير، في هذا المقال، أنها في  
 صورتها الواردة في مككري (1979-1981) غير قادرة على اشتقاق كل  
 الأشكال الجدرية التي تنتمي لبناء الصرف صوابي للاسم الرباعي في اللغة  
 العربية. ومن المعروف أن عملية ربط عناصر طبقة الحركات بالأحبار الخركية

<sup>5</sup> مككري و بريس (1988) McCarthy and Prince ص 4

<sup>6</sup> مككري (1981) ص 82 383



البدء الثالث يقول: بعد فز كل العناصر المعمية، إذا بقيت بعض العناصر الحاملة للعلم بدون افتراض، فإنها تقرر بأقرب عنصر عمي إلى اليسار، وهو ما يسمى بالامتداد (spreading)، كما يوضح هذا التمثيل:



وبعد تطبيق مبادئ الافتراض الثلاثة، إذا بقي عنصر عمي غير مقرون، فإنه يجمع أن يقرر بوحده حاملة للعلم تكون مقرونة مسبقاً، وهو ما يسمى في اصطلاح مككرتي (1981) man-to-one.

### 1. الجذر الرباعي السالم

الجذر الرباعي السالم، كما سقت الإشارة إلى ذلك، هو الذي يحو من التكرير أو التصعيف أو الإقحام، ويكون له الميران الجذري التالي:

(1)

ف ع ل ل : حيث تمثل الفاء والعين واللام الأولى والثانية صوامت غير مماثلة.



والأسماء الرباعية التي نبي انطلاقاً من هذا الميراث الحديدي على نوعين:

1.1. النوع الأول يكون له الميراث العروصي:

[س ح س س ح س] كما يتضح من التمثيل (2).

2.1. النوع الثاني يكون له الميراث العروصي

[س ح س ح س س] ويمثل له في (3).

(2)	(3)
[س ح س س ح س]	[س ح س ح س س]
ح - ع - ف - ر	ق - م - ط - ر
ر - ب - ر - ح	
ب - ر - ث - ر	
د - ر - ه - م	
ح - ح - د - ب	

وتعذر الإشارة، أن سيبويه ذكر في الكتاب (288/4-289)، الأوراد: فَعَلَّ، وَفَعَّلَ، وَفُعِّلَ، وَفَعَّلَ وَأَفْصَى فَعَّلَ الذي أضافه أبو الحسن الأحمش<sup>8</sup> وواضح أن هذا الورد الأخير ينصع للميران العروصي الأول للأسماء الرباعية، هذا الميران الذي نشترك فيه الأسماء والأفعال الرباعية، بخلاف الثاني الذي تنفرد به الأسماء ولعل هذا ما يفسر اطراد هذا الميران العروصي في البناء الصرف صواتي للأسماء الرباعية في اللغات السامية كما ينبر من خلال هذه الأمثلة:<sup>9</sup>

(4)

C V C CV (V) C

ع a q r a b

عربية

ع a q r a b

إثيوبية

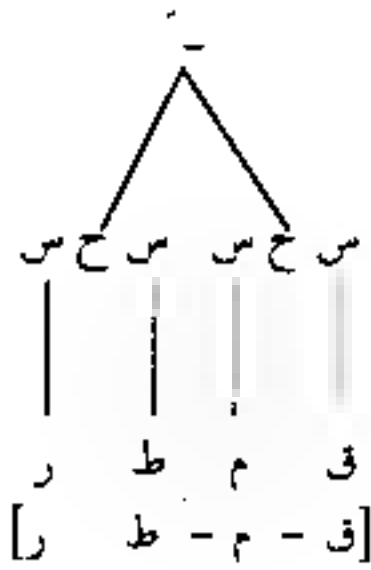
ع a q r a a b

عبرية

وفي إطار الصواته المستفنة القطع، وبناء على مبادئ الاقتراء الواردة في هذا النموذج، يمكن أن تمثل للأسماء الرباعية في (2) و(3) عنى النحو التالي.

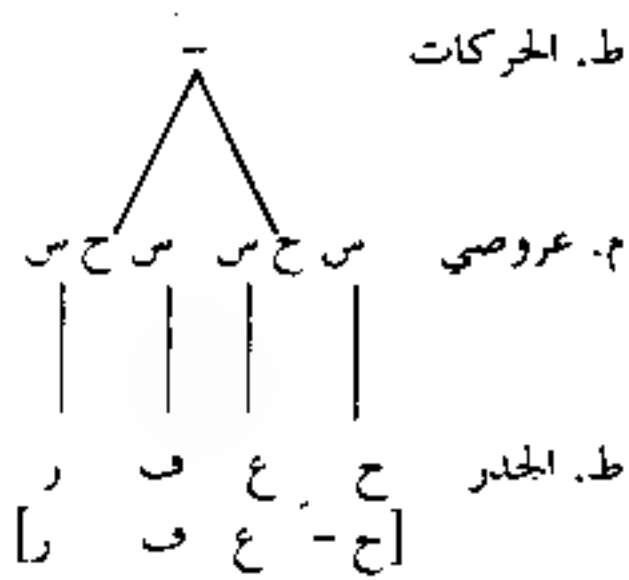
<sup>8</sup> شرح ابن جرير، ص 29<sup>9</sup> موسكاتي (1964) Moscati، ص 84

(6)



(5)

ط. الحركات



م. عروضي

ط. الجذر

## 2 بناء الاسم الرباعي بالتكرير

في اللغة العربية، أسماء رباعية بيت على جذور فيها تكرير لعص  
الصوامت، والأسماء الرباعية التي لها هذا الساء على نوعين:

## 1.2. أسماء رباعية بالأصالة

وهي أسماء بسيت على جذور رباعية كرر فيها بعض صوامت الجذر، وهي على ثلاثة أنواع.<sup>10</sup>

## 1.1.2. الأسماء الرباعية التي جاءت عنى الميراث الجذري:

٧ ف ع ل ، أي كررت فيه فاء الجذر بعد عيه، كما هو مبين في (7).

## 2.1.2. الأسماء الرباعية التي جاءت عنى الميراث الجذري:

٧ ف ع ل ف، أي كررت فيه فاء الجذر بعد اللام، كما في (8).

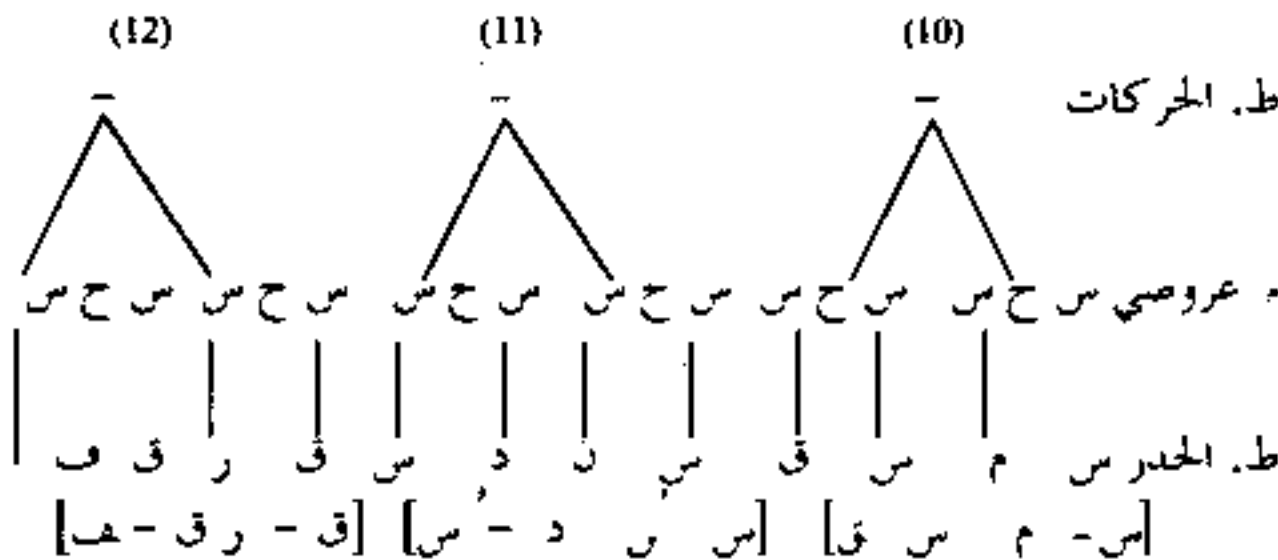
## 3.1.2. الأسماء الرباعية التي جاءت عنى الميراث الجذري: ٧ ف ع ل ع،

بتكرير عين الجذر بعد اللام، كما في (9).

<sup>10</sup> ابن جوي، حصانصر، ج. 2، ص 97-98.

(7)	(8)	(9)
٧ ف ع ل	٧ ف ع ل ف	٧ ف ع ل ع
٧ س م س ق	٧ س ن د س	٧ ق ر ق ف
٧ ق ر ق س	٧ س ل ع س	٧ ح د ر د
٧ ف ر ف ح	٧ ق ر ب ق	٧ ك ر ب ر

وإذا تناولنا أسماء رباعية مثل: سمس، وسلس، وفرفف، فإسما  
 نلاحظ أنها تتماثل نفس الميراث العروصي [س ح س س ح س]  
 على الرغم من اختلاف مواربيها الحذرية، وهذا دليل آخر على أن هذا الميراث  
 أكثر اطرادا في البناء الصرفي للأسماء الرباعية من الميراث العروصي  
 [س ح س س ح س]. وانطلاقا من مبادئ الاقتراح يمكن أن تمثل للأسماء  
 السابقة على النحو الآتي:



## 2.2. أسماء رباعية بالإلحاق

وهي أسماء بيت على جدول ثنائية كررت فيها فاء وعين الحدر الثاني في الميران الحدري، هذا التكرير الصامت يمكن أن يمثل له كالتالي

(13)

← ٧ ف ف ع	٧ ف ع
← ٧ م م م	٧ م م
← ٧ ر ر ر	٧ ر ر
← ٧ ل ل ل	٧ ل ل

واختلف الحاة القدماء في تحديد الميران الحدري لأسماء مثل: سمس و ررب و ببل،<sup>11</sup> وما مائلها، حيث "عري إلى سيبويه وأصحابه أن ورد ررب ونحوه: فع [أي: ٧ ف ع ع ل]، وعري إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وره فعمل [أي: ٧ ف ع ف ل] وهو قول فطرب والرجاح وابن كيسان في أحد قوليه. وقال الصراء وجماعته وره فعع [أي: ٧ ف ع ف ع]، تكررت فاؤه وعينه وعري إلى الخليل أيضا".

<sup>11</sup> السبوي، البراء، ج 2، ص 9.

فالتصور الذي يقول إن الأسماء السابقة جاءت على مثال  
 ٧ ف ع ل أو ٧ ف ع ل يعتبرها مسيه على جذور رباعية مشتقة من  
 جذور ثلاثية بتكرير صامت ومسرى أن هذا التصور لا يوافق ما ذهب إليه  
 كثير من اللسانيين.

أما التصور الذي يقول إنها سبت على ميراث جذري مكرر الفاء والعين،  
 أي ٧ ف ع ٧ ف ع، وهو التصور الذي نسب إلى الفراء والخنيل، وابن هشام  
 الأنصاري الذي اعتبر ما جاء على مثال ٧ ف ع ٧ ف ع مكررا بالأصالة،<sup>12</sup>  
 وابن جني الذي اعتبر كل صوامت هذا الساء أصولا،<sup>13</sup> والخرجاني الذي  
 اصطنع على تسمية ما جاء من الجذور على هذا المثال، أي ٧ ف ع ٧ ف ع،  
 عصاعف الرباعي،<sup>14</sup> والأشموي الذي اعتبر ما جاء على هذا الساء نارة من  
 مصاعف الرباعي، وأخرى من مكرر الثنائي، أو مكرر الرباعي.<sup>15</sup>

وإذا انتقنا إلى التصور الوارد عند اللسانيين الوصفيين، نخدمهم يتفقون على  
 ورود هذا النمط من الجذور في البعاط السامية، ففليش Fleish يدرج ما جاء

<sup>12</sup> ابن هشام الأنصاري، أوضح مسائل على الصيغ - مائت، ج 4، ص 325

<sup>13</sup> جعبانقر، ج 2، ص 97

<sup>14</sup> اخرجاني، كتاب مصباح في الصرف، ص 19

<sup>15</sup> لأشموي، حاسب الحساب على - ج 1 لأشموي على صيغ - مائت، ج 4، ص 258-259

على مثال  $\gamma$  ف ع ف ع في اللغة العربية في إطار الحذر الرباعي الذي يتم اشتقاقه، انطلاقاً من تكرير عنصر ثنائي<sup>16</sup> وذهب موسكالي (1964) Moscati<sup>17</sup>، أن من بين الإجراءات التي تعتمد إليها اللغات السامية لساء جذور رباعية، تكرير صوامت الحذر reduplicated root نحو:  $\gamma m^2m^2$  (حلط) في الأوغاريتية، و gūgel (د ح ر ح) في العبرية.

أما التصور الوارد في الصوارة المستقلة المقطع، فيعتبر ما جاء على مثال  $\gamma$  ف ع ف ع جذراً رباعياً مشتقاً من جذر ثنائي مكرر (reduplicated biconsonantal root)، على حد تعبير مككر في (1981، ص. 409) أو رباعياً مكرراً (quadriliteré par reduplication) على حد تعبير بواس (1997) Bobas<sup>18</sup>، الذي يمثل لعمية اشتقاق الحذر الرباعي المكرر، انطلاقاً من الحذر الثنائي، على النحو الآتي.

$$\begin{array}{ccccccc} x & x & x & x & & x & x & x & x & (14) \\ [2 & 1 & 2 & 1] & \leftarrow & & [2 & 1] \end{array}$$

<sup>16</sup> فلش (196) Flisch، ص 403، و (1968) ص 78، و (1979) ص 435.

<sup>17</sup> موسكالي (1964) Moscati، ص 130-131.

<sup>18</sup> بواس (1997) Bobas، ص 153.

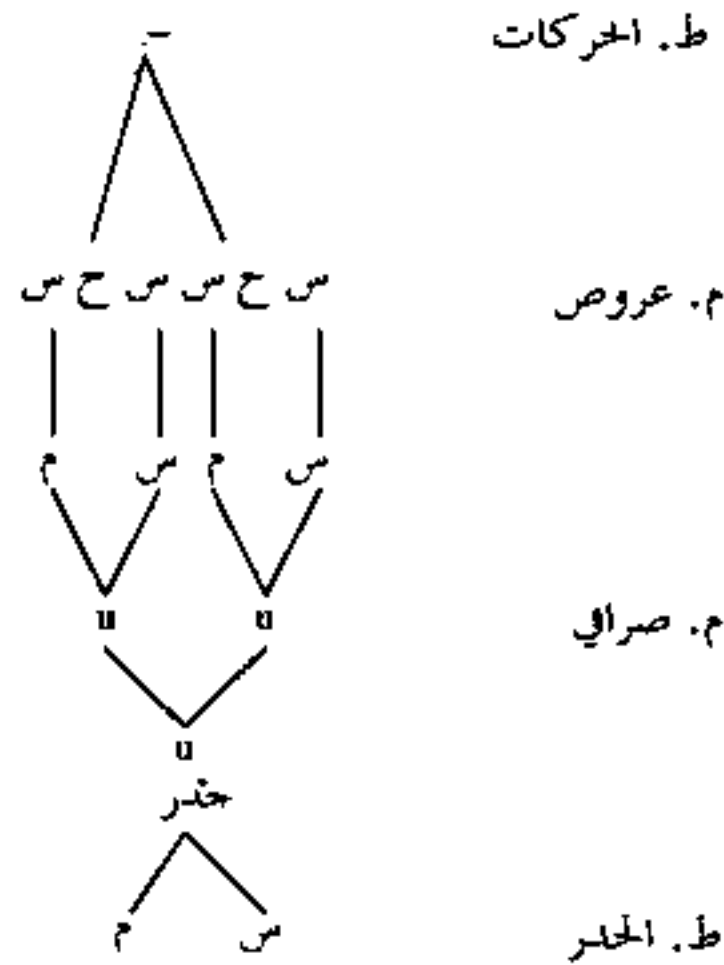


ويرى مككرتي (1982، ص. 210) أن الحدود الرباعية التي على  $\gamma$  ف ع ف ع لا تعدو أن تكون حدوداً قصيرة (shorter roots) يتم تكريرها لملء الأحبار الصامتة المارعة في الميراث العروصي المخصص عادة للحدود الطويلة (longer roots)، أي الحدود الرباعية.

ويتبين من خلال هذا التصور أن التكرير الصامتي في الميراث العروصي هو تكرير لإلحاق ساء ثنائي بآخر رباعي، ما دام الإلحاق في تصور النحاة والصرفيين القدماء هو نقل "مثال إلى مثال آخر أريد منه ليعامل معاملة".<sup>19</sup> فحدود رباعي مثل لاس م س م اشتق من حدود ثنائي هو لاس م بتكرير صامتته إلى اليسار وفقاً لمبادئ الافتراض في الصوارة المستقلة القطع لملء الأحبار الصامتة المارعة في الميراث العروصي كما يتضح من خلال هذا الاشتقاق:

<sup>19</sup> ر. الخاضع، منه الشافية، منجذبات السوء، ص. 524

(15)



والخدر ٧ س م، في هذا التحليل، يتم فرقه فرعا متعددا بحيران صراي يتكون  
من صرفيتين جذريتين: ( u u )<sup>20</sup> تقترنان بأربعة أحياز صامتية في الميران  
العروصي الأول للأسماء الرباعية، أي |س ح س س ح س|.

<sup>20</sup> مككري (1981)، ص 408، و(1982)، ص 193

### 3. الإلحاق بالرباعي بالتصغير

التصغير في اللغة العربية نوعان:

#### 1.1. تصغير صرفي

يُدْرَح في ما يسمى الصرافة الصرفية (morphologie flexionnelle) حيث يطر للتصغير باعتباره لصفة تؤدي إلى تعبيرات صرافية. وإذا كانت صيغة فعل صيغة محردة لا تحمل معاني صرافية وليس لها خصائص دلالية معينة، فإن تصغير غير هذه الصيغة يدخل تعبيرات صرافية ودلالية على معنى المصدر.<sup>21</sup> مثل التكثير في نحو: كسر كسر، والتعدية في نحو: فرح فرح الخ.<sup>22</sup>

#### 2.3. تصغير معجمي

يُدْرَح في إطار الصرافة الاشتقاقية (morphologie dérivationnelle)، ويتمثل في اشتقاق جذر من آخر بواسطة التصغير الصامي. هذا الإجراء المعجمي هو

<sup>21</sup> مكرري، 1981، McCann، ص 384

<sup>22</sup> لمزيد من التفاصيل عن هذه التعبيرات انظر: ابن جني، ص 70-71

ما يسميه القدماء بالإلحاق الذي هو "شيء يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى"،<sup>23</sup> ويكون العرص منه "تكثير الكلمة لا لإفادة معنى، بوسيلة في اللغة".

وبما أن تصعيف عين الحذر الثلاثي يؤدي إلى تعبيرات صراخية ودلالية، قلل القدماء إن إلحاق الحذر الثلاثي بالرباعي، بواسطة التصعيف الصامت، لا يكون بتصعيف العين، وإنما بتصعيف اللام، مثل: شمال من ٧ ش م ل ل، وجباب من ٧ ح ل ب ب، واستدلوا على ذلك بأن ما يحق بالرباعي يكون منه المصدر على وزن: فَعْلَة، مثل: شمس شمْلَة، ولا يكون المصدر من الثلاثي المصعف العين على هذا الوزن، مثل: كَسَر كَسِيرًا.<sup>24</sup>

وإذا كانت الأسماء الرباعية، والأسماء المنحقة بها بواسطة تصعيف لام الحذر الثلاثي تتقاسم نفس الميراث العروضي كما هو مبين في (16) و(17).

<sup>23</sup> شرح بعض، ج 7، ص 196

<sup>24</sup> شرح بعض، ص 67

(16)

[س ح س س ح س]  
ح ع ف ر  
ر ب ر ح  
ب ر ث ن

(17)

[س ح س س ح س]  
م ه د د  
ر م د د  
س ر د د

إذا كان الأمر كذلك، فإن الميراث الجدري للأسماء الرباعية الواردة في (16) هو ٧ ف ع ل ل ، حيث تكون اللام الأولى معايرة للثانية (انظر التمثيل (1))، في حين يكون الميراث الجدري للأسماء الواردة في (17) هو ٧ ف ع ل ل كذلك ولكن اللام الأولى يسعي أن تكون مماثلة للثانية، كما في (18) و(19):

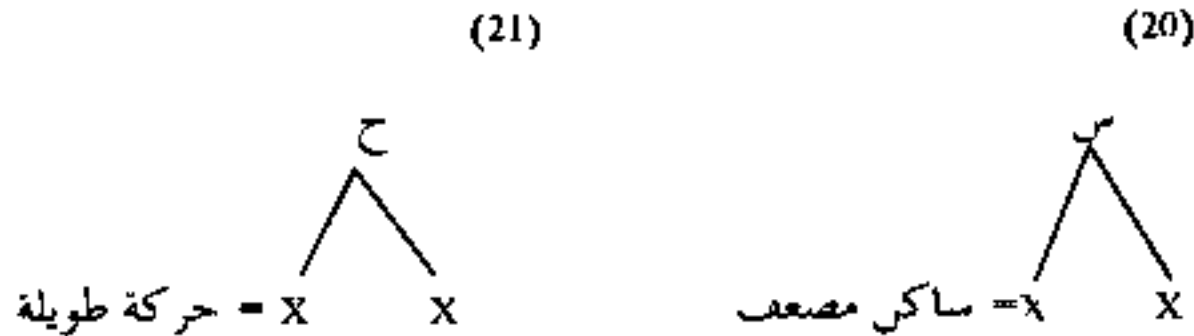
(18)

٧ ف ع ل ل  
٧ ح ع ف ر  
٧ ر ب ر ح  
٧ ب ر ث ن

(19)

٧ ف ع ل ل  
٧ م ه د د  
٧ ر م د د  
٧ س ر د د

وفي إطار الصواتة المستقلة القطع، تقرر كما سبقت الإشارة إلى ذلك- صوامت الجذور الواردة في (18) بطريقة قرن عصير واحد بعصر واحد (one-to-one) بالأحيسار الصامتة الواردة في السورن العروصي [س ح س س ح س]، وبمفس الطريقة يقرن الصامت الأول والثاني في الجدور الواردة في (19)، في حين يقرن الصامت الثالث اقتراسا متعندا بالخيرين الصامتين المتتبعين في الميران العروصي. ذلك أنه في هذا الإطار، يطر لتصنيف باعتباره قطعة واحدة معدده الاقتراح، أو ثائبه الاقتراح، وهو شيء يمكن أن تمثل له بعد شايين (Schein (1981)<sup>25</sup> وشايين وسنرياد (Schein (1986 and Sterade<sup>26</sup> على النحو الوارد في (20) و(21):



<sup>25</sup> شايين (Schein (1981 ص 31

<sup>26</sup> شايين وسنرياد (Schein and Sterade (1986 ص 63.

(22)

م عروضي

ط. الحذر

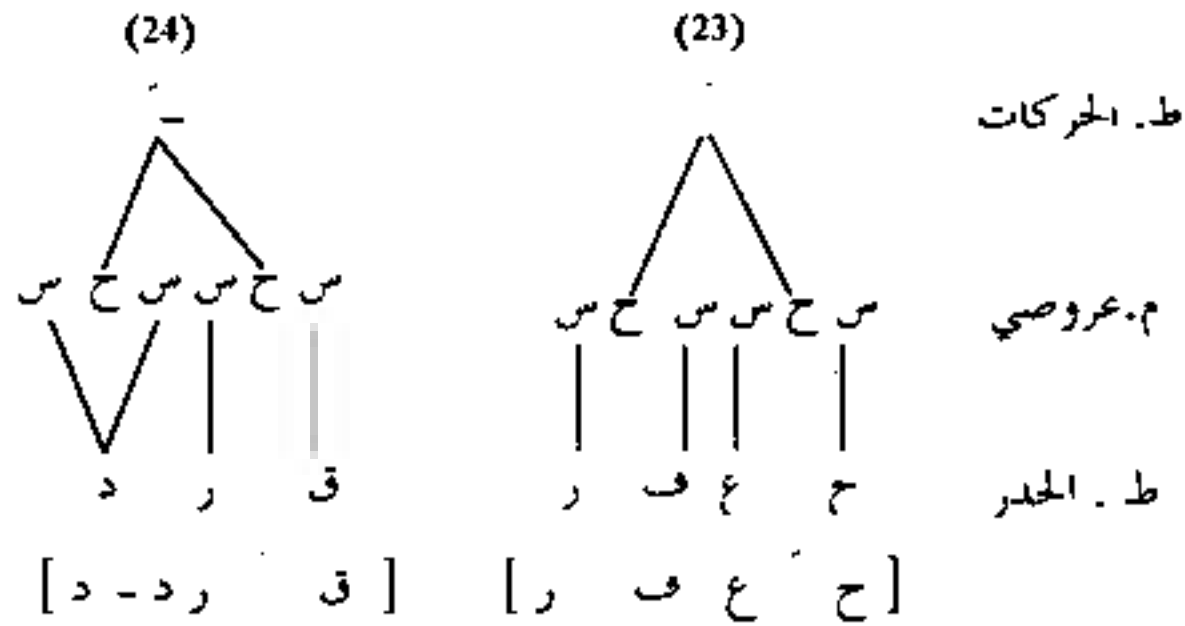
وحدث الإشارة أن السحابة العذراء قد احتتموا في تحديد العنصر الرائد في الصامت المصنف [س.س.م.]، أهو الأول أم الثاني؟ قال الخليل إنه الأول، أي لام الحدر الثلاثي، في حين ذهب يونس بن حبيب وأبو علي الفارسي إلى أنه الثاني. وقد ناقش ابن جني في الخصائص (2 61 - 69) حجج الفريقين،

208 مکمل (1986)، ص 208

ويعهم من كلامه عن اشتقاق نحو ٧ ق ر د د أن الأمر يقتضي أولاً فـ ر صوامت الجدر الثلاثي، أي ٧ ق ر د، بالأحبار الصامتة الثلاثة في الميراث العروصي، وبعد ذلك يقول ابن جني في المحصائص (63/2): "لما استوفيت الأصول الثلاثة المقابلة بها من (جعمر) الأصول الأور الثلاثة ونفيت هناك بقية من الأصل الممثل، وهي اللام الثانية التي هي الراء، استوفيت لها لام ثانية مكررة، وهي الدال الثانية."

واضح من هذا النص، أن اللام الأولى وكلها اللام الثانية فيما جاء على مثال ٧ ف ع ل ل، نحو ٧ ح ع ف ر، يتم فرهما اقترانا أحاديا (single linking) كما في (23)، في حين يتم فـ ر اللاميس المتماسكين في ما جاء على مثال ٧ ف ع ل ل ل، نحو: ٧ ق ر د د، فـ ر متعدد (multiple linking)، كما هو وارد في التمثيل (24).





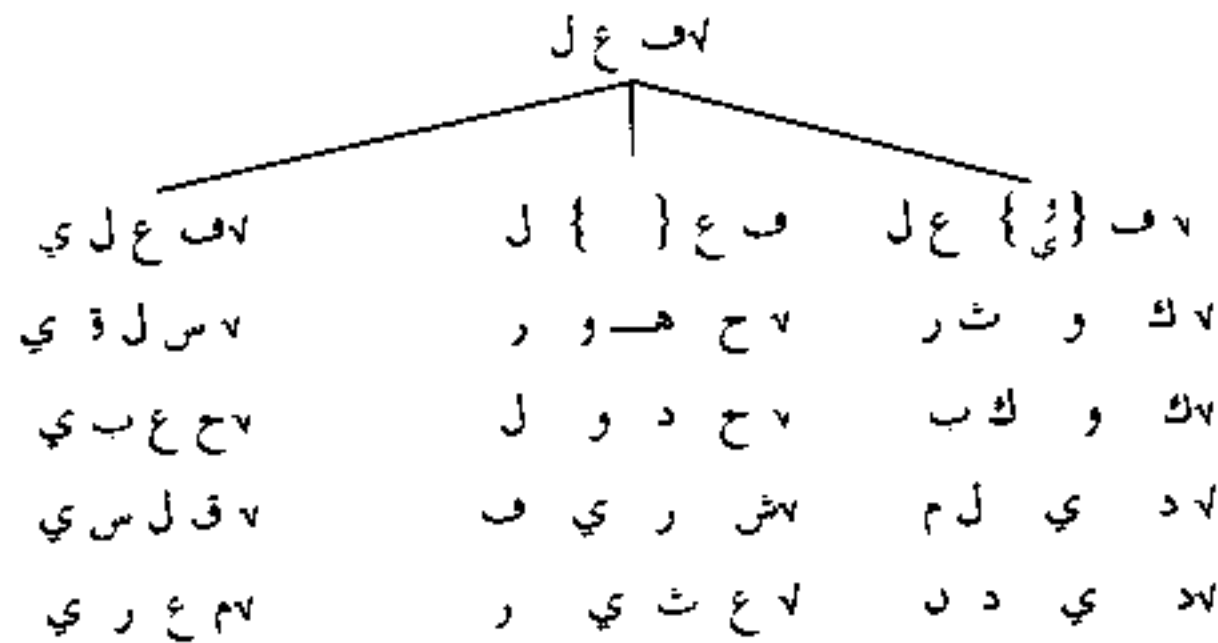
#### 4. الإلحاق بالرباعي بإقحام العلة

4.1. الإلحاق اسم بي على جذر ثلاثي بأحر بي على جذر رباعي

تلتحق العلة العربية - بالإضافة إلى التكرير والتضعيف - إلى إجراء آخر،  
 يتمثل في إقحام علة بين هاء الحذر الثلاثي وعينه، أو عينه ولامه، أو إقحام ياء  
 بعد لامه،<sup>28</sup> كما يتضح من خلال هذا التمثيل:

<sup>28</sup> الكتاب ج 4، ص 286، وح 4، ص 12، 18، وتضعيف ج 4، ص 42، ونصائح في العبر

(25)



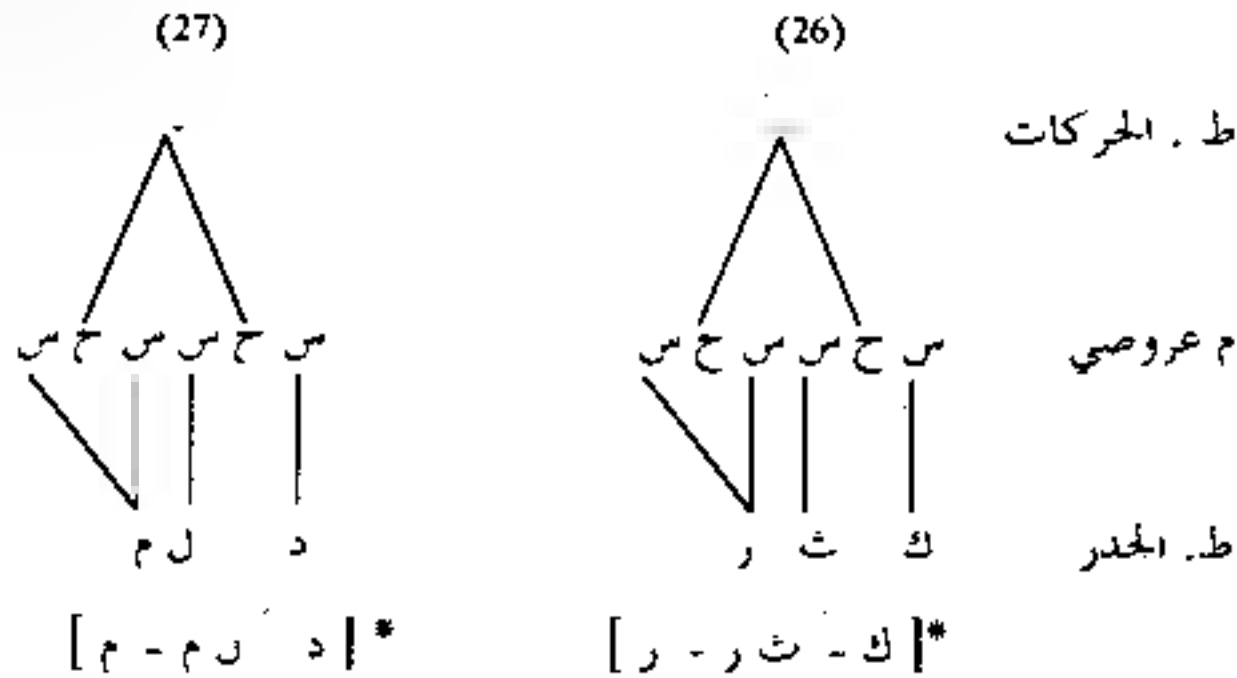
ونريد أن نقف في هذا المقال على الطريقة التي تقحم بها العلة في مثل هذه الموارد الحدرية، فإذا تناولنا أسماء مثل كوثر وديلم،<sup>29</sup> وتطبيقاً لمبادئ الاقتراح المتعنه في:

أ) قرن صوامت الحدر الثلاثي: ف ك ث ر، و ف د ل م، بالأحبار الصامتية في الميران العروصي الأول للاسم الرباعي .

ب) قرن الصامت الأخير في طبقة الحدر بالخير الصامتي الأخير في الميران العروصي .

فإننا نحصل على بسى لائحة كما يتبين من التمثيلين (26) و(27) .

<sup>29</sup> كتاب العرب ج 3، ص 225.



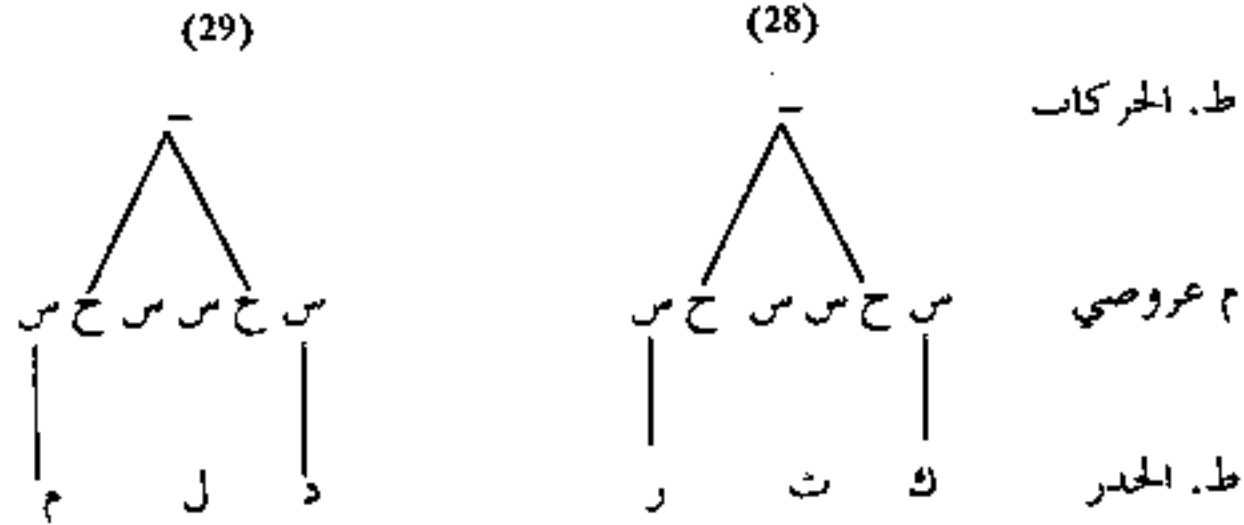
حل مثل هذه المشاكل في إطار الصوتية المستقلة القطع دار نقاش يتعمق بمبادئ الاقتران: ما اندي يتمي منها إلى النحو الكلي؟ وما الذي يتمي إلى الأنحاء الخاصة؟

2.4. من بين الاقتراحات التي قدمت للإجابة عن مثل هذه الأسئلة

اقتراح ييب (1988 ب) Yip يقول إن ما يتمي للنحو الكلي ليس هو الاقتران من اليمين إلى اليسار. فاما يخص النغات السامية، أو من اليسار إلى اليمين في

اللغات الهند أوروبية وإنما هو قرن الأطراف (edges)، ثم تلجأ كل لغة إلى استراتيجية خاصة بها لملء وسط الميران العروصي.<sup>30</sup>

ويبدو أن اشتقاق بي غير لائحة مثل: \*ك ث ر - ر [و\*د-ل م م] يقتضي أن يبدأ الاشتقاق أولاً بقرن أطراف الميران العروصي، كما هو وارد في (28) و (29)



ثم بعد ذلك تلجأ اللغة العربية إلى استراتيجية تتمثل في إقحام علة عالية، واو أو ياء، في الخير الصامي الثاني في الميران العروصي [س ح س س ح س]

<sup>30</sup> ييب (1988 ج)، ص 55.

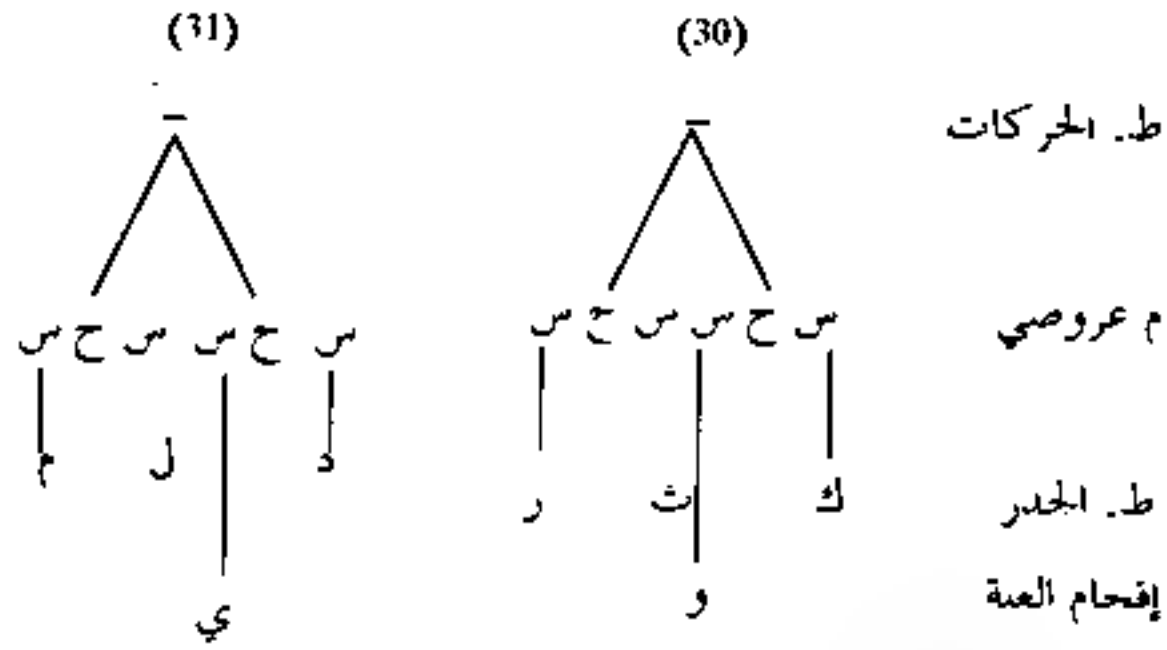
فيما كان على مثال  $\{ \text{ل} \}$  ، أو الحير الصامت الثالث  
 فيما كان على مثال  $\{ \text{ل} \}$  ، أو الحير الصامت الأخير فيما  
 كان على مثال  $\{ \text{ل} \}$  . ويقترح صياغة هذه القاعدة على النحو التالي:

(30) إقحام العلة:

$$\{ \text{ل} \} \leftarrow \{ \text{ل} \} \text{ س } \{ \text{ل} \} \text{ س } \left[ \begin{array}{c} - \text{ساكن} \\ - \text{مقط} \\ + \text{عالم} \end{array} \right]$$

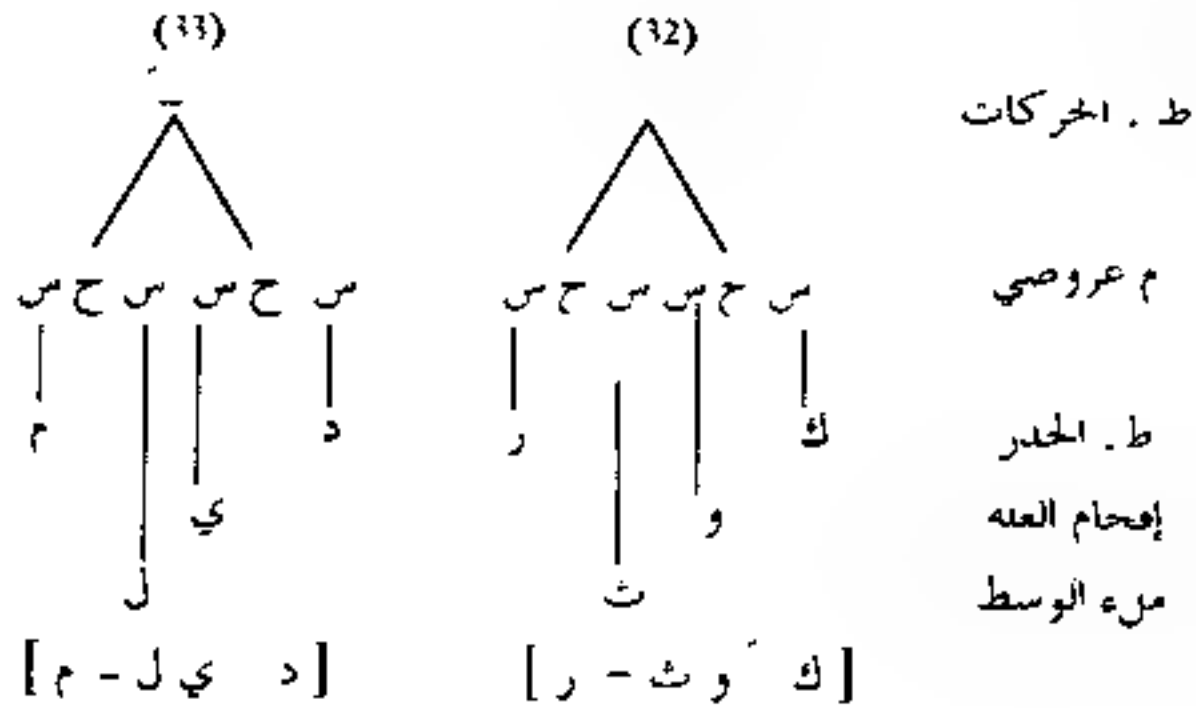
وقاعدة إقحام العلة تنطبق مباشرة بعد عملية قول الأطراف كما في التمثيلين

(30) و (31)'



وتكون المرحلة الأخيرة في الاشتقاق هي ملء الوسط الذي يؤدي إلى السى

المعرب فيها، كما في (32) و(33):



وتعذر الإشارة إلى أن إلحاق بناء جذري بآخر بواسطة الإفحام، لا يقتصر على إفحام العلل العالية /و، ي/، وإنما يشمل كذلك إفحام العلل المسمنة /ء، هـ/، وباقي الربيعيات الأخرى في اللغة العربية، مثل الأسميات /م، ن، والمائعات/ر، ل/، ولا يسعنا المجال المخصص لهذا المقال لتفصيل الحديث عن كل ذلك.

#### 5. بناء الاسم الرباعي وشروط سلامة التكوين

##### 5.1. الجدور في اللغة العربية تتميز بثلاث خصائص:

- أ) كوفا لا تتكون إلا من القطعات التي من سماها [-مقطعي].
- ب) توسيعها لإلحاق ميراث جذري بآخر يتم كما رأينا - بواسطة التكرير أو التضعيف أو الإفحام.
- ج) بناؤها يخضع لمبدأ المحيط الإجمالي، أو مبدأ الاحتمال حسب السعوشي (1996، ص. 41).

ونرى ييب (1988أ) أن مبدأ المحيط الإجماري يعد فيدا على سية الصرفية (morpheme structure constraint) حيث يحول أحيانا دون تطبيق بعض القواعد التي تؤدي إلى خلق بيئات لاحه، وأحيانا يصعظ هذا المبدأ من أجل تطبيق بعض القواعد (rule trigger).<sup>31</sup> ويمكن تبرير وجود قاعدة إحصام العبه في اللغة العربية في هذا الإطار، ولتوضيح ذلك تناول بعض الأسماء التي ذكرها السحاة العرب القدماء في باب الإحاق بالرباعي بريادة الواو أو الياء،<sup>32</sup> مثل: كوكب وديدد وسوس.<sup>33</sup>

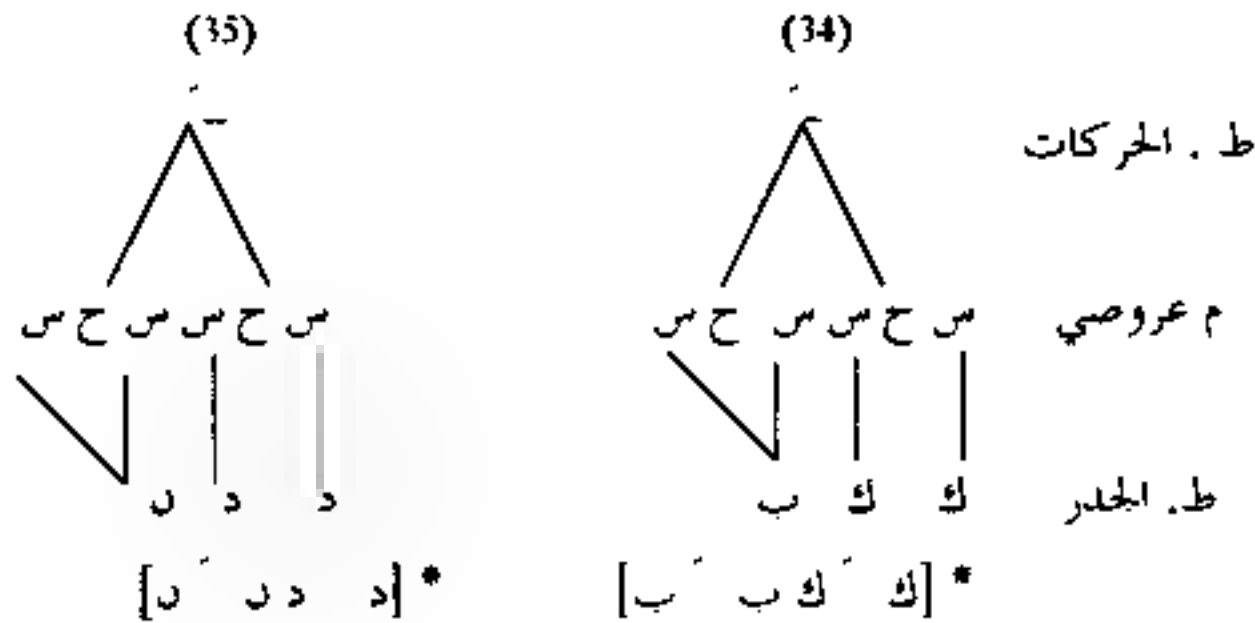
ومبدأ المحيط الإجماري، باعتباره فيدا على باء الصرفيات، يمع أن يكون مثل هذه الأسماء التمثيل التالي:

<sup>31</sup> ييب (1988أ) ص 97، ومككري (1986) ص 208.

<sup>32</sup> الكتاب، ج 4 ص 274، 312، والمصنف، ج 1، ص 4، 29، وشرح المفصل، ج 4 ص 19.

<sup>33</sup> كتاب العرب، ص 99.





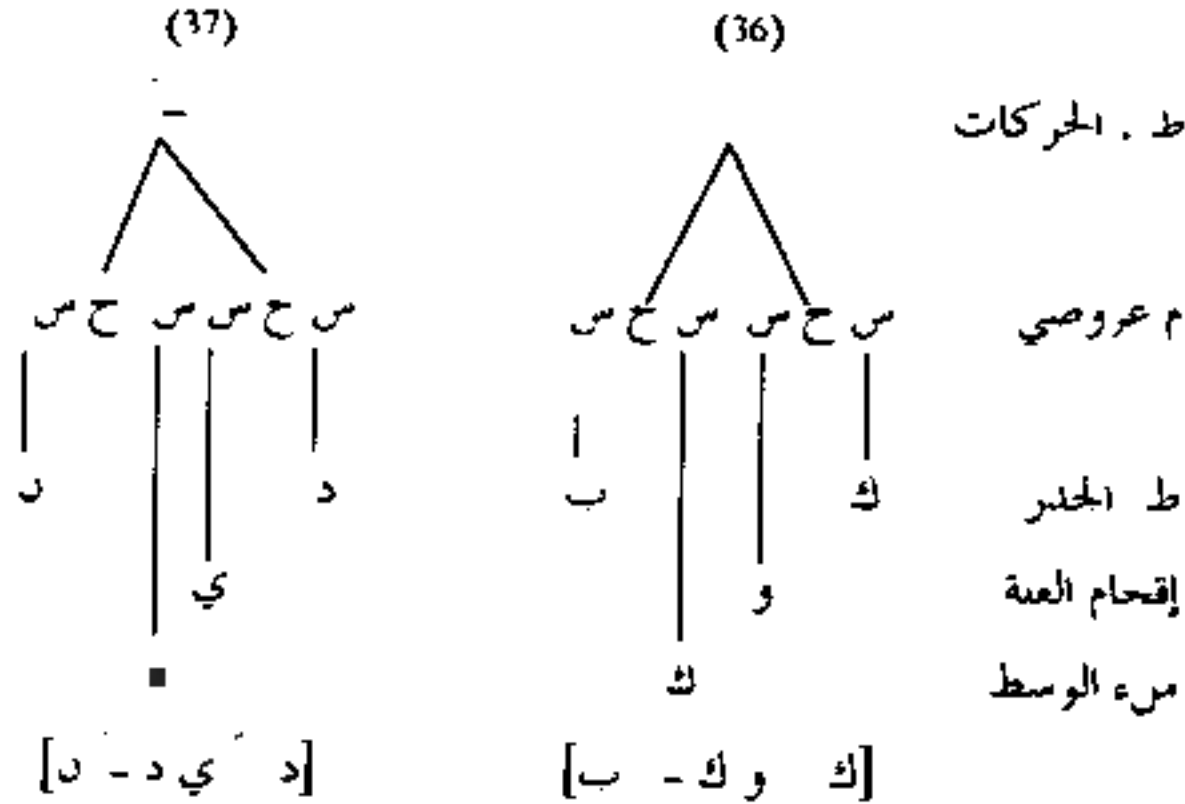
ولحن \* [ك - ك ب - ب] و \* [د - د و - ن] لا يعود فقط إلى مبدأ المحيط الإخباري، وإنما يعود أيضا إلى أن صوامت الجذر قُربت بالأحبار الصامتة في الورد العروصي من اليمن إلى اليسار (rightward).<sup>34</sup>

أمام هذا الوضع، لابد من البحث عن استراتيجية خاصة باللغة العربية، تمكننا من اشتقاق النبي المرعوب فيها، وبما أن مبدأ المحيط الإخباري تحت اللغات على إيجاد الحلول الملائمة لمع اشتقاق بي لاحقة،<sup>35</sup> وبما أن "التصنيف لا يوجد في مستوى التأليف، إذ شروط ساء الصرفية تجمع ذلك، بل

<sup>34</sup> مكمل (1986)، ص 209

<sup>35</sup> بيب (1988)، ص 4 79

يشأ بقواعد صوتية" كما يقول السعروشي (1991، ص. 89) فإنما سلجاً مرة أخرى للاستراتيجية التي تقول بقرن الأطراف أولاً، ثم إفحام العلة ثانياً، ومثلء الوسط ثالثاً وأخيراً. وتطبيق هذه العمليات محتمة يعطيا المثلين (36) و(37):



فاستراتيجية من هذا القبيل، هي التي تمسر لنا لماذا لم يرفض النعويون العرب الأسماء التي بيت على جدور يماثل فيها صامتان في فاء الحدر وعيه، كما يفهم من هذا الكلام لابن جني في الخصائص (٩8/2) "وكذلك إذا اتفق الأول والثاني، واحتف الثالث والرابع، فمثلاً أصلاً، والكلمة أيضاً رباعية، وذلك نحو: ديدون وريهون: هما رباعيان، كتاب ددن وكوك في الثلاثة".

كما نعرض لنا، لماذا افترض القدماء وجود جذور ثلاثية لبعض الأسماء الشائبة، مثل: أب، وأح، ويد، ودم إلخ، حيث ذهبوا إلى أنها بسبب على جذور ثلاثية خلعت لامائل أي: أب و، واء ح و، واء دي، ولام ي.<sup>36</sup> هذا الافتراض الذي يتم تفسيره في إطار النظرية العروضية (prosodic theory) على أن البناء المقطعي لهذه الأسماء لا يستجيب للقيد العروضي للكلمة (the minimal word constraint) في اللغة العربية، الذي يقتضي أن الكلمة الدنيا يعني أن تتكون على الأقل من قدم واحد (foot).<sup>37</sup>

وبما أن هذه الأسماء تخرق القيد العروضي لبناء الكلمة العربية، فإن النحاة العربية تنحوا إلى استراتيجية إفحام العلة في البناء الجذري لهذه الأسماء، هذا الإفحام الذي يحقق من جهة كفايتها الجذرية، ومن جهة أخرى كفايتها العروضية والتصريمية كما يتبين من التمثيل (38).

<sup>36</sup> انفتاح في الصرف ص 101، وسراج المبركي في التعبير ص 393

<sup>37</sup> مكرري وبريس (1988)، ص 9

(38)

نسبة	جمع	مثنى	جذر ثنائي ← جذر ثلاثي:
أبويّ	آباء <sup>38</sup>	أبوان	أ ب و ←
أحويّ	إحوة	أحوان	أ ح و ←
يدويّ	أيدي	يديان	أ ي و ←
دمويّ	دماء <sup>39</sup>	دميان	أ د و ←

ويبدو أن بعض اللغات الحامية السامية، تنجأ إلى هذه الاستراتيجية أيضاً، أي إقحام العلة للفصل بين المثليين كما هو وارد في هذه الكلمات البربرية، أو "الشلحية" على حد تعبير المدلاوي (1991، ص. 101) :

كوكل	فمّل	ككر
(طرّد)	(فعل)	(نوع من القطا)
←	←	←

<sup>38</sup> أصدرت عليه عر و او او ياء مطلقاً من قاعدة صوابه حو - كل غله واقعه بعد فتحه صوابه في آخر  
اجدع بي همره، كما في  
دع و — دُعاو — دعاء، ردي — ردي — ردي،  
انظر الوادي (1990).

## 2.5. مدأ نءاحل الطءاء في الءاء الساميه .

يبيى مما أقءم أن الءه العربيه تلءأ إلى اسءراءيجيه الفصل بين الصاءءين المءين في طءقه الءءر ءءصير من مءء المحيط الإءباري، وإذا كان الأمر كءلك في الءه العربيه، وكلاء في السوربانيه، ءلك أن بطر كوكب في هءه الءه هو [Kawköbā]<sup>39</sup> ، فإن لءاء ساميه أخرى ءعءر عن إءءاء مءل هءه الءءول، كما هو الحال في الأكءيه الءي ءء فيها [kakkabu]، وفي العربيه ءيء ءءء [kökab] .

أمام عءر هءه الءاء عى إءءاء ءءول ملاءه لى اللاحه، سواء عى مستوى الءمىل الءءي، أو أثناء مراءل الانسقاء، اقءرء مككربى (1986) ءء يوس (1983) مءأ نءاحل الطءاء (tier conflation)،<sup>40</sup> الءي يمرء طءقه الءركاء وطءقه السواك، ءيء يتم الفصل في هءا المسءوى من الءمىل بين العاصر المءائءه في طءقه الءءر بالءركاء، كما يءصء من ءلال هءا الءمىل لـ [kakkabu] في الأكءيه، و [kökab] في الإءيوبيه:

<sup>39</sup> موسكوب (964)، ص 84.

<sup>40</sup> مككربى (986)، ص 229، و بطر امءله من عاءءءى في كءصوءيس (1994)، Kinistowicz،

(40)	(39)	ط. الحركات
		م. عروصي
K      k      b	K      k      b	ط. الجدر
[ k   ò   ka   b ]	[ kak kabu ]	نداحل
		الطبقات

## 6 خاتمة

سننتج، مما تقدم، أن الساء الجدري في اللغة العربية، يشتمل على جـدور قاعدية أو أصبية، تسنجب مواربها الجدرية وكلها العروضية لمبادئ الاقترا أو مواضع الربط في طابعها الكبي، الذي يتمثل في ربط عناصر طبقة الجدر بالأحبار الصامتة في الميراث العروصي من اليمين إلى اليسار.

وهناك حلول غير قاعدية أو مشتقة يمكن التمثيل لها بواسطة نفس المبادئ أو المواضع، ولكن بالاعتماد على استراتيجية خاصة باللغة العربية، تقول بضرورة ربط أطراف الموارد العروضية أولاً، كما يبين اشتقاق الجذر الرباعي بواسطة إقحام العنة. هذه القاعدة التي تحول دون اشتقاق أشكال جذرية تحرق مبدأ المحيط الإخباري الذي يبين أنه تحت البعات ويعمرها على إيجاد مثل هذه القواعد، وبالتالي مثل هذه الحلول.

## المراجع العربية

- الأشموسي، عني بن محمد، حاشية الحساب على شرح الأشموني على ألعية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، بدون سنة.
- الأصاري، ابن هشام، أوضح المسالك على ألعية ابن مالك، المكتبة العصرية، ط. 1994، صيدا، بيروت.
- الخرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق عني نوريق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط. 1. 1987.
- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، المصنف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط. 1. 1994.
- ابن الحاجب، جمال الدين، منر الشافية، مهمات المتون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط. 4. 1949.
- السعروشي، إدريس: 1991، حول الاشتقاق، تقدم السابيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار العرب الإسلامي، ط. 1.
- السعروشي، إدريس: 1996، التأليف والمعجم العربي، أبحاث لسانية، المجلد 1، العدد 1.
- سيويه، أبو بشر بن عثمان، الكتاب، عام الكتب، بيروت، ط. 1975.



- السيوطي، جلال الدين، *المهر في علوم اللغة وأنواعها*، دار الفكر، بيروت.
- العاسي المهري، عبد القادر: 1985، *النسائيات العربية*، مباح لنحسية ومباح للآفاق، دار توبقال، البيضاء.
- تقدم النسائيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار العرب الإسلامي، ط. 1. 1991.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الخيل، بيروت، دار لسان العرب، ط. 1988.
- المدلاوي، محمد: 1991، *بنة الكلمة في اللغات الحامية السامية*، بعض القيود العروسية والعولجية، دراسات، عدد خاص بأبحاث نقدية ولعوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير 1991.
- الوادي، محمد: 1990، *الإبدال في اللغة العربية*، رسالة ليل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.
- ابن يعيش، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، المكتبة العربية، ط. 1977.
- ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المصطلح، عالم الكتب، بيروت.

## المراجع الأجنبية

- Bohas, G. 1997, *Matrices, Etymons, Racines, Eléments d'une théorie lexicographique du vocabulaire arabe*. Peeters leuven – Paris, 1997
- Fleish, H 1961, *Traité de philologie Arabe*, Dar El Machrek Editeurs Beyrouth, Tome I 1961, Tome II 1979
- Fleish, H 1968, *L'arabe classique , esquisse d'une structure linguistique*, Dar El Machrek Editeurs, Beyrouth, 1968.
- Kenstowicz, M. 1994, *Phonology in Generative Grammar*, Blackwel Combrige, MA and Oxford, UK
- Schramm, G M 1962. An Outline of Classical Arabic Verb, *Language* 38, 360 – 75
- Schein, B 1981, Spirantization in Tigrinya *Theoretical Issues in the Grammars of Semetic Languages*, ed, by H. Borer and J Aoun, 32 – 42 , MIT
- Schein, B and D Steriade 1986, On Gemimates, *Linguistic Inquiry* 17, 691– 744.
- McCarthy J 1979. *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology* , Ph D MIT
- McCarthy J 1981 A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology, in *Linguistic Inquiry* 12. 373-418
- McCarthy J 1982, Prosodic Templates, Morphemic Templates and Morphemic Tiers, in H Van der Hulst and Smith, eds, *The Structure of Phonological Représentation*, Fons Dordrecht.

- McCarthy J. 1986a, OCP Effects Gemination and Antigemination. in *Linguistic Inquiry* 17
- McCarthy, J. and A Prince 1988 , Quantitative Transfer in Reduplicative and Templatic Morphology, *Linguistics in the Morning calm* 2 , 3 – 35, Seoul , Hanshin
- McCarthy, J and A Prince 1990. Foot and Word in Prosodic Morphology the Broken Plural , *Natural Language and Linguistic Theory* 8, 209 – 84
- Moscati, S 1964, *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages* , Wiesbaden otto Harrassowitz, 1980
- Yip M. 1988a, The Obligatory Contour Principle and Phonological Rules a loss of Identity, *Linguistic Inquiry* 19 65 – 100
- Yip, M 1988b, Template Morphology and the Direction of association *Natural Language and Linguistic Theory* 6, 551 – 77

## أبنية المصادر: عناصر تحليل

### تقديم

أول ما يسترعي الانتباه، ونحن بصدد دراسة أبنية المصادر، إجماع الأدبيات اللغوية القديمة على أن مصادر الفعل الثلاثي المجرد غير قياسية، أو في أحسن الحالات، ذات قياسية ضعيفة. فهذا أبو حيان الأندلسي يقول: "وأما مصادر الفعل الثلاثي فإنها لا تترك إلا بالسمع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف، ولأنها لم تثن على وجه يمكن فيها القياس، ثم سرد أوراها مختلفة وقال [والرواية عن أحمد ابن سهل] فالاختلافها لا يمكن حملها على القياس وإنما المرجع فيها للسمع".<sup>55</sup>

ويسوق ابن يعيش في نفس الموضوع تفسيرين يعزل بهما ما تفصح عنه العبارة السالفة يثير منهما تأرجح موقف النحاة بين اعتارين: أحدهما مبدئي

---

<sup>55</sup> تذكر النحاة، ص 55

يفصي بأصلية المصدر وأوليته في شجرة المشتقات، مثله مثل "أسماء الأجلس".  
 ويخبر نعت ثاني الاعتارين "بالاشتغاف" حيث يراد ضبط صيغ المصادر في  
 صوء حصائص الفعل، وباعتبار الحقل الدلالي للفعل في بعض الأحيان<sup>1</sup>

سأحاول في هذه المساهمة، وفي صوء مبادئ التمثيل التي يسمحها إطار صرافة  
 الهيكل، أن أثير صعوبة تصور تمثيل صرفي يعكس ما توحى به العلة الأخيرة  
 (انظر هامش 1)، أي صعوبة تصور علاقة اشتقاق مباشر لها  
 مسار فعل ← مصدر. وسأنتهي في المقابل المكرة القاصية باستقلال  
 المصدر عن الفعل. وسأقول بأوليه البنيات المصدرية وانحدارها مباشرة من  
 الحذر (وهذه المكرة موجودة في الأدبيات القديمة والحديثة) إلا أنني سأحاول

الغنة الأولى يوضح عنها ابن يعيش معونه في شرح معاني الأخبار، ج ١٦، ص 43 "وَمِنْ جَرَى الْمَصَادِرُ عَلَى  
 سَبْعٍ وَاحِدَةٍ كَمَجِيءِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَاسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ وَحَوْضًا مِنْ مَسْتَقْبَلِ خِلَافِ سَبْأٍ أَسْمَاءِ  
 الْأَجْلَسِ وَلَمْ يَجْرِ الْأَسْمَاءُ كَمَا حَكَمَهَا حَكَمُ النِّعَةِ إِنَّمَا حَكَمَتْ حَقِيقًا وَلَا يَحَاسُ عَلَيْهَا"  
 أما الغنة الثانية التي يعلق بها ابن يعيش سيادة السماع في مصادر الثلاثي فيقولها في معرض تعليله على فساد  
 مصادر الرباعي معارضة بسماعية مصادر الثلاثي فيقول في نفس المصدر، ص 47، ج 6: "أَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاوَزَ مِنْ  
 الْأَعْمَالِ مَا صِيغَ دَلَالَةً أَحْرَافَ سَوَاءٍ كَانَتْ بِإِيَادِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِيَادِهِ فَلَا مَصَادِرَ لَهَا جَرَى عَلَى سَبْعٍ لَا يَخْتَلِفُ وَفِي سَبْعٍ  
 وَاحِدٍ مَصْرُودٌ فِي عَالِبٍ لِأَمْرٍ وَكَثْرَةٍ وَدَلِيلٌ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْتَلِفُ وَالْثَلَاثِيَّةُ تَخْتَلِفُ الْفَاعِلُ لِمَا صِيغَ وَالْمَصْدَرُ عَسَى  
 فَلَا يَخْتَلِفُ الْثَلَاثِيَّةُ تَخْتَلِفُ مَصَادِرُهَا وَتَعْدَمُ اخْتِلَافُ مَا رَدَّ مِنْهَا عَلَى الثَلَاثَةِ جَرَى عَلَى سَبْعٍ وَاحِدَةٍ  
 يَخْتَلِفُ"

تقديم استدلال لعائدها يقوم على تصور هيكل (template) يختلف عن هيكل العمل من جهة موقع المقطع الاشتقافي. وسأقدم تحيلاً يفيد أن المصدر ليس لائحة ممنوحة من الصيغ<sup>2</sup> كما نوحى بهذا مقالات القلماء في الموضوع. وسأرغم أن العوصى القاموسية التي تطع حقل المصادر - والتي تجعله تحت طائلة "حكم اللغة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها" - ناجمة عن تصور معين للصيغ يرفع من تكلفة الوصف. ذلك أن استخدام الصيغ بالصورة التي استخدمتها أوصاف القدماء لا يخلو من حشو، يطمس الاطرادات التي يسعى النحو إلى الإمساك بها. في القسم الأخير من هذا العمل سأبرر المشاكل التي طرحها طبقة فرعية من المصادر، وهي طبقة مكونة مما أدعوه بالمصادر المكسرة (brisés). وتطرح هذه الطبقة مشاكل تستدعي الخوص في فصايا دلالية معجمية سلامس طبيعتها في حينها.

<sup>2</sup> هناك مصادر في الأدبيات القديمة في أن المصادر عبارة عن لائحة ممنوحة، من ذلك مثلاً قول ابن الجلبج "انصرف إليه الثلاثي من كثرة" والمنعمود بالكثرة عندهم الخ غير هائلة بلحصر عملي، يؤكد هذا التأويل حين يعلق الأسرنادي على لائحة مصادر ابن الجلبج بقوله "والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثير العالة" وقد جاء غير ذلك "انصر شرح سامية ابن الجلبج للأسرنادي، ج 1، ص 152

## 1 صيغ المصادر والحشوية

من بين الامتيازات التي يمنحها النحوء إلى تمثيل صوري ينسب الهيكس (بوصفه صرفية) في صورة من الصور التي تسمح بها مختلف النظريات الصرفية المنتمية إلى أمودح التمثيل المتعدد الأبعاد؛ الاميار المتمثل في تقليص الحشوية، وحلها هذا فتبي تحليل يقوم على أساس الصيغ التقيدية يفضي إلى اعتبار أبية المصادر تنيف عن اثنين وثلاثين صيغة.

لنسجل بدءاً أن لائحة أبية المصادر، كما حددتها التقيد الحوي، تشمل سبعة أبية (صيع) بسيطة، والمقصود بالأبوية البسيطة تلك الأبوية الحالية من الروائد ومن التمديد الحركي، وتمثلها باللائحة (1).

- (1) فَعْلَ فَعْلَ  
فَعْلَ فَعْلَ  
فَعْلَ فَعْلَ  
فَعْلَ

<sup>1</sup> الأبوية التي نبحثها هذه مقالته عبارة عن لائحة مرجعية تمثل للصيغ الأكثر تداولاً في كتب النحاة، ولم نعرض لأبوية مصادر المعاصر، كما لأبوية مصادر النادرة (د. س. قد. لإحس)، كما لم نذكر لها المصدر المسمى بالنصر، بل نساكن الخاصة التي يصرحها، وقد عدنا أن ذلك في نطاق الأبوية المسمية والتي لها اسم لأنهم واسم الزمان والمكان.

وفي مقابل هذا، لا نأخذ مصادر بسيطة لها القوالب الحركية المحصورة في (2):

(2)  $\text{فُعُل} \rightarrow (\text{u} - \text{u})$

$\text{يُعُل}$   $(\text{i} - \text{u})$

$\text{فُعِل}$   $(\text{u} - \text{i})$

$\text{فُعِل}$   $(\text{i} - \text{i})$

$\text{فُعُل}$   $(\text{a} - \text{u})$

وعلاوة على هذا، فإن جل الصيغ الواردة في (1) لها بدائل مؤنثة، وحلها لما يرغم التقليد السحوي، فإن هذه البدائل لا تشكل صيغا فائقة الذات، بل تعتبرها متغيرات نحوية للصيغ الأصول المجردة من العلامات والنواصق الوظيفية. والجدول (3) ثبت للصيغ وبدائلها المؤنثة.



(3)

الصيغة المجردة	مؤث الصيغة
فعل	فَعْلَة / فَعْلَى
فعل	فَعْلَة / فَعْلَى
فُعْل	فُعْلَة / فُعْلَى
فعل	فَعْلَة
فعل	فَعْلَه
فَعْل	..
فُعْل	...

يمثل هذا الجدول لعلاقة مثالية لا يعكسها الواقع المعجمي، بمعنى أن المصدر فعْل ليس مؤثته بالضرورة فعْلَى كما في دَكَّر / دَكَّرَى، بل يحور أن يكون فُعْلَى كما في بَشَّرُ بَشَّرَى، فالجدول لا يمثل لهذه العلاقة، وأعي أن الجدول لا يبرر اعتناطية العلاقة بين المصدر المجرد ومتغيره

المؤث. وتفسير هذا عدي، يكمن في أن النعمة الحركية الأولى في المصادر ليست حركة محورية (thematic vowel)، وليست محددة، بالتالي، نحويًا، وهذا ما سأبيحه شيء من التفصيل في موضعه.

### 1.1. صورة الهيكل

سأنتهي الافتراض الذي يقضي بأن الهيكل في اللغة العربية عبارة عن متوالية من المواقع المخصصة بإحدى السمتين س أو ح، وسأفترض نوعًا لكرسال ولويسنام (1993) أن لا وجود في الهيكل لمتواليات فرعية من  $\text{---} \text{ط} \text{---} [\text{س س ..... أو .... ح ح ... أو .... س س}]$ ، وعليه، فالهيكل بالنسبة للعربية عبارة عن مواله من المقاطع القصيرة. وتمثل له في (4):

(4) س ح س ح س ح<sup>4</sup>

<sup>4</sup> خلافاً لتصور مككارثي (1979 1981) الذي يفرض أن الهيكل مشتق عن الية تقصيه، يذهب لويسنام وكرسال (1993)، وهذا ما جاء في لويسنام وكاي (1985)، وانكوجار (1988) إذ افترض وجود تعاقب بين صديق الهيكل وطاس التنصير لا أن التعبير والنمط هذا التعاقب به عند لويسنام وكرسال (1993) بطريقتهم مختلفة، فيفرضان أن الهيكل بنية مقطعية تشكل من مقاطع قصيرة [س ح]، ولا يبان هيكلًا مواقع مجهول، اتفيمه يتم ربط مواقع المكونات المنقطع كما هو معمول به في لويسنام وكاي (1985)، فالتمثيل لك في هذا لإصدار الأخير من الصورة

— — — — —

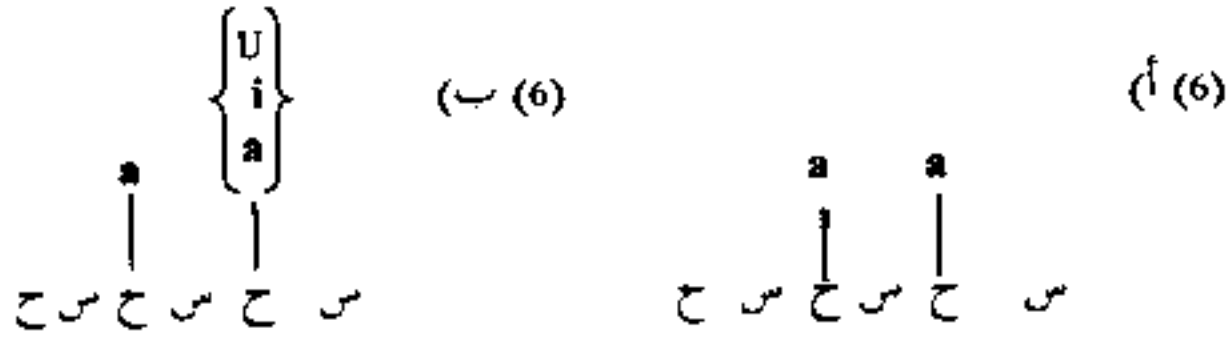
١٠ د ساهمه بالدرجه الأولى تحديد اميكل مصيري المصدر ، اميكل مفرص يبع ان حي الصبح  
الضري بصر في سائر اميكل خلاف هك الصبح حيث يتر موقع الاشتغال في عم اميكل ويبدو ان هذه  
خاصيه غير اميكل الفعلي عن اميكل الاسمي فليست اسم باعتبار خصوصيه اميكل التصريفي وفي ضوء هذا  
سأ اذ اني لا سي بصورا قائما على الصبح كما حددت وصف تعريي العدم ، لأنها (الصبح) لا تحو م  
حشو والتحليل على أساس اميكل بين صيغتين نفس ، ففأ حاشيه واحده بالنظر في  
التعريف المعجمي النحوي ، د على هذا أن التمثيل على سائر اميكل مقيد بعبود عامه ومصاغه صيغته واصحه  
وبعده من قيد رضاء اميكا ، وفيد اشبهه بالنسبه بعض ، فند لاحاد الذي يحدد منها العمل والانسداد  
وبالإضافه إلى هذا فإن تصور هو في حد ذاته لا يبعد بالمعكره القائله باشتغال صيغه من صيغه وذلك ب  
الصبح وفائق "مبتاعوه" ، والنحو معي ساس يرصد القوائم النسيابه ولا تصور سبورا اب بعد من امبالعه  
موضوعها ، كما اني تصور ان لا سي ، يعنى صم : رد يرصد بيه الضريه معديه بواسطة صبح التعليليه  
التي هي من امداد الواضحين ، ساهل شأ هو السعر التي تدعي حيل بصرنا لاسي ومع من ساء وصف  
موسيقى سعر على سعر خفف ع الصبح حيليه كما ان التحيل الذي اعرضه في هذا الفصل لا يسأخذ  
مفهوم تعديلات التي سجره عوعد فقد بين عند ما يرد على العهد من اثر من أ القواعد مستعه ع الضريه  
المعروجه القصبه لا تقوم بالنظر من اعصابتها ، والاحاد السائد في الضريبات المعروجه والخبر منه يميل من  
سعاد العواعد التي تأخذ شكل عواعد اعداد كذابه مقيد سافيا والإضافه انصري يحدد في نظريه العمل  
المعروجه لا يحد مكون فاعديا (النسبه د العواعد) ، لا يرصد الصواهر غير سبورا اب اشتغال حيث انعيه

يمكن إعطاء الهيكل (4) باستحداث مواقع لربط اللواحق أو السوابق، وذلك كما يوضح التمثيل (5) الذي يعترن الصيغ  $\Phi$  و  $\Psi$  ومقابلتها الموسومة بعلامة التأنيث.

$$(5) \quad \begin{array}{c} \left\{ \begin{array}{c} * \\ i \end{array} \right\} \\ \Phi \quad \Psi \\ \begin{array}{c} \text{س} \quad \text{ح} \quad \text{س} \quad \text{ح} \quad \text{س} \quad \text{ح} \\ + \quad \text{س} \quad \text{ح} \\ \text{س} \quad \text{ح} \end{array} \\ \text{هـ} \\ \text{ي} \end{array}$$

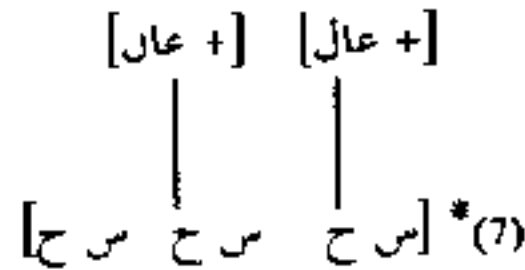
يبين التمثيل (5) أن الموقع ح في أقصى يمين الهيكل يقبل أن يربط بإحدى الحركات الثلاث وهذا ما يفسر وضعها بين حاصتين { }، أما الرمز  $\Phi$  فيمرر به للسكون، أما موقع س في أقصى يسار الهيكل فهو موقع تربط به إما ناء التأنيث وإما ألف التأنيث التي يمثلها قاعدية نالباء. ونختصص الصيغ المتحركة العين وممثل لهما من خلال (أ6) و (ب6).

موجهه من مبادئ سلامة تكوين النحليات لا ينال قواعد، يحسن هذا الموقف في نظرية ثلثية التي تعنى بمبادئ سلامة تكوين النحليات النحوية ما تمحبه هذه مبادئ من إمكانيات تفسيرية أما القواعد فعبارة عن آليات وصفية لا طاقة تفسيرية لها (نظر بنون 1996)



وبناء على التمثيلين (6) و (6) سجل الملاحظة التالية:

أ) لا وجود في المصدر لسبة حركية مكونة من حركتين عاليتين، أي لا وجود في المصادر لشيء مثل (7) الذي يفتقر الصيغ: **فُعِلَ**، **فُعِلَ**، **فُعِلَ** و **فُعِلَ**.



يقضي التمثيل (7) جميع الإمكانيات التي حصرناها أعلاه في (2). ويشير هذا الإقصاء إلى أن سق المصادر يراعي، على مستوى القالب الحركي، القيد الذي يمنع نوالي حركتين عاليتين (5). هذا القيد شيط في السق الصوري لبعة العربية وإن كان نشاطه يتفاوت من حقل إلى حقل. فحقل أسماء الأجناس يقبل **فُعِلَ**، ولا يقبل **فُعِلَ** أو **فُعِلَ** أو **فُعِلَ**. في حين أن المصادر، كما رأينا، لا تقبل مطلقاً بي حركية مثل (7).

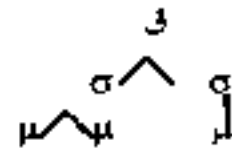
وتمثل المصادر بالتالي للحقل الذي يراعي هذا القيد مراعاة قصوى، خلافاً لحقل الأسماء والأفعال حيث لا يراعى القيد (7) بنفس الصرامة المحوطة في حقن المصادر.

### 2.1. المصادر المعقدة وصوره الهيكل

سأترك مؤقتاً الحديث عن المصادر البسيطة لأنتقل لمحدث عن المصادر المعقدة، وأعني بها تلك المصادر التي تعرف حركة عبها تمديدًا، والتي تحور تسميتها -مستلهمين دراسة مككارتني وبريس لأبويه جموع التكسير في اللغة العربية (1988-1990) - بالمصادر ذات القدم الإثني<sup>6</sup> وتمثل لبعضها في (8):

(8) فَعَال، فَعَال، فَعَال - فَعُول، فَعُول، فَعِيل

<sup>6</sup> اسمه (Iambic Foot) في لغو مككارتني وبريس (1988 ، 1990)، عباره عن هيكل عروضي له الشكل التالي



ويؤري هذا الشكل الصوري س ح س ح ح وهي مؤراه ظاهرة فعول، لا الهيكل لا غير مربوط في إصار مككارتني (1979 ، 1981)، بأبويه العروضية ولا يعكس بالذات أبويه بنصه حلال الهيكل التصريحي عند

لساء التمثيلات الصرفة لمصادر مثل المصادر المسبوبة في (8)، يلاحظ أن الهيكل في صورته البسيطة والمبسطة في (4) لا يمتح ما يكفي من المواقع المؤهبة لحمل مخلف العنات، لذا يتحتم توسعه أو إعاؤه. فمعا نظرية كرسال ولوفيسنام (1997) حيث تم معالجه نظام الفعل في العه العربي، يقترح الباحثان لرصد التكون الاشتقائي للفعل ورصد التناوب الحركي هيكلًا بسيطًا، يتم إعاؤه في مرحلة أولى هيكل فرعي مدمج في الهيكل البسيط. وهذا الهيكل الفرعي عبارة عن مقطع يطلقان عليه اسم "المقطع الاشتقائي". وصوره الهيكل المعنى المقطع الاشتقاق عندهما بوردها في (9):

(9) س ح [س ح] س ح س ح

فاشتقاق الأفعال المريدة ينتم استغلال المقطع الاشتقائي، وعلاوة على هذا يعب المقطع الاشتقائي دورا بارزا في تحديد الرأس الصري تحديدًا صوريا. السؤال الذي يعينا نحص معرفة ما إذا كان هيكل مثل (9) يلائم سية المصادر. وجوابه أن سية مثل (9) لا تصلح هيكلًا لساء التمثيل الصري للمصادر لأسا لو اعتبرنا أن التمثيل لمصادر ياطر التمثيل للأفعال من جهة اشتراك التمثيل في هيكل واحد، لترتب عن هذا الاعتبار هيام تمثيلات (للمصدر) سية الكوين.

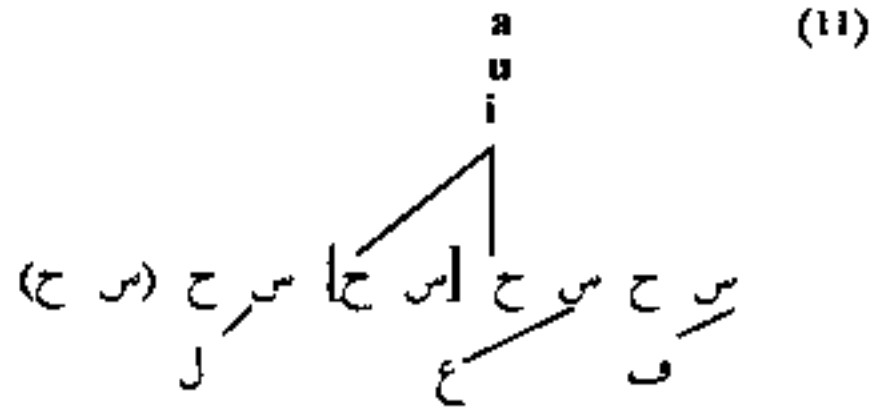
سأرغم أن الهيكل الذي تحتاجه بالنسبة للمصادر هو الهيكل (10) حيث يظهر مقطع الاشتقاق ثالثاً لا ثانياً<sup>6</sup>

(10) س ح س ح | س ح | س ح (س ح)

يُسمح الهيكل (10) علاوة على المواقع المعتادة في الهيكل البسيط (4) موضعين إضافيين يمكن استغلالهما متى دعت الضرورة إلى ذلك، وعليه فحاصل اشتقاق المصادر المطابقة لصيغ الواردة في (8) هو (11):

<sup>6</sup> يبدو أن هذا الذي يحكم في توزيع مقطع الاشتقاق في الهيكل مبني على أن المساحة من المساحة (12) في النص وتعدد المصادر (13) كل المواقع من جدر في الهيكل يجب أن تكون، (12) كل الصور الجدر يجب أن تكون هي الهيكل الذي يظهر فيه مقطع الاشتقاق في الموقع الثاني لا الثالث على ما يعود إلى أن موقع من جدر بسيط يكون إما ع





يبرر التمثيل (11) انتشار العمة الحركية (melodie vocalique) الثابتة، ولو لا  
 برور مقطع الاشتقاق في المكان الملائم لما أمكن رصد السية الصرفية لمصادر  
 مثل حُروح (مصدر حرح)، وسُعَال (مصدر سعل) وكتاب (د) (مصدر  
 كتب)، وهَيِّق (مصدر هق) وشُحوب (مصدر شحب) .... أي لما وجدت  
 الحركة موقعا يسمح بتحقيق الانتشار الحركي.

فقد يعترض معترض عن هذا التحيل بالقول إن هيكلًا مثل (9) والذي يعتبر  
 هيكلًا للمعل، مؤهل بدوره للتمثيل للانتشار الحركي الداخلي الذي يبرر في  
 هذه الطبقة من المصادر، وذلك كما هو موضح في (12) حيث يظهر المقطع  
 الاشتقاقي ثانياً.

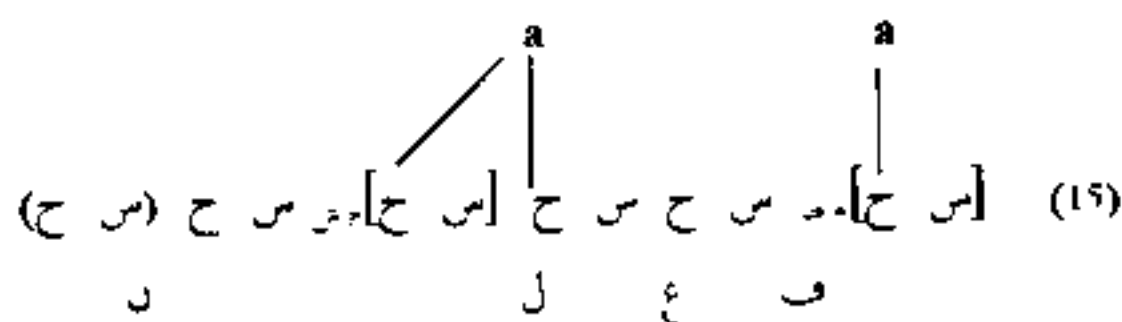


سنتي بالنسبة للمصادر، هيكلًا مختلفًا عن الهيكل (9) الذي يسمح  
 اشتقاقات غير سيمه مثل الاشتقاق (12). وصورة الهيكل المنسج هي نك التي  
 حددناها في (11) ونعدها عبارة من السمات في (14):  
 (14) س ح س ح اس ح اس ح اس ح س ح (س ح)

### 121 مغلان ومغلان والهيكل (14)

نقد سقت الإشارة إلى أن الهيكل البسيط يحتاج إلى موقع لربط لاحقته  
 التأنيث، وهذا الموقع عبارة عن موقعين س ح محصورين بقوسين. سنفترض  
 أن الهيكل (14) يقبل أن يوسع في أقصى البعد موقع للإلصاق وذلك لتمكين  
 من بناء اشتقاق مصادر مثل "عمران"، و"هذيان"، أي لتمكين من بناء تمثيلات  
 لسية المصادر التي يقع الانتشار الحركي في آخرها خلافاً لـ (11) حيث  
 التمديد في الصدر لا في هامش السيه.

لبناء اشتقاق مصادر مثل مغلان ومغلان ومغلان  
 ومغلان نحتاج إلى الهيكل (4)، المعنى بمقطع الإلصاق وذلك كما هو مبين  
 في (15):



يطرح التمثيل (15) مشككتين نحتاجان إلى توصيغ: أولهما أن التمثيل (15) يُخسد بنية برأسين صرفيين. رأس مربوطه بمقطع الإصاق وأخرى بمقطع الاشتقاق. ومن المعروف أن موطن الريادة هي الموطن التي تأتي إليها الرؤوس في التي المریده. ومن القيود على التمثيلات استحالة تعيين أكثر من رأس بنية صرفية. فلو افترضنا أن التمثيل (15) تمثيل حاطي بسب حرقه لقبه أحادية الرأس واقتراحا بدلا منه التمثيل (16) حيث لا يعين مقطع الإصاق، وحيث يبدأ الربط من موقع س جذر الموجود في أقصى اليمين، فستحصل على بنية وحيدة الرأس إلا أنها غير مسجبه لمبدأ (13) الذي معنا عوجه التمثيل (12).



سعتبر إذن أن الهيكل (15) هو الهيكل الملائم، وسفترض أن الرأس هي الحركة التي تنتشر بعد لام الصغرى (أي بعد الساكن الثالث من سواكن الحذر). ويترب عن هذا أن الحذر لا يسكن رأساً حتى وإن كان مربوطاً بمقطع الإلصاق.<sup>8</sup> ذلك أن استعلاء مقطع الإلصاق لربط نعمة من نعمات الحذر تم بصعظ وجوب مراعاة المدأ (16) الذي يرم أصول الحذر بأن يربط ولو بمواقع الريادة، لكي تنقى بأوياً صوياً.

## 2. عن اللاتحديد الحركي للمصدر (indétermination vocalique)

من المعروف أن أعمال مككاري (1979) التي استعملت الوسائل التمثيلية لهولوجيا القطعات المستقلة شككت من تحليل الأساق الصغرى اللاسسية، كما أنها قدمت حلولاً لمشاكل طبت عالقة مد أمد طويل، لكنها، في المقابل لم تهو عنى بواره مقترحات لمعالجه مظاهر التناوب الحركي واللاتحديد

<sup>8</sup> يمكن مائة من مود حذر أن يربط بموقع في موضع (إلصاق ده) أو يربط عن ده عما موقع (إلصاق) رأساً حذراً هي انسياب هريده جمل ان من موقع الذي حما نعمة الريادة، من دس مثلاً به الفصل الذي سعين ها في الإحذر التمثيلي كرسا ونوفيسا (1993) سبب الذي

اس ج ا ر س ج اس ج م ج س ج

الحركي تعادل رصانة وأبافه المقترحات التي قدمت في سياق معالجة الاعمات الساكنة. سأسعى في هذا القسم إلى إبداء بعض الملاحظات الأولية المتعقبة بما أسمته باللاتحديد الحركي الذي يمر صبع مصادر الثلاثي. ومن المعلوم أن جل الصبع التي أوردها الوصف العربي القدم في باب المشتقات تمتاز باستقرار بائها الحركي (أو هوالها الحركية). نذكر على سبيل المثال صبع اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر مريد الثلاثي ومصادر الرباعي. وفي مقابل هذه الشفافية يبدو صبع مصادر الثلاثي سائبة مثل سيب الأبية الحركية لجموع التكسير.

إن المشكل الأساس الذي يبدو في نظرياً ذا دلالة يتمثل في بناء التمثيلات الحوية للصرفيات وفي رصد مظاهر التنوع السطحي للصرفيات (allomorphie)، ذلك أن الانعلاق (opacité) الذي يطع جواب عديدة من جواب السبق الصرفي يعود إلى فشل بناء الصورة القاعدية للصرفيات وربطها بدائنها الصرفية المحتملة. ففي القسم الأول من هذا العرض حاولت تحديد هيكل المصدر. وهذا الهيكل يلائم، بفصل مواقع الريادة فيه، المصادر السليطة والمعقدة، كما أنه يسعنا في تعيين الرؤوس الصرفية. أما في هذا القسم فسهنم نعرفه ما إذا كان اللاتحديد الحركي واقعاً قاموسياً أم مجرد تخيلات سطحية لا طرد نحوي، وإذا كان الأمر على هذا النحو الأخير فمن الواجب تحديد الصورة القاعدية لنقاب الحركي وربطه بمختلف بدائله.

سأفحص في مرحله أولى، وفي سياق البحث في القالب الحركي للمصدر، المصادر التي سأسمّيها بالمصادر السالبة، أي تلك الفئة من المصادر التي تعتبر محمّولة المصدر. وسأردف هذا بالوقوف عند المصادر المكسرة التي تتكون من المصادر التي اعتبرتها الأدبيات القديمة مصادر ثلاثية مريدة وهي المصادر التي أوردت أمثلتها في (8) ومنها فعال وفعل وهي عندهم مصادر مريدة متصلة بأفعال مجردة لارمة "وكأنهم [يقول ابن يعيش] جعلوا الريادة فيها عوضاً عن التعدي". لن نعتبر في التحليل الذي سنورده في هذا العمل وسيط التعدي والروم وسيطا واردا في رصد البنية الصرفية لمصادر لا لأسباب تحريرية فقط تتعلق بوجود مصادر مريده (أو مكسرة) متصلة بأفعال ثلاثية متعدية نحو كتابة (من مصدر كتب) وسماع (مصدر سمع)، بل وبالدرجة الأولى بموجب مبدأ المنحى (Requirement of locality) الذي يخطر قيام (=سأ) تمثيل في إطار قالب معين (من هوالب الحو أو مستوى معين من مستويات التمثيل الحوي) بعناصر وحدود لا تنتمي إلى هذا القالب.<sup>9</sup> ومهما يكن من أمر، فإن الامتياز الذي يمنحني إياه تقسيم المصادر بعناصر السلامة والتكسير يتحدد في أنه سيسمح لي بالتعامل مع أبيات فيها ريادة بوصفها أبيات محمّولة المصدر، مثلها مثل الأبيات السليطة:

<sup>9</sup> انظر مككاري وبريس (1986)، وانظر بالعربية محمد عبدلّهي (1991).



فَعَلَ وفُعِلَ وفَعُلَ و فَعَلَ.... وعنيهِ فالمصادر السالبة في

تصوري هي التي يحصرها الأتمودح (17):

(17) أ) فَعَلَ ( صرب، قتل، نوم، أكل، وعد، يأس.... )

ب) فَعُلَ (عدل، إثم، فسق، عثم... )

ج) فُعِلَ ( شرب، حكم... )

د) فَعَلَ ( عصب، فرح، سرق.... )

هـ) فَعَلَ ( سرق، صحك، لعب.... )

و) فَعَلَ ( كبر، صعر.... )

ز) فُعِلَ (هدى، سرى.... )

ح) فُعِلَ (عمران.... )

ط) فُعِلَ (وجلان، عرفان... )

ي) فُعِلَ (طوفان، جولان، عيان، عشيان، هديان.... )

فُعِلَ

أول ملاحظة جديره بالتسجيل تتمثل في أننا نصدد تسع صيغ توافقها سعة

قوالب حركيه نوردتها في (18)، وحدد السهم اتجاه التعاقب.

\* نعيد التجميع جانب التجميعه ألف م الصيغ السالبة في ب بعد

\*\* اما التجميعان جانب الصيغه فتبينان ألف م د بعد

←	a - a	(ر)	←	a - i	(د)	←	Φ - a	(18) أ
				Φ - u	(هـ)		i - u	ب
				a - u	(و)		Φ - i	ج

يكشف تمحص القوال الحركية في (18) أن هاء الجذر تحركها الحركات الأساسية المشكلة للسق الحركي في البعة العربية (i - u - a)، في حين أن عين الجذر يتعاقب عليها السكون، الذي رمزنا له بالرمز Φ، والفتحة والكسرة. ولا ترد الصمة مطلقا حركة لعين المصدر.

سأفترض أن حركة الهاء التي تكون أي شيء في إطار ما يسمح به السق الحركي القاعدي، حركة محكومة معجميا (voyelle gouvernée lexicalement). وهي بالتالي سمة من السمات المرادية. ويترتب عن هذا أن هذه الحركة يمثل لها في طابق مستقل عن طابق الحركة المحورية والتي هي حركه العين.<sup>10</sup> وسأفترض في البدء أن العلامة المحورية تنجسد في سكون عين المصدر.

نجد عند ابن يعيش في حاشية حديثه عن أصية المصادر، (انظر شرح المفصل)، استنتاجا يحور أن يَحْتَمِل ما أشرت إليه أعلاه حين رُغمب أصية سكون العين

<sup>10</sup> ان سلما - حركه الهاء حركه معجميه. وهذه الحركة سابقة في لاديات التي تستعمل على تعريبه في إطار صرف الهيكلة. فستعمل ها في صاء مستعمل عن طابق حركة المحورية التي جعلت معنى أصيبا

في المصدر. فلستمع إلى ابن يعيش ليستسط من كلامه ما يركبي اعتبارا  
 لسكون سمة قاعدية في المصادر. يقول ابن يعيش: "والأصل منها فيما كان  
 متعديا فعل بفتح الميم وسكون العين خو صرب وهل وعليه مدار الباب  
 وماعده ليس بأصل لاختلافه وطريقه أن يحفظ حفظا، وإنما فسا ذلك لكثرة  
 فَعَلَ في الثلاثي واطرادده فيما كان متعديا منه، والذي يدل على ذلك أنك  
 إذا أردت المرة الواحدة وإنما ترجع إلى فَعْلَةٍ على أي باء كان الثلاثي،  
 وذلك قولك ذهبت دهانا وذهبة...." والشاهد في كلامه قوله: "والذي يدل  
 على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة وإنما ترجع إلى فعلة" بصرف النظر عن  
 بقاء الفعل كما يصرح ابن يعيش، وبصرف النظر عن تعدي الفعل ولرومه.  
 وهذا ما يستعاد من تخيله بفعل ذهب اللارم الذي يقبل صيغة فَعْلَةٍ،  
 فالأفعال متساوية في قول صيغة فَعْلَةٍ التي فسا أنها إما متعير لمفعول.  
 أصف إلى هذا أن تأمل الصورة الحركية لاسم المرة يبرر شيئين: أولهما أن  
 السكون ملازم للعين (في مصدر المرة)، والفتحة في الميم غير ملازمة لاسم  
 المرة حلاها لما قد يوهم به كلام ابن يعيش من خلال اقتضاره في التمثيل على  
 ذكر فَعْلَةٍ، فمصدر المرة تعمل فاؤه الحركات الثلاث فَعْلَةٍ (نحو  
 فُسْحَةٍ، إلى جانب وجود فُسْحٍ) وفَعْلَةٍ كما في نحو صَحْكَةٍ  
 وصِرْفَةٍ.... كما يخور إلى جانب صَحْكَةٍ صَحْكَةٍ، وهذا في نظرا سب  
 يرجح حرية حركة الميم في مقابل لروم السكون للعين. الشيء الثاني الذي

يوضح عنه التأمل في القالب الحركي للمصدر قبول الأفعال اللارمه بدورها  
لصيغه فعل،" وذلك كما هو مبين من خلال الأرواح المدرجه في (19):

(19) نام ، نَوَم

يشس / يَسَأْ

برأ ، بَرَأْ وُبَرَأْ

حرر / حَرَّرْ حَرَّرْ

نمل نَمَلَا (معنى نطق)

حق حَقَّقْ

دبل دَبَّلَا دَبَّلَا

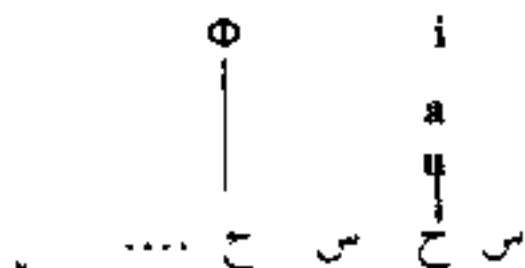
رصب / رَصَبَا (معنى سال وانهمر)

برد ، بَرَدَا

نعص / نَعَصَا

' مذكر من جديد اما مرعى في حليفاً بيد اهلبي الذي يحضر بناءً ثمين في قالب حوي اعتماداً على لم يساب  
وحدود لا نسى إلى هذا المالب، وعليه فالتعديده والنزء = معاهيم لا تعي سبت في إصدار صربه الضرف التصريبي  
(prosodic morphology)، كما أن لا تعي سبت في التركيب لأنما معاهيم مسعه من هوات صوريه من قالب  
من حيث نتحدث علاقه الرؤوسى ي يوجد على يمينها وعلى يسارها أو من قالب الأدور محوريه = ش = معي  
هناك الاستعداد بعودة الكلمات لا يقتضي بالضرورة إلى حالة على استنوت التركيبى الكلمات = لكن هذه  
لا تعي بناء التمسلات الضرفيه لا يجوز = جيل على سبت = صيغه ما نفس صر في ما الانكاس وجعليه  
فهذه التمسلات ما محوى وصعفى يتجلى صر، فالتأني لا مانع من ظهوره في حيل الصر في

{20}



(21)



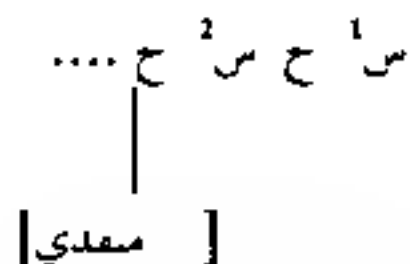
فاليه (21) تمثل لمصادر الواردة على صيغة فعل نحو عصب وحجل  
وجرع ومرص، ولمصادر الواردة على فعل نحو كبر وكذلک  
لمُعل نحو هدى وسُرى (يُحسن السبب أن المصدر فعل قدير  
ويختص بالصمات الدالة على الثبوت أما فعل فباء نادر لم يورد كتب  
الصرفيين في نابه سوى المثالين المذكورين أعلاه.

غير خاف في الأدبيات القديمة<sup>12</sup> والحديثة أن الفتحة يمكن أن تخفي شيئاً غيرها. فقد أوردت كتب الصرف القديمة بصورة مواترة أن الفتحة قد تخفي كسرة عميقة في سياق الحرف الخفي. وتواراة هذا التحليل الذي يرى أن مرور احتفاء الكسرة وظهور الفتحة مكانها يعود إلى عامل فولوجي، فالكسرة لا تسطح بالنظر إلى سمة فولوجية قطعية. هناك تحليل آخر يرى أن الفتحة قد تخفي سكوا، لا بموجب علة فولوجية، بل بموجب علة صرفية يعود إلى سبق التناوب الحركي المنح صرفياً هذا السبيل الأخير يعري إلى كرسال ولوفيسنام (1993). فقد اهتمى هذان الباحثان، في سبيل بناء سبق التناوبين التي تحكم الماضي والمضارع، إلى أن فتحة ماضي باب فعل يفعل ليست بطير فتحة فعل الذي من باب فعل يفعل. فالفتحة الأولى تخفي سكوا وهو المعتمد في التناوب، في حين أن الفتحة في "فعل" مثلاً الذي من باب فعل يفعل لا تخفي شيئاً. إنها فتحة حقيقية بالنظر إلى أنها حركة تشكل أساس

<sup>12</sup> من ذلك مثلاً اعتبارهم أن فتحة يذهب حتى كسرة تظهر في النسخة العينية، فالفتحة عذبة وجود حركة تخفي "وأي فتح في يجمع ويدع [ويذهب] مكان حرف حن، فالفتحة عذبة (مثلها مثل فاع)، والعارض لا اعداد به فهو كالمعدي" (شرح مبروكي) وبعد عدد به جي (في حركات) ما بعد هذا معنى، و... حيث يرى أن جمع فعله، وفعله باي، علو نور، غير مثل فعلات وفعلات، فعلى غير ما في جمع عرفة كسر في جمع كلمة ولكن الحركات المعاني، حيث أن جي، يسفاهر عنها، ولأسباب لا أهم هنا، حركات صحيحة معر عرفة وفاع وفاع كسرات وكسرة، فكان الجمع والنسبة. حيث أن الحركات المعاني التي تدر في نسبة لأصليه (أو التمثيل النحوي).

عملية تناوب حر كمي. ليس هذا المقام مقام الدعاغ عن هذا الافتراض، وممع ذلك سأقول إنه ليس مجرد تحايل (conspiracy)، إذ أن هناك ما يبرره (انظر الاستدلال الصوري المفصل في كرسال لوفيسنام (1993)).

سأفترض أن الفتحة في (21) ليست فتحة عميقة، وذلك كما في نحو عمل عملاً، فالفتح في "ععمل" ليس عميقاً، بمعنى أنه لا يظهر في التمثيل الصرفي، ويعبر هذا أن يكون العين متعش في المصادر المتصلة بالأفعال العلاجية (مثل لحس ولقم التي من باب عمل/يعمل)، وكذا في المصادر المتصلة بالأفعال المكسورة العين الدالة على المعدية الوسيطة (middle agentive)، حيث الفاعل متأثر كما في سوع وفهم وعلم. ونخلاف هذا، تيلو فتحة عين المصدر المتصل بالأفعال المكسورة العين والتي عين الحالة (state) فتحة فاعديه، عكس فتحة المصدر عملاً وهناك في المعجم العربي وفرة في المعطيات التي تكشف عن الاطراد شبه التام في هذا الأمودج، الشيء الذي يعري بالقول بوجود تناوب حر كمي [i < a] متع، حيث [i] بعد س<sup>2</sup> محصنة بالسمة [-معدية]:



فيكمي أن يترع هذه السمة عن القطعة [ii] كأن يصع مثلاً [+ معدي] لحصل عن غير فَعَلَ في المصدر، أي لحصل عن فَعَلَ. والمعطيلت التالية سوفها لتقريب الصورة:

- (أ) أَدَرَ ، أَدَا < صار عظيم الأديب >  
 أَدَرَ ، أَدَا < - الحب: خرجت أدسه، بمعنى ورقه >  
 (ب) شَرَحَ ، شَرَّجَا < - الجسم: شمس واكثر >  
 شَرَحَ ، شَرَّجَا < الشيء: صم أجراه بعضها إلى بعض >  
 (ج) دَهَشَ ، دَهَشَا < - دهشه الأمر، بعث فيه الدهشة >  
 دَهَشَ ، دَهَشَا < دهش بمعنى الدهش >  
 (د) شَرَبَ / شَرَّبَا  
 لَقَمَ ، لَقَمَا  
 عَمَلَ ، عَمَلَا

فحركة عين الأمثلة (د) موسومة ب [+ معدي] الشيء الذي يفسر مادداً نحصل عن شَرَّبَا ولَقَمَا بذر شرباً ولقماً وحتى لو حصصنا عن فعل كما في عَمَلَا فإن هذه الفتحة ليست بطير الفتحة التي تتعاقب بالكسرة المقرونة بالسمة [ معدي] والتي تظهر في أفعال الأمثلة (أ) و(ب) و(ج). وهنا ما دعانا إلى اعتبار فتحة "عملاً" فتحة غير قاعدية مثل فتحة طَبَا.



بقي الآن أن نطرح في كسره عين المصدر (فعل) ما وضعها؟ وإذا كانت الفتحة في عين المصدر ساء على الملاحظات أعلاه قد تكون فاعديه وقد لا تكون، فإن للكسرة وصفا مخفيا، لسجل بدءا أن المصادر التي على مثال فعل مصادر قليلة<sup>13</sup> فهذه الصيغة البسيطة ليست من الصيغ التي نطالها الجذور. فهي صيغة مجمعة في هذا الباب (inaccessible) خلاف صيغة فعل وفعل، ثم إن بعض المعطيات التي وردت على صورة فعل نقل عواراه هذا صيغة فعل ومتغيرها فعل كما في كذب، كذب / كذب، صحك / صحك / صحك، لعب / لعب

لعب، ولست أدري هل يصدق هذا على باقي الأمثلة التي وردت على فعل. ولكن المؤكد أن غياب فعل في المصدر وضعف فعل فيه يدعو إلى الارتياح في مصدرية هذه الصيغة. فقد تكون فعل صيغة فعيلة استعملت استعمالا مصدريا وربما يكون هذا التفسير وراء قلة المصادر التي على مثال فعل. ويبدو أننا في أمس الحاجة إلى القيام بمسح معجمي لتمس معالم اليقين في هذا الباب. وليس عريبا ألا نكون صيغة فعل صيغة

<sup>13</sup> لا يحدث عن إقصاء فعل من لائحة المعيار، بل يسكن في تمكيد فعل في المصدرية، والشك في صحتها كالأسماء وقائم على مجموعة فرائض في معجمها، غياب فعل في المصدر، والنسبة الضعيفة ورود المصادر على مثل فعل مقاربه معها وهذا في دراسته بحجائه سولاسوي (minutif senutique) بين من خلال جرده الجرمي لقاموس Freitag أن نسبه ورود فعل مصدر هي 0.59 مقارنة بـ 72.4 نسبه ورود فعل

متحركه في المصدر، فقد أشار القدماء ومن سبهم الأسترابادي إلى أن بعض الأوران المحشورة في باب المصادر ليست بمصادر "وبعض الأوران المذكوره ليست بمصدر" ومع الأسف الشديد فإن الأسترابادي لا يعيها.

تصح السبة (211) تمثيلاً للمصادر الواردة على صيغة فُعْلان وفُعْلان وفُعْلان وفُعْلان. والتحليل الذي أفضى بنا إلى اعتبار الفصحى في فُعْل سكوناً عميقاً يصدق على فُعْلان مع خلاف بسيط يتمثل في أن الصورة التحتية لمُعْلان والتي هي فُعْلان لا تحقق معجمياً ما يتحقق هو فُعْلان (بالضم) أو فُعْلان (بالكسر).

وهذه الصيغ مصادر بشكل صدورها لا باللاحقه في آخرها، والتي يترص أها الأثر الصرفي لمعنى يتعين على تحيل دلالي أن يعينه.

### 3. المصادر المكسرة

مواراة المصادر الواردة في (17) والتي يصدق عليها تسميات مختلفة (سلله، محموظة الصدر ..) هناك طبقة المصادر المكسرة وهي مكسره بالنظر إلى أن جعلها يتشر عروصيا انتشار قدم إتبعي مش حموع التكسير التي يشيع فيها هذا

الهكل العروصي، وبالنظر إلى كونه، خلافا للمصادر البسيطة، غير محفوظة  
الصدر سواء أكانت إكسية القلم أم م تكي كما في نحو شيخوخته و كسوة ومل  
شاكلهما.

(22) أ) فُعول (فعول) نحو خروج، دخول، قول

ب) فعال: دهاب

ج) فعال: كتاب

د) فعّال: سعال، باح

هـ) فعّيل: صهيل، وحيل، دب

و) فُعْلولة: شيخوخته، صيرورة، كسوة<sup>4</sup>

لقد استعدنا في القسم الخاص بالمصادر البسيطة المكسرة علامة محورية في  
المصادر. وكان استبعادنا لها مسا عني غياب الضمة حركة محورية في السبق  
الحركي للمصادر الخالصة، ما يحدث في باب المصادر المكسرة هو ظهور

<sup>4</sup> مصادر مثل شيخوخته وصيرورة يردها الوهم أنهم آباء يعطونه. حب الباء الساكنة مرسدة وغير  
حيقة وأو اه باء مدغم في الباء امر يده (بعد قلب الواو ياء في حالة كوا حشر معلا بالواو) وحذف الباء  
والأصل في كسوة كيوتونه حب القتب ياء وواو والأصل منها ساكنة قطع نا باء مسددة وحققوها م م  
حصل منها الصيرورة الثانية كيوتونه كيوتونه كيوتونه كيوتونه كيوتونه كيوتونه  
سبح كتاب القتب ياء ممره لأن جي جزء على

الصيغة والكسرة في صدر الصيغة ولكن ممدتين. ومعروف ما لتمديد من  
مرية تكسير التماثل المستقل

تطرح هذه الفئة من المعطيات مشكلا يمكن تلخيصه في السؤال التالي:  
هل تدل الصيغ المكسرة في (22) عن المصدرية أم عن شيء آخر؟ ويتفرع  
عن هذا السؤال ما يلي: إذا افترضنا أنها صيغ لمصادر شأنها شأن الصيغ الواردة  
في (17) والتي اعتبرناها محمودة المصدر فيجب البحث عن تفسير لهذا التعدد،  
ويعني آخر لماذا تعدد مصادر مادة معجمية مثل مادة ر ح ع، والتي نحلها من  
بين ما نحد، المصادر التالية:

(23) رجع، رجوع، رجعى، رُجعا

ولماذا لا تقبل مادة ل م ع ما قبلته مادة ر ح ع؟ ويعني آخر لماذا لا نحد  
لمعى ولا نحد لموع، في حين نحد لمع ولمعان.

مبدئيا لا شيء يمنع من افتراض أن الصيغ الواردة في (22) ليست بمصادر، إلا  
أن الوقائع المتصلة بالمعجم العربي تضعف في نظري هذا الافتراض. فبعض  
الصيغ المكسرة متمكة في المصدرية تمكن فعل وفروعها، خاصة مع  
طبقات معينة من الأفعال إلا أن تمكنها أقل من تمكن صورة فعل، بدليل



ص 191). إلا أن المسارات الدلالية كما طرحها الوصف القديم لم تتمكن من الإمساك بالصواب المحددة للاتجاهات السائدة. وأظهر أن البحث في المشاكل المتصلة بدلالة الصيغ ونعائق دلالة الصيغة بدلالة المعجمية كميل بأن يوضح الأمور في هذا الباب.<sup>6</sup>

#### 4 خلاصة

لقد حاولت في هذه المساهمة أن أقدم عناصر أولية لتحليل المصادر من روية صرفية حالية. فطرت إليها في مرحلة أولى بهدف تحديد الهيكل الذي يستدعيه تمثيل متعددة الأبعاد، ويحدد (الهيكل) مواقع (slots) ربط أصول المادة المعجمية وأصول القالب الحركي. وطرقت في مرحلة ثانية في القالب الحركي للمصادر وبالصيغ في طاهره اللاحديد الحركي (indétermination vocalique) الذي يطبع المصادر، وحاولت أن أكشف عن صورته السق الحركي للمصادر. وقد مكنا التحليل الصرفي في نهاية المطاف من تعيين طقنين للمصادر: (أ)

<sup>6</sup> شير هذا في كتابات لأسناد عبد الحماد العنسي عه بي. لاحظ أني حررها سائده بإسرافه. تذكر مسها سهامات لأسناد محمد عاتيم فهذه لأعما ساء. من كل الدلالة من مظهرات صريه. وأصحه نسعي. و. حصيص به معنى في اللغات الصغرية. ومن ذلك أن سمعتا أسنادي الصريه أنكفيله حل. مشاكل الدلالية أني ظهر حها المعباد.

طبقه المصادر المحفوظة المصدر. (ب) وطبقه المصادر المكسرة وقد أشرت في نهاية هذا البحث إلى المشاكل الدلالية التي تتعاقب والمئة الأخيرة، وفي مقدمتها الانتقائية الدلالية المعرطة للصيغ المكسرة في مقابل صيغ انتقائية صيغه فَعَلَ ومرووعها والتي أعيرتها الصورة الصرفية للمصدر الخالص.

## المصادر والمراجع

- ابن يعيش، موقف الدين، شرح المفصل، بدون تحقيق، عالم الكتب، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف العرناطي: 1986، مذكره الحاجة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن جني، أبو المتح عثمان: 1952-1956، الخصائص، تحقيق محمد علي الحلوة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ابن جني، أبو المتح عثمان: 1954، شرح كتاب التصريف للمارني، تحقيق ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار مصطفى الناي الحلبي / مصر.
- الأسترابادي، رصي الدين، شرح شافيه ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد هرايب، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العاسي المهري، عبد القادر: 1990، الساء المواربي: نظرية في ساء الكلمة وبله الحمه، دار نوبعان، الدار البيضاء.
- السعروشي، إدريس. 1991، حول الاشتقاق، تقدم الساسيات في الأقطار العربية، دار العرب الإسلامي بيروت.
- المداوي، محمد: 1991، بية الكلمة في اللغات الحامية - الساميه: بعض القيود العروصية، مجلة دراسات، العدد 5، كنية الآداب، أكادير.



## المراجع الأجنبية

- Goldsmith J 1990 *Autosegmental and Metrical Phonology*, Basil Blackwell, London
- Guerssel, M , and J Lowenstamm 1993, Classical Arabic apophony (ms)
- Lowenstamm. J 1996 CV as the only syllable type, Ed Jacques Durant and Bernard Laks Publ. ESRI
- McCarthy J 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph.D. MIT
- McCarthy, J , Prince, A 1990 Foot and Word in Prosodic Morphology: the Arabic Broken Plural, in *Natural Language and Linguistic theory*. 8.2
- Sola, JM - Solé: 1961, *L'infinitif sémitique: Contribution à l'Etude des Formes et des Fonctions des Noms d'Action et des Infinitifs Sémitiques* Librairie Ancienne Honoré Champion Editeur, Paris

## الاسم الدخيل: بعض مشاكل التصنيف

### تقديم

يمثل المشكل الذي نثيره جرءاً صغيراً من المشاكل الكثيرة التي يعرفها تصنيف المواد في المعاجم العربية الحديثة. ويظهر هذا المشكل في الخلط الذي نلاحظه في تصنيف الكثير من الأسماء الدخيلة في المعجم العربي، إذ أنها غالباً ما تصنف بطريقة تخلط بينها وبين غيرها من المواد المختلفة عنها، فتوضع معها في نفس الدخلة. بالإضافة إلى أن طرق التصنيف في المعاجم لا تعكس مجموعة من الخصائص السقوية المرتبطة بالأسماء الدخيلة، باعتبار هذه الأخيرة كلمات اندمجت في السق، وحصعت لسيرورات مختلفة، تركيباً وصرفياً وصواتياً ودلالياً.<sup>1</sup> كما أن التصنيف لا يعكس ارتباط الدخيل بعدد من الظواهر المرتبطة بسلوك اللغات وتطورها بصفة عامة مثل طاهرة التعدد الدلالي

---

<sup>1</sup> أثبتت دراسات معجمية متأخرة أن تصور المعجم كقائمة غير منظمة من المفردات تصور منجاور وقد اعترضه العاسي المهري (1986) أن المفردات تقرر خصائص وانفرادات يمكن من وضعها في طبقات ذات خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة نصبت لشبكة اللغوية.

(polysémie)، وظاهرة الاشتراك اللفظي (homonymie).

ونطرح مشكل الخلط في تصنيف الدخيل من خلال معالجة إشكالي التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي. وسنطلق من أن اعتماد تصور واضح للتدقيق في هاتين الظاهرتين، وإيجاد معايير دقيقة وكلية لتعريفهما والفصل بينهما، وكذا رصد نتائج كل منهما على مستوى الوقائع اللغوية، من شأنه أن يساعد في تصنيف واضح وعمر ملتبس للأسماء الدخيلة. كما أن اعتماد تصور واضح للسق الصرفي والصواتي العربي يلعب دوراً هاماً في تنظيم المداخل المتبسة

ومحاول في هذا العمل أن نرفع بعضاً من اللبس الذي يعكسه تصنيف الأسماء الدخيلة في المعجم عن طريق اعتماد أطروحات حديثة من السلسليات التوليدية، في مجال الدلالة والصرف والصواتة، ونهدف كذلك إلى إبراز أنه بالإمكان أن يستعيد مصنف المعجم من الدراسات اللسانية الحديثة، لأن ذلك سيساعده في تنظيم الدخيلات، وفي إبراز عدد من الخصائص السقية المهمة.

نبرز في البداية كيف يساهم التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي في إحداث الخلط عند تصنيف المواد الدخيلة. ونوضح بعد ذلك، باختصار، تصور الدراسات العربية القديمة وتصور بعض الدراسات الحديثة للظاهرتين، وبين

الحد الفاصل بينهما، باعتماد مجموعة من المعايير الدلالية. ونقدم كذلك عييات للأسماء الدخيلة التي خصعت للاشتراك اللفظي، ولتعدد الدلالي ونحاول رصد سيورات التعدد بواسطة اقتراح المبادئ الدلالية، وسعتمد في هذا الصدد حاصه عاليم (1987)، الذي اعتمد مجموعة من الدراسات الحديثة أهمها جاكندوف ((1978) و((1983) Jackendoff، ولايكوف وجوسون (1983) Lakoff & Johnson. ثم نقدم نتائج هذا التحليل على مستوى تصنيف الدخيل في المداخل المعجمية، بالإضافة إلى تقديم اقتراح تنظيمي للمداخل على أساس صواني يعتمد قواعد إبدال الحدود

## 1 نموذج تصنيفي

تمثل لمشكل الخلط المذكور بإيراد نموذج نصيمي، يبين فيه احتلاط حدود مختلفة في نفس الدخلة المعجمية:

(1) جلف: الجلف: العيظ.

الحاي

الأحق

الدر الفارع

الطرف

الوعاء

البدن لا رأس عليه

حرف الرعيف

الحليف. العليظ

الطالم

الجلائف : السيول

الجلف(ة): ممرى القلم

الجلفة: ما قشر من الجلد أو نحوه

الجلفة: الكسرة من اخير الياس

اخلاف: الطين

المجلف: الذي أخذ من جواره.<sup>2</sup>

ففي هذا المدخل نلاحظ تراكم مداليل مختلفة على نفس الصورة الاسمية (جلف) كما نلاحظ أن هناك عددا من المداليل المترابطة، لكنها مصفة بطريقة لا توضح هذا الترابط. وتجعل هاتان الملاحظتان المدخل (1) عبارة عن لائحة غير منظمة من الصور الاسمية، ليس فيها ما يعكس عددا من الخصائص المهمة، المرتبطة بالعلاقات الدلالية بين الجدور

<sup>2</sup> المصدر، ص 89 - 90

فإذا دققنا النظر إلى هذا المدخل يمكننا أن نميز بين ثلاثة جـدور. فهناك الجـدر (جلف 1) بمعنى (قطع، استأصل، اجتزأ، قشر...)، ثم هناك الجـدر (جلف 2) الدخيل من الفارسية، في صورة (جلف)، بمعنى (طسالم، علبط، جافي...)، وهو معرب من اللفظ الفارسي (جلفت)، يعنى المعنى. ثم هناك (جلف 3) بمعنى (الوعاء، الطرف، الدد...)،

يبدو إذن أن هناك جدرا حصص لضرورة توسيع دلالي فـتـعـرـعـت عنه استعمالات متعددة، وهو الجدر الذي أفرز (البدن بدون رأس، قشره الجلد، الطين، كسرة الخبز...). وقد اشترك هذا الجدر مع الجدرين الآخرين بسبب التماثل الصوتي. وبذلك يكون سبب الخلط في المدخل (1) هو حصوع الجدر (جلف) لظاهرة التعدد الدلالي، من جهة، وتعرضه للاشتراك اللفظي، من جهة أخرى، مع جدرين آخرين أحدهما دخيل.

ونصف ظاهرا التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي وراء الخلط في تصنيف العديد من المداخل، خصوصا حينما تصف صحتها كلمات دحينة. وتبدل على ذلك أمثلة من قبيل:

(2) إبريق = إباء له عروة وهم وبليلة الصعة من برقي. يقال: سيف إبريق.<sup>3</sup>

<sup>3</sup> أدى شبر، الألفاظ الفارسية العربية، ص 6

(3) كشك = ماء الشعير

رواق. (دخيل).<sup>4</sup>

(4) فارس = راكب الفرس

نوع من السمور (دخيل)

(5) حب = صد العص

جرة الماء. (دخيل).<sup>5</sup>

(6) تركة = المتروك من كل شيء، ما يتركه الميت

خودة المحارب (دخيل).<sup>6</sup>

(7) آس = سات (دخيل)

باقي العسل في موضع السحل<sup>7</sup>، باقي الرماد في اللثاني

(8) ربون = مشتر (دخيل سرياني)

أحمق (دخيل فارسي).<sup>8</sup>

ويبرر من خلال هذه الأمثلة أن تحديد ظاهرة الاشتراك اللفظي، وتمييزها عن

التعدد الدلالي، أساسي لتنظيم المداحل المعجمية

<sup>4</sup> غلة اليسوعي، ص 243

<sup>5</sup> ل. م. ص 178، وانظر الجمهرة، ج 1، ص 25

<sup>6</sup> غلة اليسوعي، ص 221

<sup>7</sup> الجمهرة، ج 1، ص 26

<sup>8</sup> أدبي شير، ص 77

## 2. تمييز القدماء للظاهرتين

يمكن إدراج التعدد الدلالي لدى اللعويين القدامى في باب المجاز. ولدى البلاعيين في باب البيان. والمجاز عند اللعويين هو استعمال اللفظ في غير معناه الوصعي. والمعنى الوصعي هو استعمال الكلمة فيما هي موصوعة له من غير تأويل في الوصف، أو فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة أو في معانها بالتحقيق.<sup>9</sup> وتقوم عندهم العلاقة بين الاستعماليين، الحقيقي والمجازي، على علاقات عقلية-اعتقادية تسمح بقيام الملازمات بين المعاني. وهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال.<sup>10</sup>

ويربط عاليم (1987) العلاقات المجازية التي تحدث عنها القدماء بخاصية التوليد الدلالي، إذ أن العلاقات المجازية بمختلف أنواعها تحدد إمكان توليد الدلالات الجديدة.<sup>11</sup>

<sup>9</sup> معنّاح العنوم، ص 152-153

<sup>10</sup> محمد حسان (1981)، ص 50

<sup>11</sup> عاليم (1987)، ص 20



أما المشترك اللفظي فهو عندهم اللفظ الواحد الدال على معيين مختلفين وأكثر دلالة على اسواء عدد أهل تلك اللغة<sup>12</sup> ويكون المشترك عندهم من باب دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، أي دلالة مطابقة وصعية. بخلاف المجاز التابع للدلالة العقلية<sup>13</sup> وتنتهي صفة الاشتراك عن اللفظ إذا كانت الصلة المجازية بين هذا اللفظ بعينه ووجوهه المرعية علاقة واصحة. وعليه يميرون بين الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي (أو الاشتراك المعنوي)، بكون الأول ناتجاً عن تعيرات صوتية، أو عن حذف واحتصار وقع في الكلام،<sup>14</sup> والثاني ناتجاً عن اشتراك في المعاني في دلالة نووية واحدة توسع عن طريق المجاز.<sup>15</sup>

### 3 تمييز اللسانيين المحدثين

يعتبر أن اقتراح لايتز (1980) Lyons، بخصوص الاشتراك اللفظي، وأعمال جاكندوف (1978) و (1983)، وجوسون وليكوف (1980)، حول التعدد الدلالي، قد أسهمت بقسط هام في تجاوز بعض الخلط بين الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي. ويعتبر لايتز أن الاشتراك اللفظي عبارة عن تشابه صوتي بين

<sup>12</sup> الزهر، ج 1، ص 385

<sup>13</sup> مضاع المعنوي، ص 141

<sup>14</sup> الزهر، ج 1، ص 385

<sup>15</sup> عاليم (1987) ص 16

محورين أو جذرين مختلفين. ويعتبر أن التعدد الدلالي، بخلاف الاشتراك اللفظي، ظاهرة تتم بواسطة انتقال مجاري، وهي سرورية طبيعية في النعيات، تشكل مكوناً أساسياً في القدرة اللغوية، وتلعب دوراً هاماً في اكتساب اللغة.

ويشير عاليم (1987) إلى أن التعدد الدلالي يربط بين وحدات معجمية لها نفس الصورة الصوتية وتكون بسببها علاقة يمكن رصدها بأحد المبادئ الدلالية المحصورة في عدد محدد من علاقات المشاهدة وعلاقات المجاورة. بينما لاشتراك اللفظي مرتبط بقراءات مختلفة لنفس المفردة ليست بسببها علاقة دلالية مطردة.<sup>16</sup> ويشير كذلك إلى أن مختلف التصورات التقليدية والحديثة، التي حاولت إيصاح الفرق بين التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي لم تحدد مجموعة المبادئ العلاقية المطردة التي يمكنها أن تقدم أساس هذا الفرق<sup>17</sup>

ويبقى التصور الذي طرحه عاليم (1987)، استناداً إلى مجموعة من الدراسات الدلالية، تصوراً مهماً يمكن استغلاله في معالجة المشكل السدي طرحه في هذا العمل. كما أن دقة التمييز عن طريق المبادئ الدلالية تتمثل في كونه يتجاوز الحس ويعتمد مقاييس مرتبطة بتكوين الملكة اللغوية، ومرتبطة

<sup>16</sup> انظر عاليم (1987) ص. 168

<sup>17</sup> انظر حساب المقدمات ذكر أودان (1962)، مبر (1978)، يش (1981)

بأنسبة التصورية للمفكر الإنساني بصفة عامة.

تتلخص المبادئ المشار إليها في قسمين من المبادئ التصورية المتحركة في إبحار اللغة، وهي المبادئ الاستعارية والمبادئ الكنائية ويتجلى سق هديس النوعين من المبادئ في مجموعة من القواعد التي يطبقها الأشخاص داخل سق تصوري معين أثناء عملية تأويل الدلائل. وترتبط بهذه المبادئ في مستوى الوصف اللغوي مجموعة من المبادئ التي تنتمي إلى النظرية الدلالية، ونعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم ونقدم فيما يلي المعددين الاستعاريين (1) و(2):<sup>18</sup>

#### أ. المبدأ الاستعاري (1)

مبدأ مشتق عن المبدأ التصوري الذي يرصد علاقة الكيان بالمودج، وهو مبدأ يقيم علاقة استعارية بين تمثيلين دلاليين مختلفان في سمة رئيسية (بسيطة أو مركبة)، ويصاغ كالتالي:

(9) أ هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت س مخصصة بالسّمات م1، م2...م ن، و ص مخصصة بالسّمات م1، م2...م ن، وتم حذف م ن من

<sup>18</sup> في جانب هديس المعددين سطر عاليم مجموعة من المبادئ الكنائية هي أقل إنتاجية بالنسبة لما يرصد في هذا المعجم وسندكر بعضاً منها عند استعاضتها في رصد بعض العلاقات لاحقاً

س عن طريق تحويل دلالي.

(ب) تحويل دلالي 1: تحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.<sup>19</sup>

(ب) المعدل الاستعاري 2

يربط بين عنصر في حقل معين وسمة، بسيطة أو مركبة، تلعب دوراً أساسياً في تخصيص هذا الحقل. وهو مبعد مشتق عن المبدأ التصوري الذي يرصد علاقة الكيان بالسمة. ويصاغ كالتالي:

(10) أ) هناك علاقة استعارية بين م و ص، إذا كانت لس السمة م س المتضمنة في تخصيص ص م، 1م، 2م... حيث تحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي.

(ب) تحويل دلالي 2 تحذف السمات من س في الحقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب، ولا يتلاءم مع أ.

<sup>19</sup> هذا التحويل لا يقوم إلا بعملية الحذف وليس على سمة واحدة، وهو يعيد ترابطاً بين إدراكاتنا لأشياء مشتركة في مجموعة من السمات، ولكنها تنحى في أوساط مختلفة. انظر جاكوبوف (1978)، ص. 215 وانظر عليم (1987)، ص. 107

## 4. الدخيل والتعدد الدلالي

من بين الأمثلة العديدة الخاضع الدخيل لضرورة التعدد الدلالي نجد اللفظ (دائق) المقدم في المدخل التالي:

(11) الدائق، الدائق، الدائق: سلس الدرهم

دقيق، دقيق، دقيق، دباقة: أسف واهتم بالصعائر

- دقيق وجهه. ظهر فيه الهرال

دقت الشمس: قرب عروبها

دق إبيه المطر: أطاله

دقت عيه: عارت.<sup>20</sup>

فالمفردة (دائق) دخيلة من الفارسية (داه)، وتعني سلس الدرهم. ويمكن أن تخصصها السمات الأساسية التالية: (داسق) - [+محسوس]، [+وحدة]، [+صغير].<sup>21</sup>

ومن الملاحظ أنه يمكن الربط بين (دائق)، بمعنى الوحدة النقدية، وبين (دقيق) بمعنى اهتم بالصعائر بواسطة السمة [+صغير]. ويمكن رصد هذه العلاقة

<sup>20</sup> لا يرس، ص 54

<sup>21</sup> لا يورد إلا السمات التي تدب دوراً في ضرورة التعدد الدلالي، وبقي هناك سمات أخرى أقل أهمية

بواسطة المبعد الاستعاري (2) الذي يحدد السمات الأخرى ويترك السمة المميزة [+صغير] ويمكن تطبيق المبعد المذكور بواسطة القاعدة العلاقية التالية:

(12) قاعدة علاقية:

متعاقب ب(دقيق) بمعنى "وحدة نقدية صغيرة" عن طريق المبعد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2، الذي يحدد كل السمات، باستثناء السمة [صغير].<sup>22</sup>

وترتبط الاستعمالات الأخرى لفعل (دقيق)، أي (هرل وجهه، عارت عيه. .)، بخاصية الصغر وترتكر هذه العلاقة على سيوره المشابهة، المتعلقة بصغر الحجم، أو صغر الكم. لذلك يمكن الربط بين (دقيق) و(دقيق) بواسطة المبعد الاستعاري 2 كذلك ويفترض أن تكون البنية الدلالية للمدخل (دقيق) كانتالي.

(3) دقيق 1: [+محسوس]، [+وحدة]، [+صغير]... = سلس الدرهم.

دقيق 2: [ + مجرد ]، ——— ، [+صغير] .. = اهتم بالصعائر.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الدلالي للمدخل المعجمي أن رصد نوعيّة اتعدد الدلالي للمفردة يريل النس الذي توحى به طريقة تكوين المداحسل في المعاجم بصفة عامة وشير إلى أن المبعد الاستعاري 2 الذي يطبق بواسطة

<sup>22</sup> حول القواعد العلاقية انظر عاليم (1987) ص 170 وما بعدها

التحويل الدلالي 2 مبعده متح فيما يخص التعدد الدلالي الملحوظ في المعاجم.  
ويمكن التمثيل لذلك بجدور من قبيل:

(14) برم



عص بمقدم لسانه.

كسر

مصر.

أصابته شدة.<sup>23</sup>

...

(15) درق



لين.

تعلق.

سار بتحت.<sup>24</sup>

(16) جرر



قطع.

أكل كل شيء.

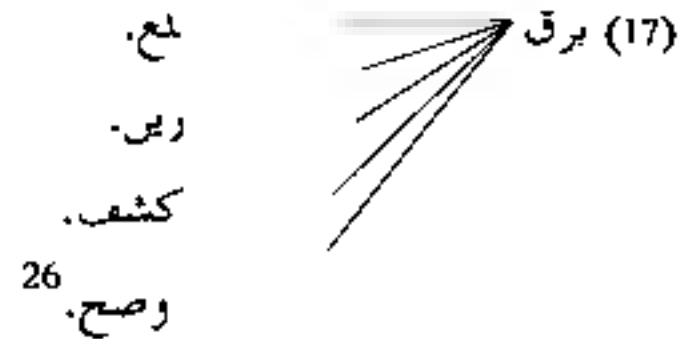
أجذب.<sup>25</sup>

..

<sup>23</sup> المجدد، ص 32

<sup>24</sup> د، ص 196

<sup>25</sup> د، ص 79



ففي المثال (14) نتجت الاستعمالات المتفرعة عنه، عس طريق المبعء الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2 الذي حذف السمات الأخرى ونرك السمة الأساسية [شد]. وفي المثال (15) ارتكر المبعء الاستعاري المذكور على السمة الأساسية [ين] وفي المثال (16) ارتكر على السمة [حذف]. وفي المثال (14) ارتكر على السمة [لمع].

### 5 الدخيل والاشتراك اللفظي

يصنف الاسم الدخيل في أغلب الأحيان إلى جانب مفردات أخرى داخل نفس الدحلة المعجمية. ويتم ذلك على أساس تماثل السواكن المكونة لجذور هذه المفردات وعالم ما يتسبب ذلك في وقوع خط واصطراب في هذه



الدخلة نتيجة تراكم دلالات لا علاقة لها ببعضها. وعاداً ما تخلق هذه الظاهرة لساناً كبيراً في دهر المستعمل، وتجعل الكثيرين يعتقدون بوجود مفردات في اللغة العربية يدل على أكثر من معنى. ومن ضمن الأمثلة الكثيرة للاشتراك في مادة الخدر نورد المثالين التاليين:

(8). برق  
 نور يلمع في السماء، وصوح، صياء.  
 أرض عبيطة فيها حجارة ورمل وطين.  
 حمل (دخيل)<sup>27</sup>

(19) جرم  
 قطع، قطف، خرص...  
 أدب.  
 أتم.  
 صفا  
 الصوت  
 الجسم  
 أجرام الفلك.<sup>28</sup>

<sup>27</sup> دروس، ص 320

<sup>28</sup> د م، ص 389

## 6. الدحيل والإنتاجية المعجمية

يعبر رصد العناصر المنتجة في عملية توسيع المداليل أساسيا لتكوين تصور حول قدرة المستعمل العربي في هذا المجال. وقد يفيد ذلك أيضا في القيام بمجموعة من التسؤلات بصدد عدد من التوسيعات الدلالية الممكنة.

وقد أورد عاليم (1987) هذه العناصر ضمن ما سماه بأبعاد مقولة الأشياء والتجارب، وحددها فيما يلي. أبعاد إدراكية، متصلة بإدراكنا للخصائص الخمسة للأشياء، وأبعاد حركية متصلة بحركة الأشياء في الفضاء، وأبعاد وظيفية مرتبطة بوظائف الأشياء

وكمحاولة لرصد نوعية العناصر، أو السمات، الدلالية المحركة لسيطرة التعدد الدلالي نورد المثال التالي.

(21) الجراف، الجراف، الجراف (فارسي معرب): البيع والشراء يعبر ورن ولا كيل.

- الجراف، الجراف، الجراف: المجهول القدر ورن أو كيلا.

الجراف هاون التعاقد على صفقة بمبلغ مقطوع معين.

- ألقى كلامه جرافا. ألقاه يعبر ورن أو تنصر أو قاعدة.

- حرف له الكيل: أكثره له.

حرف الشيء: باعه أو شراه تحميا. بعير ورن أو كيل.

الجروف من الخوامل: المتجاورة حد ولادتها.

فلعط (جراف) معرب من اللغة الفارسية، ويصم مدحله كما هو ملاحظ

بمجموعة من التوسيعات الدلالية المرتبطة بمعناه السواة في اللغة العربية (باع بعير

ورن). ولتوضح هذه التوسيعات مرتبها في العلاقات الدلالية التالية:

(22) علاقة 1: الحراف 1 = البيع بعير ورن أو كيل.

الحراف 2 = المجهول القدر ورن.

علاقة 2: الحراف 1 = البيع بعير ورن.

الحراف 3 = قانون التعافد بمبلغ مقطوع

علاقة 3: الحراف 1 = البيع بعير ورن.

الحراف 4 = إلقاء الكلام بعير قدر.

علاقة 5: الحراف 1 = البيع بعير ورن.

الحراف 5 = الإكثار في الكيل.

علاقة 6: الحراف 1 = البيع بعير ورن.

الجروف 6 = المتجاورة حدها من الخوامل.

فالنسبة للعلاقة 1 يمكن رصدها بواسطة اقتراح الماعد الدلالية المقدم أعلاه. فربط بين الجراف باعتباره عملية ذات مواصفات معينة، والجراف بمعنى ما يجهل ورنه، باعتباره موضوعاً لهذه العملية، أو هذا الفعل، وبمعنى ما في هذا الإطار استعلان المبدأ الكائني الذي يربط الموضوع بالفعل، و هو مبدأ مصاع كالتالي:

(23) مبدأ كائني 2: هناك علاقة كائية بين س وص، إذا كانت س وص تخصصان موضوعاً وفعله على التوالي<sup>29</sup>

وهذا المبدأ يربط لنا بين الجراف الدالة على فعل البيع بلا ورن، وبين جراف الدالة على ما هو موضوع لعدم الكيل. وبمعنى الربط بين (جراف 1) و (جراف 2) عن طريق القاعدة العلاقة التالية.

متعلق جراف بمعنى "البيع بلى ورن" عن طريق المبدأ الكائني :  
فعل موضوع.

وبالنسبة للعلاقة 2 الرابطة بين (جراف 1) و (جراف 3) الدالة على قانون التعاقد على صفقة مبلع مقطوع، إذا اعتبرنا أن كلا من العمليتين يقوم على

<sup>29</sup> عاليم (1987)، ص 142

التقدير غير المؤكد والمدقق، يمكن أن تربط بين الداليتين بواسطة المبدأ الاستعاري 2 المقدم سابقا وهو مبدأ يعتمد تحويلا يهدف كل السمات، باستثناء السمة [تقدير].

ويمكن الربط بواسطة المبدأ المذكور بين عناصر العلاقة 3 كذلك، أي بين (جراف 1) و(جراف 4)، بمعنى إلقاء الكلام بعين قدر، وذلك عن طريق حذف كل السمات باستثناء السمة [غياب الورن]. ويتبع المبدأ المذكور كذلك علاقة (جراف 1) ب (جرف) بمعنى أكثر الكيل، باعتبار الإكثار في الكيل نوعا من عدم الالتزام به والتدقيق فيه. يطبق هذا المبدأ كذلك في العلاقة 5 التي تربط (جراف 1) بالمرأة الجروف التي تتجاوز المدة المحددة للوضع، باعتبار ذلك مرتبطا بعدم الالتزام بحساب دقيق

ويلاحظ أن التوسيع الدلالي المرتبط باللفظ الدخيل (جراف) قد اعتمد في أكثره عناصر دلالية وظيفية مرتبطة بالخصائص المجردة لعملية الجراف. وهو ما تعبر عنه السمات [تقدير، غياب الورن، غياب الحساب...].

وللتعرف على دور العناصر الإدراكية في سمورات التوسيع الدلالي للدخيل نورد الأمثلة التالية.

(25) الحمام (فارسي): حب من الفصاة يصنع على شكل اللؤلؤ

- الحمام: اللؤلؤ نفسه.

- الحمام: نسيج من الجلد مطرز بحرر ملون تتوشح به المرأة.<sup>30</sup>

يتضمن المدخل (25) العلاقتين الداليتين التاليتين:

(26) علاقة 1. حمام = اللؤلؤ.

الحمام 3 = نسيج مطرز بالحرر.

ويمكن رصد العلاقة بواسطة المبدأ الاستعاري المرتكز على علاقة الكيان بالمودج. باعتبار كل من اللؤلؤ وحب الفصاة ينتمي إلى مجال معدي مختلف، ومع ذلك سمي حب الفصاة حماما.<sup>31</sup> ونفترض أن هذا المبدأ يطبق بواسطة تحويل دلالي يحدد السمة الأساسية [بحري] أو [لؤلؤي]. أما العلاقة الدالية فيمكن رصدها بالمبدأ الكنائي الذي يربط الجزء بالكل. وهو مبدأ يطبق في حالات من قبيل تسمية السفينة بالشرع، أو الرمح بالصلب إلخ. ويصاغ هذا المبدأ كالتالي:

<sup>30</sup> لاروس، ص. 404.

<sup>31</sup> يهر من جاكديف (1978: 210) أن تحويلات هذا المبدأ تقيم رابط بين إدراك الأشياء تشرد في سمة مكنها تنعكس في أوساط مختلفة، وهي حالات نعرف بها كيانا مع (مودج) باعتباره دالا على كيان آخر انظر عالم (1987)، ص 147

(20) معد كنائي 3: هناك علاقة كنائية بين س وص تخصص جزء من لكل ص.<sup>32</sup>

ويربط هذا المعد بين الحرر كصورة من الجمال، وبين الوشاح الذي يحتوي هذا الحرر، باعتباره الحرر جزء من الكل الذي هو الوشاح.

انطلاقاً من هذه الملاحظات يمكننا أن نستنتج أن المستعمل يعتمد خصائص وظيفية، خصوصاً في الألفاظ ذات الدلالات المجردة، ويعتمد خصائص إدراكية محسوسة في الأسماء الدالة على دوات محسوسة، لتوسيع المداليل، ويمكننا هذا الاستنتاج من القيام بمجموعة من التنبؤات بخصوص التوسيعات الدلالية الممكنة في عدد من الألفاظ.

فبالسبب ل (جراف) مثلاً، يمكننا التنبؤ بتوسيعات دلالية من قبيل:

(28) الجراف 1: البيع بدون وزن.

الجراف، السحر. (معد: سب-مسب).

الجراف: النائع بالجراف (معد: فعل معد).

<sup>32</sup> عاليم (1987)، ص 108

ويمكن لكلمة (جور) مثلاً، وهي دخيلة من الفارسية، أن تمرر تعدداً من قبيل.

(29) جور: نبات له لب

جور الموصوع (المبعد الاستعاري 2).

جور: كويرات نشه اجور (المبعد الاستعاري 1).

جور: لب الجور (مبعد، وعاء محوى).

و يمكن ان تمرر (جورب) تعدداً من قس:

(30) جورب 1. لفافة الرجل

جورب: لفافة الأصبع (المبعد الاستعاري 2).

جورب ريد: قدم ريد (وعاء-محتوى)

جوربه نظيف: هدامه نظيف (جرء كل).

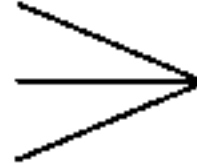
ورغم ما قد يطرحه اقتراح الماعد من مشاكل، مثل اشتراك مبعدين في رصد نفس العلاقة (اشتراك جرء كل و وعاء محوى في رصد بعض التعالقات)، ومثل غياب ما يرصد بعض التعالقات، من بين الماعد اموجودة، تبقى أهمية هذا الاقتراح في كونه يمكن من اكتشاف عدد من العلاقات الدلالية بين استعمالات مختلفة لنفس الكلمة، وبالتالي تغيير التعدد الدلالي من



«الاشتراك اللفظي في كثير من المداخل، والتمكن من رفع اللبس الذي يظهر في تصنيف الأسماء الدخيلة، وكذا التفرع بعدد من التوسيعات الممكنة.

## 7. الدخيل و تعالق المداخل المعجمية

يمكن التصنيف من مشاكل الالتباس في العديد من المداخل المعجمية عن طريق ربطها بمدخل أخرى على أساس صوتي. وتصبح هذه الفكرة تقسم المدخل (1) المقدم أعلاه، حسب الجدور كالتالي:

- (31) حلف  1 - جرد، اجتراء، اقتلع .  
2 - الطالم الخافي، العليط...  
3 - الوعاء، الطرف...

واستنادا إلى أن السق العربي يتميز باطراد عمليات الإبدال في عدد من الجدور، باعتماد قرب المخارج والسمات بين القطع المبدلة يكون من السوارد أن عددا من الجدور المصنفة في مداخل معينة ترتبط بجدور أخرى مبدلة منها وقرينة منها دلالة. لذلك يمكن أن تفصي عملية مقارنة المداخل، باعتماد معايير صوتية مرتبطة بقواعد الإبدال في السق العربي، إلى نتائج هامة فيما

يُخصّ تنظيم المداخل ورفع اللبس عنها.

وبالنسبة للمواد التي يعالجها عمير أولاً بين المداليل المرتبطة بنفس الجندر، بواسطة رصد العلاقات الدلالية بالطريقة التي قدما ثم يطبق قواعد الإبدال على صوامت الجندر، وفقاً لأسس صوتية وتأليفية، كي يرصد الصور عديدة اممكنة فبحث عنها في المعجم. وبالنسبة للجندر (جلف) يطبق قواعد الإبدال كالتالي:

(32)	ح	ل	ف
	د	ن	ب
	ك	ر	م
	ق	م	و

ويتموقع عمود الخيم في المنطقة الممتدة من مخرج الخارب إلى مقدمة الحجاب، وهي منطقة نطقية متجاورة يقع البديل بين العناصر المتتمة إليها. وتجمع بين عناصر عمود اللام خاصيتا الجهرية والريسية، بالإضافة إلى تقارب مخارج اللام والنون والراء. ويوحد العمود الثالث انتماء عناصره إلى المخارج الشفهي.

وبعد استخراج الإمكانيات التأليفية من هذه الأعمدة الثلاثة على الطريقة التالية:

(33) جلف جنف حرف \*جب دلف دنف

جلب جنب جرب \*جف دلب دنب

جلم \*جتم جرم جهم دلم \*دتم

جلو جنو جرو جمو دلو دنو...الخ.

وبعد البحث في المعجم عما يوافق دلالات (جلف) من بين جذور هذه اللائحة عثرنا على مجموعة ندرجها في الجدول التالي:

(34)

جلف	جلب	جلم	جدف	جرب	حرم	دلف
1. جرد، اجتزأ	1. حلبة؛ قطعة	1. قطع، حر	1. قطع	Ø	1. قطع، حر	Ø
2. الغليظ الجاني	Ø	Ø	Ø	2. الجربة؛ الغلاظ	2. عار، يفض	أدلف القول
3. الرعاء، الطرف	Ø	Ø	Ø	3. الحراب؛ الرعاء	Ø	لمغلفه

فهذا الجدول يبين أن (جلف) بمعنى (جرد، قطع، اجتزأ، استأصل...) لها علاقة ب (جلم، جدف، جرم، قلف). وأن (جلف) بمعنى (غليظ، جاني) لها علاقة ب (جرب، دلف، جنف). وأن (جلف) بمعنى «وعاء، دن...» لها علاقة ب (جرب). ويمكننا استغلال هذه العلاقات في تنظيم المداخل، فنربط كل دلالة للجذر (جلف) بالجذور المبدلة التي تقترب من مداليه، وذلك لتسهيل

المستعمل مسبقا لتلقي هذه الجذور في مداخل أخرى، ويعكس ذلك خاصية نسقية هامة مرتبطة بتكوين الجذور وعلاقتها ببعضها صوتيا.

ويمكن أن تطبق كل العمليات المقدمة في كواليس التنظيم المعجدي لاستخراج نتائج تساعد في تنظيم المداخل المعجمية، وتمكن من تفادي كثير من مظاهر اللبس، وكذلك لعكس مجموعة من الخصائص النسقية الأساسية على المستوى الدلالي والتركيبي والصرافي والصوافي. ويمكن بالتالي تجاوز عمل المراكمة، وتجاوز تصور المعجم كلائحة غير منظمة من المفردات لا تربط بينها أية علاقات.

## المراجع العربية

ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.

أنيس، إبراهيم: 1963، دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو المصرية.

الخز، خليل: 1987، لاروس، مكتبة لاروس، باريس.

حسان، تمام: 1981، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء.

السغروشي، إدريس: 1987، مدخل إلى الصوتيات التوليدية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

السغروشي، إدريس، محاضرات وعروض 1992-1997.

السيوطي، جلال الدين، الزهر، محمد جاد المولى وعلي البحاي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر.

السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية. (بدون تاريخ).

غاليم، محمد: 1987، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

معلوف، لويس: 1991، المنجد، الطبعة الثامنة والثلاثون، دار المشرق، بيروت.  
نحلة، رفائيل اليسوعي، غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية.

## المراجع الأجنبية

- Jackendoff, R.: 1978, Grammar as evidence for conceptual structure, in: *Linguistic theory and psychological reality*, MIT. Press.
- Jackendoff, R.: 1983, *Semantics and Cognition*, MIT. Press.
- Lakoff, G. and Johnson, M.: 1980, *Metaphors we live by*, Univ of Chicago Press.
- Lyons, J.: 1980, *Semantique linguistique*, traduit en français par Durand, J. et D. Boulonnais. Larousse, Paris.
- Norrick, N. R.: 1981, *Semiotic principles in Semantic theory*. John Benjamin B.V.
- Schreuder, R. and Flores D'arcais, G. B.: 1989, psycholinguistic issues in the lexical representation of meaning, in: *Lexical representation and process, Massachussets Institute of technology*, pp. 409-436.
- Weinreich, U.: 1966, Explorations in Semantic theory, in: *linguistics and psychology*. Cambridge Univ. Press.